

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

الظّواهر اللغويّة في العباب الزّاخر واللباب الفاخر للصّغانيّ

إعداد الطالب

ثامر سليمان عبدالله العواوده

إشراف الأستاذ الدكتور

سيف الدِّين طه الفقراء

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه
في الدراسات اللغويّة/ قسم اللغة العربيّة وآدابها

جامعة مؤتة، 2015م

الظّواهر اللغويّة في العباب الزّاخر واللباب الفاخر للصّغانيّ

ثامر العواوده
2015

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب ثامر سليمان العواودة الموسومة بـ:

الظواهر اللغوية في معجم العباب

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. سيف الدين طه الفقراء		٢٠١٥/١١/٢٦	مشرفاً ورئيسا
أ.د. محمد حسن عواد		٢٠١٥/١١/٢٦	عضواً
د. جزاء محمد المصاروة		٢٠١٥/١١/٢٦	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		٢٠١٥/١١/٢٦	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. محمد المحاسنة



الإهداء

بعد أنْ منَّ الله عليَّ وأكرمني بإنجاز هذه الرّسالة أهدي ثمرة جهدي إلى:

روح والـدي رحـــــمه الله رحمة واســـــــعة

والــــــدتــي حفظها الله ورعاها وأطال عمرها

إخوتي وأخواتي أكرمهم الله

زوجـــــــــتي رفيقة دربي

أبنائـــــــــــي فلذات كبدي

إلى كل من ساعد في إنجاز هذا العمل

ثامر سليمان عبد الله العواودة

الشّكر والتقّدير

الحمد والشّكر لله الذي يسّر لي هذا الأمر، ثم الشّكر لمن تابع خطوات هذا العمل حتى استوى على سوقه، وجاء على هذه الصّورة .

لا يسعني في هذا المقام إلّا أنْ أتقدم بالشّكر الجزيل لأستاذي المشرف الأستاذ الدكتور سيف الّدين طه الفقراء، فقد أولى هذا العمل العناية والاهتمام، فقد كان نعم الموجه، فله خالص شكري، وأتقدم بالشّكر إلى أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقراءة هذا العمل والوقوف على ما فيه من هفوات وتصويبها، وستكون ملحوظاتهم موضع اهتمامي إنْ شاء الله.

ثامر سليمان عبد الله العواودة

فهرس المحتويات

الملخص

الظواهر اللغوّية في العباب الزّاخر واللباب الفاخر للصّغانّي

ثامر سليمان عبد الله العواودة

جامعة مؤتة، 2015

تبحث هذه الدّراسة في الظواهر اللغوّية في معجم العباب، ومن هذه الظواهر: الُمعرَّب والدَّخيل، والشّاذّ والنّادر، والقضايا النّحوّية والصّرفّية، واللهجات وقضاياها.

وقد جاءت هذه الدّراسة في تمهيد، ومقدمة، وأربعة فصول، وخاتمة. تحدثتُ في التمهيد عن الصّغانّي، ومولده، وحياته، وشيوخه، وتلامذته، ومصّنفاته ، وإلقاء الضّوء على كتاب العباب، ووفاته.

وتحدثتُ في الفصل الأّول عن ظاهرة الُمعرَّب والدَّخيل، فكان الحديث بدايةً عن مفهوم الُمعرَّب والدَّخيل، والفرق بين الُمعرَّب والدَّخيل، ومن ثمَّ دراسة الألفاظ الُمعرَّبة والدَّخيلة في العباب.

أّما الفصل الثاني فقد تطرقت فيه لقضّية الشّاذّ والنّادر في العباب، حيث بدأ هذا الفصل بمفهوم الشّاذّ والنّادر، ومن ثمَّ تتّبعتُ المواطن التي عدَّها الصّغانّي بأنَّها شاذّة أو نادرة ، ُمبيّنا آراء العلماء فيها، والرّاجح منها.

وجاء الفصل الثالث في قسمين؛ القسم الأّول: تحدثتُ فيه عن القضايا النّحوّية، وهذه القضايا هي: الصّرف ومنعه في أسماء المدن، وإضمار (أنْ)، وأفعال المدح والذّم، وحروف المعاني. أّما القسم الثاني: فتحدثتُ فيه عن بعض القضايا الصّرفّية مثل: الفعل الممات، والتّصغير، وتناوب الصّيغ الصّرفّية، واسم الجمع.

أّما الفصل الرابع فتحدثتُ فيه عن اللهجات، ومن القضايا التي تطرقتُ إليها: المشترك اللفظي، والأضداد، والترادف، والإبدال بين الصوامت، والإبدال بين الصوائت، والإتباع والمزاوجة، وقضايا الهمزة، والقلب المكاني، وفعل وأفعل.

وأخيرًا جاءت الخاتمة دونت فيها النتائج التي انتهى إليها البحث.

Abstract

The linguistic phenomena in *Al-'Ubab Al-Zakhir* Wa-Al-Lubab Al-Fakhir by Al-Saghani

Thamer Suleiman Abdullah Al-Awawdeh

Mu'tah University, 2015

This study addresses the linguistic phenomena in the book of *Al-*'Ubab, such as the words which are "Mu'arab" and declinable words, rare and irregular, the grammatical and morphological issues, as well as the dialects and their issues.

This study consists of a preface, an introduction and four chapters as well as a conclusion. In the preface, I addressed Al-Saghani in terms of his birth, his life, his teachers, his students and his writings. I also shed light on the book of *Al-'Ubab,* and finally the death of Al-Saghani.

In the first chapter I addressed the phenomenon of "AL-Mu'arab" and declinable wards, in which I talked about the concept of foreign words and declinable words as well as the difference between the foreign words and declinable words. Then I addressed the foreign words and declinable words in the lexicon of *Al-'Ubab*.

In the second chapter I addressed the rare and the exception in *Al-'Ubab*. The chapter addressed the concept of the rare and the exception. Then, I traced, analyzed and discussed the cases that Al-Saghani regarded as rare or exception by illustrating the views of scholars about that as well as the most dominant views.

The third chapter consists of two parts. In The first part I addressed the grammatical issues, such as declension and non declension in the names of the cities, the ellipsis of (a'n), and the verbs of praise and dispraise as well as the meaning of letters. In The second part I addressed some linguistic issues, such as similarity verbs, diminution, the alteration of morphological forms as well as the collective noun.

The fourth chapter addressed the dialects, in which I addressed the common pronunciation, contradictions, succession, alteration between consonants, alteration between vowels, addition and joining, the issues of glottal stop, spatial conversion as well as did(fa'la) and (af'al).

Finally, the conclusion included the findings of the research.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على سيدنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

أما بعدُ...

فـ إنَّ دراسة الظواهر اللغوّية في المعجمات اللغوّية من الأمور الهاّمة؛ لأنّها تشكل مادةً خصبةً لدراسة مستويات اللغة، والمسائل اللغوّية في معجم العباب ظاهرة امتدت إلى المعجمات اللاحقة فشكلت هذه الظواهر ملمحًا بارزًا من ملامح العباب، وغدت من القضايا المعجمّية التي رأيت أنَّها تستحق الوقوف عندها.

وميدان دراسة الظواهر اللغوّية في أيِّ معجم كان، ميدان متشعب ليس بالسّهل، لما تضمه معجمات اللغة بين صفحاتها، والصّغانّي من بين العلماء الذين زخرت مؤلفاتهم بالقضايا اللغوّية، وهو واحد ممن كان مصدرًا للمعجميين الذين طغى الفكر اللغويّ على منهجهم في تدوين مفردات المعجمات ومادتها، ولعلّ امتداد أثر هذا المعجم بّين في اعتماد المعجمات اللاحقة عليه.

أّما المنهج الذي سارت عليه هذه الّدراسة، فهو المنهج الوصفّي في استقراء الظواهر اللغوّية الواردة في العباب، ومن ثَّم تحليلها، والوقوف على ما فيها من قضايا ودراستها، ومقارنة ما قاله صاحب العباب مع ما جاء عند أقرانه من العلماء.

وجاءت هذه الّدراسة في مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، تحدثتُ في التمهيد عن حياة الصّغانّي.

وتناولتُ في الفصل الأّول ظاهرة الُمعرَّب والدَّخيل، بدءًا بالمفهوم، والفرق بين الُمعرَّب الدَّخيل، وانتهاءً بدراسة بعض الألفاظ الُمعّربة والّدخيلة في العباب.

أّما في الفصل الثاني فتناولتُ ظاهرة الشاذّ والّنادر، وتناولت –بإيجاز– في بداية هذا الفصل الفرق بين مفهوم الشّاذّ والّنادر، ومن ثَّم تحدثتُ عن بعض المسائل التي عدَّها الصّغانّي من الشّاذّ والّنادر، مثل: شذوذ الجمع، والشذوذ في اسم الفاعل، وشواذ النَّسب، والشّذوذ في المصادر، والشّذوذ في صيغة فَعول وَمفْعِل، وشذوذ التّخفيف، وشذوذ التّحريك والتّسكين، وما جاء نادرًا على وزن فّعْلُول، وإتمام واو مفعول وحذفها، وبعض الألفاظ الّنادرة.

وجاء الفصل الثالث من هذا البحث في قسمين؛ تحدثتُ في القسم الأوّل عن القضايا النّحويّة التي أوردها الصّغانيّ في كتابه، وعرضتُ لهذه الظواهر، وحاولت تحليلها ومناقشتها، مثل: الممنوع من الصّرف، وزيادة حرف الجرّ (الكاف)، وأفعال المدح والذّم، وإضمار (أنْ)، وبعض حروف المعاني. أمّا القسم الثاني؛ فتحدثت فيه عن بعض القضايا الصّرفيّة مثل: الفعل المُمات، والتّصغير وتناوب الصّيغ الصّرفيّة، واسم الجمع.

أمّا الفصل الرابع فتحدثتُ عن اللهجات وقضاياها، مثل: المشترك اللفظيّ، والأضداد، والتّرادف، والإبدال بين الصّوامت، والإبدال بين الصّوائت، والإتباع والمزاوجة، وقضايا الهمزة، والقلب المكاني، وفعل وأفعل.

وأودّ أنْ أنوه بأنَّ هذه الرسالة لم تجمع المسائل اللغويّة في العباب جميعها، لا سيَّما تلك المسائل العامة أو المنفردة، بل اقتصرت على أبرز القضايا التي تشكل ظاهرة عند الصّغانيّ، بهدف الاطلاع على منهج الصّغانيّ، وتعرف شخصيّته العلميّة، وإبراز مكانته في الدّرس المعجميّ، وتسليط الضوء على أهميته لدى العلماء اللاحقين له الذين اعتمدوا على آرائه وبثوها في مصنّفاتهم.

لقد أفادت الدّراسة من جملة من المصادر والمراجع، فاتخذت من المعجم (العباب) مصدرًا لها، واستعنت بمراجع دراسات كثيرة، وعلى رأسها (الكتاب) لسيبويه، والمخصص لابن سيده، والمزهر والهمع للسّيوطيّ، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك لابن عقيل، والأصول في النّحو لابن السّرّاج، وغيرها.

لقد عرضت للباحث بعض الصّعوبات أثناء إعداد البحث، وعلى رأسها غياب طبعة متكاملة ومحققّة من المعجم، وتوافر نسخ محققّة لأجزاء معينة من الكتاب، زيادة على ندرة الكتاب وعدم تداوله في المكتبات، وامتداد الظواهر اللغويّة على الكتاب كاملًا؛ لأنَّ الصّغانيّ لم يفرد أبوابًا مستقلة للظواهر والمسائل اللغويّة كما فعل غيره من المعجميين، زيادة على أنَّ الصّغانيّ كان يكتفي بالإيجاز دون التّفصيل أحيانًا في حديثه عن الظواهر اللغويّة.

وأسال الله أنْ تكون هذه الّدراسة في خدمة لغة كتاب الله تعالى، وأنْ تكون إسهاًما جاًدا في حقل الّدراسات اللغوّية في المعاجم العربّية، وأن ترفد المكتبة العربّية بدراسة ُمعمَّقة للمسائل اللغوّية عن الّصغانّي، لتكون مرجًعا للباحثين وطلبة العلم.

والله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق

التمهيد: حياة الصّغانّي

1. اسمه ونسبه

الحسن بن محمّد بن الحسن بن حيدر بن علي بن إسماعيل،[1] الصّغانّي، رضّي الدّين ، أبو الفضائل، القرشّي، العدويّ، العمريّ، البغداديّ الوفاة، المكّي اللّحد،[2] الهنديّ[3] اللاهوريّ[4] الحنفيّ، المُحدِّث، الفقيه، اللغويّ، النّحويّ.[5]

وينسب الصّغانّي إلى صاغان،[6] من بلاد ما وراء النّهر- نهر جيحون-،[7] و"صاغان كورة من بلاد سُغد سمرقند، وهي إحدى الجنان الأربع: سُغد سمرقند، ونهر

---

(1) تقي الدّين، محمّد بن أحمد الحسنّي الفاسّي المكّي (ت832هـ)، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين** ، تحقيق فؤاد السّيد، مؤسّسة الرّسالة، الطّبعة الثانية1406هـ -1986م، بيروت، ج176/4.

(2) اليمانّي، عبد الباقي بن عبد المجيد (ت743هـ)، **إشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويين**، تحقيق عبد المجيد دياب، الطّبعة الأولى، 1406هـ-1986م، ص98.

(3) ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلّي (ت1089هـ)، **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، دار المسيرة- بيروت. الطّبعة الثانية. 1399هـ - 1979م. ج250/5.

(4) تقي الدّين، **العقد الثمين**، ج176/4.

(5) الصّفديّ، صلاح الدّين خليل بن أيبك (ت764هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق الحسن بن داود، والحسين بن علي بن نما، بإعتناء رمضان عبد التّواب، فرانز شتايز بفيسباندن، 1405هـ-1985لم، ج240/12. والسّيوطّي، جلال الدّين عبد الرحمن (ت911هـ)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة**، تحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم، الطّبعة الثانية، 1399هـ-1979م، دار الفكر، ج519/1. والحمويّ، ياقوت (ت626هـ)، **معجم الأدباء**، دار إحياء التّراث العربّي، بيروت-لبنان، ج9/ 189. الزّركلّي، خير الدّين (ت1396هـ)، **ترتيب الأعلام على الأعوام** ردّبه وعلّق عليه زهير ظاظا، م422/1. والزّركلّي **الأعلام، قاموس ترجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، ج214/2.

(6) تقي الدّين، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، ج177/4. اللكنويّ، **الفوائد البهّية في تراجم الحنفّية**، ص64.

(7) ابن الأثير، عزّ الدّين ابن الأثير الجزريّ (ت630هـ)، **اللباب في تهذيب الأنساب**، مكتبة المثّنى- بغداد. ج242/2. اليمانّي **إشارة التعيين**، ص99. أبو الفداء، عماد الدّين إسماعيل بن محمّد بن عمر المعروف بأبي الفداء صاحب حماة (ت732هـ)، **تقويم البلدان**، اعتنى بتصحيحه وطبعه البارون ماك كوكين ديسلان، دار الطّباعة السلطانّية، باريس، 1840م، دار صادر- بيروت، ص505.

الأُبُلّة، وشِعب بوَّان، وغوطة دمشق وهي أجودها"[1]. ولقد ذكر غير مصّنف قرية صاغان، فقالوا: إنّ أصلها بالفارسّية: صاغيات،[2] وباغيان،[3] فُعرِّبتْ، فقيل: صاغان، وصغّان.[4]

وقال ابن الأثير:" يقال لها: صغانيان، ويقال لها بالعجمّية: جغانيان، وهي كورة عظيمة كثيرة الماء والشّجوير ُ نسب إليها الصّغانّي والصّاغانّي أيضًا."[5]

وتحدث السّمعانّي عن قرية صاغان فقال:" الصّاغانّي: بفتح الصّاد المهملة، والغين المعجمة، وفي آخرها النّون. هذه النّسبة إلى (صاغان) وهذه النّسبة إلى قرية بمرو، يقال: (جاغان)عند بـ ُشَان، وقد يقرن بـ(كزه)، فيقال(كزه وجاغان)، فُعِّرب، فقيل: (صاغان).[6]

فعندما ُعِّربت (جاغان أو باغيان أو صاغيات) لـ(صاغان أو صغان) نسبوا لهذه القرية: (صاغانّي أو صغانّي)، ولهذا لا ضير في استخدام إحدى هاتين اللفظتين. فقد استخدم بعض أصحاب المصّنفات القدماء لفظة (صاغانّي).[7]

2. مولده وحياته

تذكر المصادر أنَّ ولادة الحسن الصّغانّي- رحمه الله- كانت بمدينة لاهور سنة سبع وسبعين وخمسمائة،[8] بالهند، ونشأ بـ(غزنة) من بلاد السّند، ودخل بغداد

---

[1] اليمانّي، **إشارة التعيين،** ص99. انظر أيضًا: تقي الّدين، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين،** ج177/4.

[2] اليمانّي، **إشارة التعيين،** ص99.

[3] تقي الّدين، **العقد الثمين،** ج177/4.

[4] تقي الّدين، **العقد الثمين،** ج177/4.

[5] ابن الأثير، عزّ الّدين ابن الأثير الجزريّ، **اللباب في تهذيب الأنساب** ، مكتبة المثّنى- بغداد، ج242/2-243.

[6] السمعا نّي، أبو سعيد عبد الكريم بن محّمد بن منصور التميمّي (ت562هـ)، **الأنساب،** تحقيق محّمد عّو امة، مكتبة ابن تيمّية- القاهرة، ج9/8.

[7] انظر: الزّركلّي، **الأعلام،** ج2/ 214. اللكنويّ، **الفوائد البهّية في تراجم الحنفّية،** ص63.

[8] انظر: اليمانّي، **الوافي بالوفيات،** ج241/12. والّذهبّي، محّمد بن أحمد بن عثمان الهبّي شمس الّدين أبي عبد الله (ت748هـ)، (1405هـ-1985م)، **العبر في خبر من غبر،** تحقيق أبو هاجر محّمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى، ج265/3.

سنة خمس عشرة، وذهب منها بالرياسة الشريفة إلى صاحب الهند، فبقي مدّة، وحجّ ودخل اليمن، ثم عاد إلى بغداد ثم إلى الهند ثم إلى بغداد.[1] وقَدِم العراق وحجّ ونفَق له بها سوق، وكان وروده إلى عدن سنة عشرٍ وستمائة."[2]

كما أنَّ بعض المصادر ذكرت أنَّ ولادة الصّغانّي كانت سنة خمس وخمسين وخمسمائة للهجرة.[3]وقد قال بهذا الرأي بعض المحدثين في أبحاثهم، وقد أوردوا دليلاً على ذلك وهو كلام الزبيديّ في معجمه، حيث قال:" وجدتُ هذه اللفظة –يعني فهي مُجْرَأَشَّة– بعد سبعين سنة، قال الصّاغانّي: وأنا وجدت هذه اللفظة بعد سبعين سنة، والحمد لله على طول الأعمار، وتردد الآثار، ومصاحبة الأخيار، ومجانبة الأشرار، والإكثار من الازديار، والحجّ والاعتمار، جعلني الله تعالى من أوليائه الأبرار، المستغفرين بالأسحار، الذاكرين الله بالعشي والإبكار..."[4]

فهذا القول الذي أورده الزبيديّ، استخدمه بعض الباحثين دليلًا على أنَّ ولادة الصّغانّي كانت قبل سنة سبع وسبعين وخمسمائة؛ لأنّه إذا وجد هذه اللفظة بعد سبعين سنة، فليس من المعقول أن يكون عمره عند بداية بحثه عن هذه اللفظة ثلاث سنوات، أمّا إذا وُلد قبل ذلك –أيْ سنة خمس وخمسون وخمسمائة حسب رواية إسماعيل البغداديّكما ذكرنا سابقًا– فهذا أقرب للصّحة والمنطق.

تقي الدّين، **العقد الثمين**، ج176/4. السّيوطّي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة**، ج519/1. ابن العماد، **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، ج250/5. الزّركلّي، **الأعلام**، ج214/2. اللكنويّ، **الفوائد البهّية في تراجم الحنفّية**، ص63.

[1] الذّهبّي، **العبر في خبر من غبر**، ص265. السّيوطّي **بغية الوعاة**،ج519/1، الزّركلّي، **الأعلام**، ج2، ص214.

[2] الحمويّ، **معجم الأدباء**، ص189–190.

[3] انظر: البغداديّ، إسماعيل باشا بن محّمد أمين بن مير سليم البابانّي (ت1399هـ)، (1951م)، **هدّية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**، أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التّراث العربّي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهّية، استانبول، بيروت–لبنان.ج281/1.

[4] الزبيديّ، محّمد مرتضى الحسينّي (ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مصطفى حجازيّ، راجعه عبد الستّار أحمد فّراج، مطبعة حكومة الكويت 1397هـ–1977م، ج14/ ص102–103، مادة(جرش).

3. شيوخه

لقد تلقى الصّغانّي العلم عن والده محّمد بن الحسن الصّغانّي ، فقد كان عالًما، ودليل ذلك أنَّ الأب كان يلقي الأسئلة على ابنه ليشحذ ذهنه، ومن ذلك قول الحسن الصّغانّي:" سألني والدي تغمده الله برحمته، وأسكنه بحُبوحة جّنته قبل سنة تسعين وخمسمائة، وأنا إذ ذاك أسحب مطارف الشّباب، وفي رغد العيش اللباب، وهو يُغُّرني غُرر الفوائد، ويزقّني درر الفرائد، وكان –رحمه الله– ربّان من الفضائل، طّيان من الرذائل عن معنى قولهم: (قد أثر حَصِير الحصير في حصير الحصير) فلم أدر ما أقول، فقال: الحصير، الأولى الباري، والثاني السجن، والثالث الجَنْب، والرابع المَلِك."[1]

وترّحل الصّغانّي بين البلاد فكان يأخذ العلم من العلماء، فسمع من القاضي الحسنآباديّ ، والمرغينانّي، قال الصّفديّ في الوافي: "وسمع بمكّة، واليمن، وبالهند من القاضي سعد الّدين خلف بن محّمد الحَسَنْآباديّ، والنّظام محّمد بن الحسن المرغينانّي، وببغداد. وكان إليه المنتهى في معرفة اللسان العربّي."[2]

كما سمع من الحُصريّ ومن الرزّاز، قال الذّهبّي: "وسمع بمكّة من أبي الفتوح ابن الحُصريّ، وببغداد من سعيد بن الرزّاز."[3] وسمع أيضًا من القريظّي، قال تقي الّدين:" سمع بمكّة من الحصريّ وغيره، وبعَدَن من القاضي أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الله بن سالم القُريظّي، وبالهند من القاضي سعد الّدين خلف بن محّمد

---

(1) الصّغانّي، الحسن بن محّمد بن الحسن (ت650هـ)، (1987م) **العباب الزّاخر واللباب الفاخر**، تحقيق محّمد حسن آل ياسين، دار الشؤون الثقافّية العامة (آفاق عربّية)، وزارة الثقافة والإعلام، العراق–بغداد، الطّبعة الأولى، مادة(ح ص ر). وانظر أيضًا: اللكنويّ، **الفوائد البهّية في تراجم الحنفّية**، ص63.

(2) الصّفديّ، **الوافي بالوفيات**، ج12، ص241

(3) الذّهبّي، **العبر**، ج265/3. أبو الفلاح الحنبلّي، **شذرات الذّهب**، ج250/5

ابن إبراهيم بن يعقوب الكرْديّ الحسنآباديّ، ونظام الدّين محّمد بن الحسن بن أسعد المرغينانّي وغيرهما.[1]

ومن شيوخ الصّغانّي أبو عبد الله محّمد بن أحمد بن سليمان بن بطال، "قال الجنديّ: ورأيت إجازته له، وتاريخها سنة 601 هـ، وكان إمامًا، عالًما، فاضلًا، عارفًا بالقراءات، والتفسير، والأصول، والفقه، واللغة، والّنحو، وبه تخرج جماعة من الفقهاء."[2]

4. من أشهر تلامذته الذين ذكرتهم المصادر

ذكر السّيوطّي في المزهر أنَّ أبا حامد محّمد بن الضّياء الحنفّي من تلاميذ الصّغانّي.[3]

ومن تلاميذه أبو محّمد عبد المؤمن بن خلف الدمياطّي، أحد كبار الشافعّية وله تآليف حِسان؛ منها: المعجم؛ ضّمنه أسماء شيوخه، وتوفاه الله تعالى سنة خمس وسبعمائة.[4] قال اليمانّي:" أخبر الشّيخ الحافظ أبو محّمد عبد المؤمن بن خلف: إّنه كان آخر من قرأ عليه يوم الأربعاء."[5]

ومن تلاميذ الصّغانّي كمال الّدين أبي الفضائل عبد الرّزاق بن أحمد بن محّمد ابن أبي المعالي الشيبانّي ابن الفوطّي.[6]

---

[1] تقي الّدين، **العقد الثمين**، ج176/4. السّيوطّي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والّنحاة**، ج519/1-520

[2] الصّغانّي، **العباب الزّاخر**، ج1، مقدمة المحقق، م ق 19.

[3] السّيوطّي، عبد الرحمن جلال الّدين (ت911هـ)، **المزّهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصّححه وعّنون موضوعاته وعلّق حواشيه: محّمد أحمد جاد المولى بك، ومحّمد أبي الفضل إبراهيم، وعلي محّمد البجاويّ، مكتبة لر التّراث، القاهرة، الطّبعة الثالثة، ج95/1.

[4] الزّركلّي، **الأعلام**، ج318/4.

[5] اليمانّي، **إشارة التعيين في تراجم الّنحاة واللغويين**، ص99. انظر: السّيوطّي، **بغية الوعاة**، ج520/1

[6] معروف، ناجي، (1959) **تاريخ علماء المستنصرّية**، ساعدت جامعة بغداد على طبعة، مطبعة العانّي، بغداد، 292.

ورثى عزُّ الدّين أبا الفضل محمّد بن الوزير مؤيد الدّين محمّد بن العلقميّ، شيخه الصّغانيّ بأبيات منها:[1]

بَكاكَ كِتابٌ لَمْ تَتِمَّ فُصُولُهُ ... ودُونَ أَمانِيِّ الرِّجالِ صَوارِفُ
كَذَا مَجْمَعُ البَحْرَينِ فُرِّقَ شَمْلُهُ ... وَغَاضَ اكْتِئابًا مَوجُهُ المُتَقاذِفُ
لَئِن أَصْبَحَ التَّصْحِيفُ بَعْدَكَ فَاشِيًا ... لَقَدْ أَلِفَتْ بَسْطَ الوُجُوهِ الصَّحَائِفُ

ومن تلاميذه: ابنه محمّد بن الحسن الصّغانيّ.[2] واسمه ضياء الدّين أبو بركات. ومحمّد بن عمر بن محمّد بن أبي بكر بن عبد الواسع بن علي بن أبي القاسم الهرويّ العجميّ أبو عبد الله الصالحيّ، ويعرف بمحمود الأعسر سمع من ... الصّغانيّ اللغويّ، ومات في رمضان سنة أربع عشرة وسبعمائة، سمع مشارق الأنوار من المؤلف.[3]

وابن البديع التكريتيّ، عفيف الدّين أبو عبد الله بن جعفر،[4] وابن الصّبّاغ الأسديّ، صالح بن عبد الله بن علي بن صالح الأسديّ الكوفيّ الحنفيّ؛ أبي التقى بن أبي محمّد الفقيه النّحويّ الملقب محيي الدّين ابن الشّيخ تقي الدّين المعروف بابن الصّبّاغ.[5] وأبو الرّبيع سليمان بن الفقيه بطال محمّد بن أحمد بن محمّد بن سليمان

---

(1) ابن الفوطيّ، كمال الدّين أبي الفضل عبد الرزّاق بن أحمد بن محمّد الصّابونّي (ت723هـ)، (1424-2003) **الحوادث الجامعة والتجارب النافعة**، تحقيق مهدي النّجم، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى، ص264.

(2) ابن أبي الوفاء، محيي الدّين أبي محمّد عبد القادر بن محمّد بن محمّد بن نصر الله بن سالم ابن أبي الوفاء القرشّي الحنفي(ت775هـ)، **الجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة**، تحقيق عبد الفتاّح محمّد الحلو، هجر للطّباعة والنّشر والتوزيع والإعلان، ج45/2.

(3) ابن حجر العسقلانّي، شهاب الدّين أحمد بن علي بن محمّد بن محمّد بن علي أحمد (ت852هـ)، **الدّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، مراقبة محمّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة العثمانّية، صيدر أباد، الهند، الطّبعة الثانية 1392-1972م، ج372/5.

(4) ناجي معروف، **تاريخ علماء المستنصريّة**، 174.

(5) ناجي معروف، **تاريخ علماء المستنصريّة**، 313-314.

بن بطال الركبّي.[1] ومحّمد بن حسن بن علي التيمّي الفارسّي.[2]وأبو إسحاق إبراهيم بن إدريس بن الحسن الأزديّ.[3]

وقد رثى الصّغانّي تلميذه أحمد بن محّمد بأبيات منها:

أقُولُ والشّمْلُ في نَيلِ النّوى عَـثِرَا ... يَـومَ الــوَدَاعِ ودَمْــعُ الـعَيْنِ قَدْ كَثُرا

أَبــا الفَــضَائلِ قَــدْ زَوّدتَنِي أَسَــفَا ... أَضْعَافَ مَا زِنْتَ قَدْرِي في الوَرَى أَثَرا

قَدْ كُنْتَ تُودِعُ سَمْعي الدُّرَّ مُنْتَظِمَا ... فَـخُذْهُ مِــنْ جَفْنِ عَيْنِي الآنَ مُنْتَثِرا

ومن تلاميذه الفقيه أحمد بن علي السرديّ. والشّيخ منصور بن حسن.[4] وأبو بكر محّمد بن أحمد علي بن القسطلّانّي المكّي الفقيه، قطب الّدين، ومحّمد بن عبد الرحمن المكّي. وبدر الّدين، أبو عبد الله محّمد القاسم بن أحمد بن محّمد بن أبي العبّاس الخولانّي الأندلسّي الإشبيلّي. وتقي الّدين محّمد بن الحسن بن علي اللخمّي. وبرهان الّدين محمود بن أبي الخير أسعد البلخّي.[5]

5. مصنّفاته

لقد خلّف الصّغانّي ثروة علمّية ولغوّية كبيرة، فقد رفد اللغة بمادة لغوّية في غاية الأهمّية فله "من التصانيف: مجمع البحرين في اللغة، والتكملة على الصّحاح، والعباب الزّاخر واللباب الفاخر، والشوارد في اللغة ، وتوشيح الدُّرَيْدِّية، والتراكيب، وفِعال وفَعلان، والأضداد، وأسماء الغادة، والأسد، والذئب، ومشارق الأنوار في الحديث، وشرح البخاريّ ، ومجلد، ودّر السّحابة في وفيات الصّحابة، والعَروض، وشرح أبيات المفصَّل، ونُقعة الصّدْيان، وغير ذلك."[6]

---

[1] أبو مخرمة، أبو عبد الله الطّيب بن عبد الله بن أحمد (ت947هـ)، (1408هـ-1987م) **تاريخ ثغر عدن**، اعتنى به علي حسن علي عبد الحميد(الحلبّي الأثريّ)، دار الجيل-بيروت، دار عمّار-عمّان، الطّبعة الثانية، ج3/96-97.

[2] أبو مخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، ص240.

[3] أبو مخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، ص34.

[4] أبو مخرمة، **تاريخ ثغر عدن**، 53.

[5] انظر: الصّغانّي، **العباب الزّاخر**، ج1 ، مقدمة المحقق فير محّمد حسن، م ق 25.

[6] السّيوطّي، **بغية الوعاة**، ج1/520.

وذكر الصّفديّ بعض مصنَّفات الصّغانّي في الأدب، منها: تَكْملة العزيزيّ، وكتاب في التصريف، ومناسك في الحجّ، وتعزيز بيتي الحريريّ،[1]والإنْفِعال، وكتاب يَفْعُول، ومصباح الدُّجى، والشّمس المنيرة، وكتاب الضُّعفاء، والفرائض،[2]ونظم عدد آي القرآن، وكراريس،[3]والدّر الملتقط في تبيين الغلط، وشرح مقصورة ابن دريد، وضوء الشّهاب للقضاعيّ، والأصفاد، وكتاب السالكين، وكشف الحجاب عن أحاديث الشّهاب في إصلاحه وترتيبه وتبويبه، ونوادر اللغة،[4]وكتاب خلق الإنسان، وترتيب أحاديث المشارق، والأحاديث الموضوعة، ورسالة في الحديث الموضوع في فضائل القراءة، ورسالة في الأحاديث الواردة في صدر التفسير في فضائل القرآن وغيرها، وأسامي شيوخ البخاريّ، وكتاب الأحكام في فقه الحنفّية، وكتاب مختصر الوفيات، وكتاب التجويد وجمل الصّغانّي، ودرجات العلم والعلماء، وتفويف النّسج في شرح النّهج، ومن أسماء الخمر، ومن أسماء الحيّة، ومن أسماء الرّياح.[5] .

6. مكانه العلميّة

لقد انماز الصّغانّي بمكانة علمّية،" فكان إليه المنتهى في علم اللغة،"[6] "وكان شيخًا صالحًا، صدوقًا، صموتًا عن فضول الكلام، إمامًا في اللغة، والفقه، والحديث."[7]

"وله شعر حسن، فمنه ما أنشده أحمد بن محمّد بن عبد الله الحميريّ، وإبراهيم ابن عمر، ومحّمد بن محّمد بن عبد الله المقدسّي، الصالحيان، إذنًا مُكاتبةً أنَّ الحافظ

---

(1) الصّفديّ، **الوافي بالوفيات**، ص240– 242.

(2) انظر: الصّفديّ، **الوافي بالوفيات**، ص242. والحمويّ، **معجم الأدباء**، ج190/9، اليمانّي، **إشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويين**، ص98–99.

(3) تقي الدّين، **العقد الثمين**، ج178/4

(4) البغداديّ، إسماعيل باشا، **هديّة العارفين أسماء المؤلفين في آثار المصنّفين**، ج1/ ص281.

(5) انظر: الصّغانّي، **العباب الزّاخر واللباب الفاخر**، الجزء الأول، مقدمة المحقق فير محّمد حسن، ص م ق 36–38–39.

(6) تقي الدّين، **العقد الثمين**، ج177/4.

(7) تقي الدّين، **العقد الثمين**، ج177/4.

شرف الدّين الدمياطّي أنشدهم إجازة، قال: أنشدنا الصّغانّي لنفسه ببغداد، وكُتب ذلك عنه في مشيخته:

تَسَرْبَلْتُ سِرْبالَ القَنَاعَةِ والرِّضَا صَبِيًّا وكَانَا فِي الكُهُولَةِ دَيْدَنِي
وقَدْ كَانَ ينهاني أبِي حُفَّ بالرِّضَا وبالعفو أن أُولَى يَداً مَن يَدِي دَنِي

وأجاز الصّغانّي للقاضي سليمان بن حمزة، على ما ذكر ابن رافع والرضّي الطّبريّ، ولصالح بن عبد الله الكوفّي ابن الصّباغ، وهو خاتمة أصحابه."[1]

ومن هذه الأشعار أبيات ختم بها كتابه مناسك في الحجّ وهي:[2]

شَوقِي إلى الكعبة الغَرَّاء قد زادا فاستحمِلِ القُلُصَ الوَخَّادَةَ الزَّادا
أراقَك الحَنظَلُ العامِيُّ مُتَّجَعًا وغَيَّرك انتجع السَّعدانَ والرَّادَا
أتعبتَ سَرْحَك حتى آضَ عن كَثَبٍ ذِيادُها رزَّحًا والصَّعْبُ مُنقادَا
فاقطع علائِقَ ما ترجوه مِن نَشَبٍ واستودِعِ اللهَ أمـوالًا وأولادَا

وكان يُقرأ عليه بَعض كتاب "معالم السُّنن" للخطّابّي، وكان معجبًا بهذا الكتاب وبكلام مصنّفه، ويقول: إنَّ الخطّابّي جمع لهذا الكتاب جراميزه، وقال لأصحابه: أحفظوا غريب أبي عبيد القاسم بن سلّام، فمن حفظه مَلَكَ ألفَ دينار، فإّني حفظته فملكتُها، وأشرتُ على بعض أصحابي بحفظه فحفظهُ وملَكها.[3]

وقال الزّركلّي إنَّه كان "أعلم أهل عصره في اللغة، وكان فقيهًا محدّثًا."[4]

وقال اللكنويّ:" كان الصّغانّي فقيهًا محدّثًا لغويًا، ذا مشاركة تامة في جميع العلوم." وقال أيضًا: "الصّغانّي حامل لواء اللغة في زمانه"[5]

---

(1) تقي الّدين، **العقد الثمين**، ج178/4

(2) الأبيات موجودة في: الصّفديّ، **الوافي بالوفيات**، ج241/12. الحمويّ، **معجم الأدباء**، ج190/9.

(3) الحمويّ، **معجم الأدباء**، ج191/9.

(4) الزّركلّي، **الأعلام**، ج214/2.

(5) أبو الحسنات، محّمد عبد الحي اللكنويّ الهنديّ (ت1304هـ)، **الفوائد البهّية في تراجم الحنفّية**، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه محّمد بدر الّدين أبي فراس النعسانّي، الطّبعة الأولى1324، مطبعة السّعادة، ص63.

7رحلته العلميّة

إنَّ الصّغانّي مثل غيره من العلماء الجادين في الوصول إلى المعلومة الصّحيحة، تنقَّل من مكان إلى آخر طلًبا للعلم، كما لا يفوتنا أنَّه من خلال رحلاته أفاد غيره من علمه، فنرى إشادة العلماء بدقّة نقله، وإسناد المعلومة إلى قائلها، فاعتمد عليه عدد غير قليل من العلماء في نسب الأشعار إلى أصحابها.

ولقد طاف الصّغانّي البلاد، مثل: الحجاز، والهند، واليمن، والعراق.[1]فقد سمع بمكّة من الحصريّ وغيره، وبعَدن من القاضي أبي اسحاق إبراهيم بن عبد الله ابن سالم القريظّي، وبالهند من القاضي سعد الدّين خلف بن محّمد بن إبراهيم بن يعقوب الكردريّ الحسنآباديّ، ونظام الّدين محّمد بن الحسن بن أسعد المرغينانّي وغيرهما.[2] وهذا دليل على تنقّله بين البلدان من أجل الوصول إلى المعلومة من أصحابها، وهذه صفات العالم الذي ينماز بدقّة كتاباته.

لقد دخل الصّغانّي بغداد سنة خمس عشرة وستمائة، وذهب منها بالرِّياسة الشريفة إلى صاحب الهند، فبقي مدّة، وحجّ، ودخل اليمن، ثم عاد إلى بغداد ثم إلى الهند ثم إلى بغداد.[3]

8. كتاب العباب الزّاخر واللباب الفاخر

جاء كتاب العباب الزّاخر واللباب الفاخر في عشرين مجلًدا، ومات الصّغانّي– رحمه الله– قبل أنْ يتّمه، ووصل فيه إلى فصل (ب ك م).[4] ولذلك قيل:[5]

---

(1) اليمانّي، **إشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويين،** ص98.

(2) تقي الّدين، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين،** ج176/4. ابن العماد، **شذرات الّذهب في أخبار من ذهب،** ج250/5.

(3) السّيوطّي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة،** ج519/1.

(4) اليمانّي، **إشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويين،** ص62. الصّفديّ، **الوافي بالوفيات،** ج241/12. تقي الّدين، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين،** ج177/4. السّيوطّي **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة،** ج520/1. البغداديّ، **هدّية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين،** ج281/1. القمي، عّباس، **الكنى والألقاب،** مكتبة الصدر، طهران، ج417/2. اللكنويّ، **الفوائد البهّية في تراجم الحنفّية،**63.

(5) الأبيات موجودة في: السّيوطّي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة،** ج520/1.

إنَّ الصّغانّي الذي حَازَ الْعُلوَمَ والحِكَم
كان قُصَارى أمرِهِ أن انتَهى إلى بكم

وألَّف الصّغانّي معجمه لابن العلقمّي–وزير المستعصم–.[(1)] وكما نعلم أنَّ لكلِّ معجم من المعجمات نظامًا سار عليه مصّنفه، فمنهم من سار على الترتيب الصوتّي، مثل: معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدّي، ومنهم من سار على الترتيب حسب الأبنية، مثل: معجم الجمهرة لابن دريد، ومنهم من سار على نظام القافية، مثل: معجم الصّحاح للجوهرّي، وقد سار صاحبنا على هذا النِّظام، "فترتيب العباب كترتيب الصّحاح".[(2)]

وقال السّيوطّي عن العباب:" وأعظم كتاب أُلِّف في اللغة بعد عصر الصّحاح كتاب المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسّي الضَّرير، ثم كتاب العباب للرضّي الصّغانّي."[(3)] ولقد رأى الصّفدّي معجم العباب بخط الصّغانّي في دمشق.[(4)]

ولا شك في أنَّ العباب له قيمة كبيرة بين المعجمات اللغوّية، وذلك لأنَّه احتوى على مادة لغوّية كبيرة، كما كان يذكر ما في المعجمات اللغوّية الأخرى، ويزيد عليها، وكان الصّغانّي يكثر من الشواهد للمادة اللغوّية الواحدة، كما أنَّه يصحّح أقوال السابقين له، وينصّ الحديث إلى أهله.

9. وفاته

يجمع أصحاب المصّنفات التي ذكرت وفاة الصّغانّي –رحمه الله– أنَّ وفاته في سنة خمسين وستمائة،[(5)] "وأنَّ الله توفاه ليلة الجمعة التاسع عشر من شعبان، بالحريم

---

(1) الزّركلّي، **الأعلام**، ج214/2.

(2) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ)، **كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون**، تحقيق محّمد شرف الّدين، دار إحياء التّراث العربّي، بيروت–لبنان، ص1122.

(3) السّيوطّي، **المزّهر**، ج100/1.

(4) الصّفدّي، **الوافي بالوفيات**، ج242/12.

(5) اليافعّي، أبو محّمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعّي اليمنّي المكّي (ت768هـ)، (1417هـ–1997م)، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، وضع

الظاهريّ ببغداد، ودُفن في داره. قال الذّهبّي: ثم بلغني أنّه نُقل إلى مكّة. فُدفن قريبًا من الفُضيل بن عياض. وقد قال الصّغانّي لي –رحمه الله–: قد أَوصيتُ لمن يحملني بعد موتي إلى مكّة بخمسين دينارًا."[1]

وقد ذكر بعض العلماء تاريخ وفاته، فقد أخبر الدمياطّي تلميذ الصّغانّي أنَّ وفاته كانت يوم الجمعة،[2] وقال التّهبّي: إنّ الله توفاه في شعبان،[3] وذكر تقي الّدين إنَّ الله توفاه في رمضان.[4]

وقد ترددت قصّة وفاة الصّغانّي في المصّنفات نقلًا عن تلميذه الدمياطّي. حين قال:" وكان معه مولود وقد حكم فيه بموته في وقته، فكان يترقب ذلك اليوم، فحضر ذلك اليوم وهو معافًى فعمل لأصحابه طعامًا شكران ذلك، وفارقناه وعدّيت إلى الشطّ، فلقيني شخص أخبرني بموته، فقلت له: الساعة فارقته، فقال: والساعة وقع الحِمام يخبر بموته فجأة، وذلك سنة خمسين وستمائة."[5]

فنرى أنَّ هناك اختلافًا في ذكر اليوم والشهر الذي توفاه الله فيه، ومهما يكن من أمر فقد توفاه الله سنة خمسين وستمائة.

حواشيه خليل منصور، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، الطّبعة الأولى، بيروت–لبنان، ج94/4. والأتابكّي، جمال الّدين أبي المحاسن يوسف بن تغْري بْردي (ت874هـ)، (1413هـ –1992م)، **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تحقيق محّمد حسين شمس الّدين، دار الكتب العلمّية، بيروت–لبنان، الطّبعة الأولى، ج26/7–27.

[1] تقي الّدين، **العقد الثمين**، ج177/4 ، التّهبّي، **العبر في خبر من غبر**، ج265/3.

[2] اليمانّي، **إشارة التعيين في تراجم النّحاة واللغويين**، ص99.

[3] التّهبّي، **العبر في خبر من غبر**، ج265/3.

[4] تقي الّدين، **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، ج176/4.

[5] السّيوطّي، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة**، ج520/1. اللكنوّي، **الفوائد البهّية في تراجم الحنفّية**، ص63.

الفصل الأوّل

الـمُعَرَّب والدَّخيل

اللغة العربيّة كغيرها من اللغات تـُؤثر وتتأثر بسبب عوامل الاحتكاك اللغويّ المختلفة، لا سيَّما لغات الأمم المتجاورة، فتلجأ إلى إدخال مفردات لغات أخرى بسبب الحاجة أو الضرورة. وغدا هذا التبادل ضرورة من ضرورات حياة اللغة لنموها وتطورها، ولهذا اهتم علماء العربيّة بهذه القضيّة، وألّفوا فيها كتًبا عدة جمعوا فيها اللغة، واستنبطوا القوانين الخاصّة التي تحمي اللغة من أيِّ خلل يمس بنيانها، فظهرت مصطلحات لغويّة جديدة كالمُعرَّب والدّخيل.[1]

1.1 مفهوم المُعَرَّب والدّخيل

المُعَرَّب لغةً : هو اسم مفعول من الفعل (عرّب)، فالإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة، وأعْربَ عنه لسانه وعرَّبَ، أيْ: أبان وأفصح.[2] وعَرَّبَ منطقه، أيْ هَذّبه من اللحن.[3]

أمّا في الاصطلاح فقال الجوهريّ: تعريب الاسم الأعجميّ: أنْ تتفوه به العرب على منهاجها، تقول: عرّبته وأعربته."[4] والتعريب: تهذيب المنطق من اللحن."[5] وهو ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعة لمعانٍ في غير لغتها.[6] فالمُعَرَّب إذن هو

---

(1) انظر: عليمات، فاطمة محمّد، **المُعرَّب والدَّخيل من مشكلة المصطلح إلى مشكلة الهويّة،** المجلة الأردنّية في اللغة العربيّة وآدابها، المجلد السابع، العدد 4، 1432هـ-2011، ص242.

(2) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقّي المصريّ (ت711هـ)، **لسان العرب،** دار صادر-بيروت، ج588/1، (عرب).

(3) ابن منظور، **اللسان،** ج589/1 (عرب).

(4) الجوهريّ، إسماعيل بن حمّاد (ت393هـ)، **تاج اللغة وصحاح العربيّة،** تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطّبعة الثالثة 1404-1984. ج179/1، (عرب).

(5) الفيروزآباديّ، مجد الدّين محمّد بن يعقوب (ت817هـ)، **القاموس المحيط** نسخة منقّحة وعليها تعليقات الشّيخ أبي الوفا نصر الهورينّي المصريّ الشافعّي ، راجعه أنس محمّد الشاميّ، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث- القاهرة، 1429-2008. ص 1066(عرب).

(6) السّيوطّي، **المزّهر،** ج268/1

اللفظ الذي غيّره العرب حتّى يتوافق مع أصوات العربيّة،وذلك بالزيادة أو النقص حتّى يبدو كأنَّه عربيّ.

وقد قال سيبويه في باب ما أُعرب من الأعجميّة: "اعلم أنَّهم ممّا يغيّرون من الحروف الأعجميّة ما ليس من حروفهم ألبتّة، وربَّما ألحقوه ببناء كلامهم، وربَّما لم يلحقوه."[1].

وقد عَدَّ الأزهريّ أنَّ اللفظ الُمَعَرَّب يصبح عربيًّا بعد التعريب، حيث قال:" إنَّ الاسم قد يكون أعجميًا فتعربه العرب فيصير عربيًّا."[2] فالكلمة في هذه الحال أعجميّة باعتبار الأصل، عربيّة باعتبار الحال.[3] ومنهم من رفض أنْ تعامل الكلمة الأعجميّة معاملة الكلمة العربيّة، فقالوا: "ومن اشتقّ الأعجميّ الُمعَرَّب من العربيّ، كان كمن ادّعى أنّ الطّير من الحوت."[4]

أمّا الدّخيل فهو كلُّ كلمة أُدخلت في كلام العرب وليست منه.[5] فالدّخيل هو ما دخل العربيّة، دون تغيير في حروفه، فبقي كما كان في لغته، وهناك معنًى آخر

---

[1] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ)، **الكتاب**، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة، 1397هـ، ج4/303-304.

[2] انظر: الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق يعقوب عبد النّبيّ، مراجعة محمّد علي النجّار، الدّار المصريّة للتأليف والترجمة، ج14/269-270،(تتر)

[3] الجواليقيّ، موهوب بن أحمد بن محمّد بن الخضر، أبو منصور الجواليقيّ (ت540هـ)، **الُمعَرَّب من الكلام الأعجميّ على حروف المعجم**، تحقيق وشرح أحمد محمّد شاكر، مطبعة دار الكتب، الطّبعة الثانية 1389-1969، ص53.

[4] السّيوطيّ، **المزّهر**، ج1/287.

[5] انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ج11/ 241 (دخل). والزّبيديّ، محمّد مرتضى الحسينيّ الزّبيديّ (ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق حسين نصّار، مراجعة جميل سعيد، وعبدالستّار أحمد الفرّاج، مطبعة حكومة الكويت، 1269-1969، ج28/480 (دخل). والفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، (دخل)، ص530

للدّخيل وهو الذي دخل العربّية بعد عصور الاحتجاج،[1] فليس من الضروري أنْ يكون داخلًا من لغة أُخرى.

واستعمل الصّغانّي " الُمعَّب والدّخيل" في كتابه العباب للدّلالة على الكلمات الُمعَّبة والكلمات الدّخيلة حينًا آخر، فالمصطلحان مترادفان في الدّلالة عند الصّغانّي.

ولكن هل يشتقّ من الكلمات الُمعَّبة أو الدّخيلة؟ أو هل يمكن إخضاع هذه الكلمات للاشتقاق الصّرفّي؟

لقد اتّجه العلماء عدّة اتجاهات بالّنسبة لهذه القضّية، فمنهم من تعامل مع هذه الكلمات كأنّها عربّية خالصة، فوضعوها تحت الجذر الثلاثّي أو أخضعوها للميزان الصّرفّي، فالجوهريّ–مثلًا– يضع كلمة استبرق تحت باب (ب ر ق).[2] وتبع الجوهريّ بعض أصحاب المعاجم اللغوّية، مثل: ابن منظور،[3] والزّبيديّ[4].

أّما الُمولَّد فقد قال ابن منظور:" وسُمِّي الُمولّد من الكلام ُمولَّدا إذا استحدثوه، ولم يكن من كلامهم فيما مضى."[5]

وقال الزّبيديّ:" كلام ُمولَّد وحديث ُمولَّد أيْ ليس من أصل لغتهم."[6] فالكلمات الُمولَّدة لم تكن موجودة عند القدماء، وإّنما استحدثتْ، فهي كلمات جديدة، فليس من الضروريّ أنْ تكون كل كلمة ُمولَّدة غير عربّية.

ويرى ابن جّني –في هذه المسألة– أّن هنالك ألفاظًا يمكن أنْ ترُتجل دون أنْ تكون ُمعَّبة أو دخيلة، حيث قال:" فإّن الأعرابّي إذا قويتْ فصاحته، وسمت طبيعته،

---

[1] انظر: ظاظا، حسن، **كلام العرب من قضايا اللغة العربّية**، دار النهضة العربّية، بيروت، 1976، ص 79.

[2] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج1450/4 (برق).

[3] ابن منظور، **اللسان**، ج19/10،(برق)

[4] الزّبيديّ، **تاج العروس**، تحقيق مصطفى حجازي، ج68/25، (برق)

[5] ابن منظور، **اللسان**، ج 469/3، (ولد)

[6] الزّبيديّ، **تاج العروس**، تحقيق عبد الستّار أحمد الفّراج، ج329/9 (ولد)

تصّرف وارتجل ما لم يسبقه أحدٌ قبله به، فقد حُكِي عن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظًا لم يسمعاها، ولا سُبقا إليها."[1]

واختلف العلماء في حقيقة الُمَعَّب والّدخيل ووجوده في القرآن الكريم، فقال الجواليقّي:" فأّما ما ورد في القرآن، فقد اختلف فيه أهل العلم، فقال بعضهم: كتاب الله تعالى ليس فيه شيء من غير العربّية. أخبرني غير واحدٍ عن الحسن بن أحمد عن دعلج عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد، قال: سمعت أبا عبيدة يقول: من زعم أنّ في القرآن لسانًا سوى العربّية، فقد أعظم على الله القول. واحتّج بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾،[2] ولكّنهم استدلوا على قولهم بأّن هناك كلمات كثيرة من غير لسان العرب، مثل: سّجيل، والمشكاة، واليم، والطّور، وأباريق، واستبرق، وغير ذلك.[3]

وردَّ الجواليقّي على هذه الحّجة بقوله:" إنّ هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل، فقال أولئك على الأصل، ثم لفظتْ به العرب على ألسنتها، فعّربته فصار عربيًّا بتعريبها إياه، فهي عربّية في هذه الحال أعجمّية الأصل.[4]

وينقسم العلماء في موقفهم من هذه المسألة إلى فريقين:

الأّول: يقول بوجود الُمَعَّب والّدخيل في القرآن الكريم،وأدلّتهم على ذلك تلك الكلمات غير العربّية، مثل: الّديباج، والاستبرق، و الطّور، وغيرها. قال الّسيوطّي: "واّدعى ناسٌ أّن في القرآن ما ليس بلغة العرب، حتّى ذكروا لغة الّروم والِقبط والنَّبط. قال أبو عبيدة: ومن زعم ذلك فقد أكبر القول. قال: وقد يوافق اللفظُ اللفظَ ويقاربه ومعناهما واحد، وأحدهما بالعربّية والآخر بالفارسّية أو غيرها. قال: فمن ذلك الاستبرق وهو الغليظ من الّديباج أو هو (استبره) بالفارسّية أو غيرها. قال: وأهل مكّة يسّمون

---

(1) ابن جنّي أبو الفتح عثمان (ت392هـ)، **الخصائص**، تحقيق محّمد علي النّجار، المكتبة العلمّية، 1913، ج25/2.

(2) سورة **الزخرف**، آية 3.

(3) الجواليقّي، **الُمعَّب**، 52-53.

(4) الجواليقّي، **الُمعَّب**، 53.

المِسْح الذي يجعل فيه أصحاب الطّعام البّر البَ لاس وهو بالفارسّية َبلاس، فأمالوها وأعربوها فقاربت الفارسّيةُ العربّيةَ في اللفظ."[1]

ولكن هل نستطيع تعميم هذا الرأي على جميع الكلمات الُمَعَّبة أو الّدخيلة وخصوصًا إذا كّنا نتحدث عن القرآن الكريم؟ فما جاءوا به ينطبق على بعض الألفاظ وليس جميعها، فكلمة الاستبرق يمكن أنْ يكون لها أصل في اللغة الفارسّية، والبلاس أيضًا، فهناك عدد غير قليلٍ من الُمَعَّبات، فالباحث لا يميل مع هذا الرأي وإنْ كان ينطبق على بعض الألفاظ.

أّما القسُم الثاني فإّنه يرى أّن القرآن الكريم يخلو من أيْ لفظٍ غير عربّي، وذلك لقوله تعالى:﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[3].

ولكن هناك من قال: إنَّ هذه الألفاظ بمجرد دخولها القرآن الكريم أصبحت كلمات عربّية بغض النظر عن أصل هذه الكلمات.[4] وبهذا لا يكون تعارض بين هذه الآراء. ويرى الباحث أّن هذا الرأي أقرب إلى الصَّواب.

قال أبو عبيد القاسم بن سلّام: أّما لغات العجم في القرآن الكريم فإّن الّناس اختلفوا فيها، فُروي عن ابن عّباس ومجاهد وابن جبير وعكرمة وعطاء وغيرهم من أهل العلم أّنهم قالوا في أحرف كثيرة إّنها بلغات العجم، ومنها قوله: طه، واليم، والطّور، والّربانيون، فيقال: إّنها بالسريانّية، والصّراط، والقسطاس، والفردوس، يقال إّنها بالرومّية، ومشكاة وكفلين، يقال: إّنها بالحبشّية، وهيت لك، يقال إّنها بالحورانّية، قال: فهذا قول أهل العلم من الفقهاء.[5]

---

[1] الّسيوطّي، **المزّهر**، ج266/1.

[2] سورة **يوسف**، آية2.

[3] سورة **الشّعراء**، آية195.

[4] الرازّي، أبو حاتم أحمد بن حمدان (ت322هـ)، كتاب **الزّينة في الكلمات الإسلامّية العربّية**، عارضه بأصوله وعلّق عليه حسين بن فيض الله الهمدانّي اليعبرّي الحرازّي، الطّبعة الأولى 1415-1994. مركز الّدراسات والبحوث اليمنّي. صنعاء. ص145.

[5] الّسيوطّي، **المزّهر**، ج268/1.

وزعم أهل العربّية أنّ القرآن ليس فيه من كلام العجم شيء، لقوله تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ وقوله تعالى: ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾. قال السّيوطّي: والصّواب عندي مذهب فيه تصديق القولين جميعًا، وذلك أنّ هذه الحروف أصولها عجمّية كما قال الفقهاء، إلّا أّنها سقطتْ إلى العرب فأعربتها بألسنتها وحوَّلتها من ألفاظ العجم إلى ألفاظها، فصارت عربّية، ثم نزل القرآن الكريم وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إّنها عربّية، فهو صادق ومن قال عجمّية، فهو صادق.[1]

أّما الّرازيّ فقال: إنّ ما وقع في القرآن الكريم من نحو: المشكاة، والقسطاس، والإستبرق، والسّجّيل، لا نسلّم أّنها غير عربّية، بل غايته أنّ وضْع العرب فيما وافق لغة أخرى كالصّابون والتنّور، فإنّ اللغات متفقة.[2] فهو يرى أنّ هذه الكلمات عربّية، ومجيئها في القرآن الكريم؛ لأّنها كلمات مشتركة بين العربّية وغيرها من اللغات، فلا ضير إنْ جاءت في القرآن الكريم لأّنها كلمات عربّية. وقد ردّ السّيوطّي على ذلك فقال:" والفرق بين هذا النّوع وبين الْمَعَّرب، أنّ الْمُعَّرب له اسم في لغة العرب غير اللفظ الأعجمّي الذي استعمله بخلاف هذا.[3] فيرى السّيوطّي أنّ الفرق بين هذه الكلمات المشتركة بين اللغات والكلمات الْمَعَّربة، أنّ الْمُعَّرب له لفظ غير اللفظ الأعجمّي أيْ له أصل غير الموجود في العربّية.

وقال السّيوطّي عن ابن جرير: ما ورد عن ابن عبّاس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن الكريم، أّنها بالفارسّية أو الحبشّية أو النّبطّية أو نحو ذلك، إّنما اتفق فيها توارد اللغات، فتكلّمت بها العرب والفرس والحبشّية بلفظ واحد. وقال غيره: بل كان للعرب العاربة التي نزل القرآن الكريم بلفظهم بعض مخالطة لسائر الألسنة في أسفارٍ لهم، فعلقت من لغاتهم ألفاظًا غُّيرت بعضها بالنّقص من حروفها واستعملتها في

---

[1] السّيوطّي، **المزهر**، ج268/1

[2] السّيوطّي، **المزهر**، ج268/1.

[3] السّيوطّي، **المزهر**، ج 267/1

أشعارها ومحاورتها حتّى جرتْ مجرى العربّي الفصيح، ووقع بها البيان، وعلى هذا الحدّ نزل بها القرآن الكريم.[1]

وبهذا فإنَّ القرآن الكريم لا يحوي كلامًا على غير نسق الكلام العربّي، بل كان أسلوب القرآن الكريم عربّي محض. كما أنَّه خلا من الألفاظ الأعجمّية؛ لأنَّ ما كان أصله أعجميًا وطرأ عليه التعريب لم يبقَ أعجميًا، إنَّما صار عربيًّا بعد إلحاقه بأبنيه الألفاظ العربّية وإخضاعه للقوانين الصوتّية نسفها التي خضعت لها الألفاظ العربّية، وقد استخدم العرب أسماء الأجناس الُمعرَّبة قبل نزول القرآن الكريم حتى صارت مألوفة لديهم وشائعة في استعمالاتهم اللغوّية، فنزل القرآن ليخاطبهم بما عرفوا وألفوا.[2]

2.1 الألفاظ الُمَعَّربة في (العباب الزّاخر واللباب الفاخر)

لقد حظي الُمَعَّرب والدّخيل بـ اهتمام الصّغانّي وهو يذكر مفردات معجمه، فتحدَّث فيه عن طائفةٍ من الألفاظ الُمَعَّربة، وتفاوت فيها منهجه بين ذكر الكلمة الُمَعَّربة، مع ذكر أصلها هل هي رومّية أم فارسّية أم غير ذلك، أو الاكتفاء بذكر اللفظ دون نسبته إلى اللغة الأصل، وأّنه كان يذكر الأصل في اللغة الأّم، والّنحو الذي تطور إليه للغة العربّية.

وبعد البحث في معجم العباب، عرضت الدراسة لبعض الألفاظ الُمعرَّبة والدَّخيلة، ومن هذه الألفاظ:

1-البابوس:

قال ابن عّباد: البابوس: الولد بالرومّية.[3] وقال ابن منظور والزّبيديّ: البابوس بباءين وأهمله الجوهريّ...وقال ابن الأعرابي: هو ولد الناقة: وفي المحكم: الحوار، قال ابن أحمر:

---

(1) السّيوطّي، جلال الّدين (ت911هـ)، **الُمهذّب فيما وقع من القرآن من الُمَعَّرب**، تحقيق عبد الله الجبوريّ، بغداد، مجلة المورد، 1971. ص 102

(2) إدريس سليمان مصطفى، **الُمعرَّب الصّوتّي في القرآن الكريم -دراسة ومعجم-**، رسالة ماجستير، جامعة الموصل 2006، ص235.

(3) الصّغانّي، **العباب**، 36(السين) (ببس).

حَنَّتْ قَلُوصي إلى بابوسِها طَرَبًا   فما حَنِينُكِ أم ما أنتِ والذِّكَرُ؟

وقد يستعمل في الإنسان.وفي التّهذيب: البابوس: الصّبي الرّضيع في مهده، وفي حديث جريج الرّاهب حين استنطق الصّبي في مهده، مسح رأس الصّبي، وقال له: يا بابوس من أبوك؟ فقال: فلان الرّاعي، فقال: لا أدري هو في الإنسان أصل أم استعارة، وقال الأصمعيّ: لم نسمع به لغير الإنسان إلّا في شعر ابن أحمر، والكلمة غير مهموزة، وقد جاء في غير موضع، مثل: هو الولد عامّة من أيِّ نوع كانت، وأُختلف في عربيّته، فقيل: روميّة استعملتها العرب كما في المحيط، وقيل: عربيّة كما في التّوشيح.[1]

فنجد العلماء نصّوا على معنى البابوس؛ بأنَّه ولد الإنسان، أو ولد النّاقة، وقد اكتفى الصّغانّي بذكر قول ابن عباد، وهو قول مختصر شَمِلَ آراءهم، فذكره بأنَّه الولد عامة، دون تخصيصها للإنسان أو للنّاقة، وبعد ذكره لمعناها ذكر بأنّها كلمة روميّة الأصل، فالصّغانّي لا يهمل مثل هذه المفردات، على الرّغم من أنَّ بعض أصحاب المعجمات اللغويّة أهملها.

2- بِرْنَسَاء:

قال الصّغانّي:" ويقال: ما أدري أيّ بَرْنَسَاء هو، وأيّ البِرنساء هو، وأيّ بَرْنَسَاء هو، وأيّ البَرْنَسَاء هو، وأيّ بِرْناساء هو: أيْ أيُّ النّاس هو. وقال الأصمعيّ في قولهم: لا أدري أيّ البرَنْساء هو، أيْ: أيُّ النّاس هو، و البَر بالنّبطيّة الابن، والنَّسا: الإنسان. وقال غيره: بِرْناشا معجمة- بالسريانّية، فعرّبته العرب."[2]

وزاد ابن منظور والجوهريّ: "برنساء مثل عقرباء ممدود غير مصروف، وبرناساء وبَراساء. والولد بالنّبطيّة بَرق َنسا."[3]

وقال الجواليقّي:" إنّ أصله بالنّبطيّة: ابن الإنسان. وحقيقة اللفظ بها بالسريانّية(برناشا) فعرّبته العرب."[4]

---

[1] ابن منظور، **اللسان**، ج23/6-24(ببس). والزّبيديّ، **تاج العروس**، ج435/15(ببس).

[2] الصّغانّي، **العباب**، 42(السين) (برنس).

[3] ابن منظور، **اللسان**، ج26/6(برنس). والجوهريّ، **الصّحاح**، ج908/3(برنس).

[4] الجواليقّي، **المعرّب**، 93.

3-البَلاس:

البلاس: المِسْح، بلغة أهل المدينة -على ساكنيها السّلام- وهو فارسيّ مُعَرَّب.[1]

قال الجواليقيّ: "وممّا دخل في كلام العرب من كلام فارس: المِسْح: بَلاس. جمعه بُلُس، هكذا تقول العرب. وبيّاعه البَلاّس، قال الرّاجز لإمرأته:

إنْ لا يَكُنْ شَيْخُكَ ذَا غراس فَهو عَظِيم الكَيس والبَلاس

في اللاّزباتِ مُطْعِم وكَاس[2]

4-البَوْس:

البَوس: التقبيل، وقد باسه يبوسه، والبوس فارسيّ مُعَرَّب.[3] وهذه الكلمة من الكلمات التي لم يختلف أحد من أصحاب المعجمات الذين ذكروها على أنّها فارسيّة مُعَرَّبة.[4] فالصّغانيّ يذكر معنى الكلمة ومن ثم يحدد اللغة التي عُرِّبت منها هذه الكلمة.

5-الجَاموس:

الجاموس: واحد الجواميس، فارسيّ مُعَرَّب، وهو بالفارسيّة كاوْميش وقد تكلمت به العرب،[5] قال رؤبة:

لَيْثٌ يَدُقُ الأَسَدَ الهَمُوسَا والأَقْهَبَيْنِ الفِيلَ والجَامُوسَا[6]

---

(1) الصّغانيّ، **العباب**، 49(السين) (بلس).

(2) الجواليقيّ، **المُعَرَّب**، 94.

(3) الصّغانيّ، **العباب**، 51(السين) (بوس).

(4) انظر المعجمات اللغويّة، مثل: ابن منظور، **اللسان**، ج31/6(بوس). والزّبيديّ، **تاج العروس**، ج471/15(بوس).

(5) الصّغانيّ، **العباب**، 78(السين) (جمس). وانظر: ابن منظور، **اللسان**، ج43/6(جمس). و الزّبيديّ، **تاج العروس**، جمس، ج513/15(جمس).

(6) البيت لرؤبة بن العجاج، البيت موجود في ديوانه، **مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج** ، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسيّ، دار ابن قتيبة للطّباعة والنّشر والتوزيع الكويت، د.ت. ص 69. وذكره الصّغانيّ في العباب 78(السين) (جمس).

وقد قال النّهالّي في الطّراز: الجاموس: هو مُعَرَّب (كاوميش) وهو جزءان: الأَّول: (كاو) بالكاف الفارسيّة، ومعناه البقر، وهو اسم جنس شامل للأهلّي والوحشّي، والذّكر والأنثى، والثاني: (ميش) ومعناه: الضأن، وهو اسم جنس أيضًا شامل لما ذكر في (كاو)، ولّما كان نوعًا من البقر له مشابهة للضأن من حيث إّنه أهلّي كالضأن أضيف له، وأصل التركيب المفيد للمشابهة (ميش كاو) أيْ: "ضأن البقر"، ولكن قدِّم المضاف إليه على المضاف وجعل اسمًا فقيل (كاوميش)، أيْ: بقر الضأن.[1]

وقد ذكر الجواليقّي والنّهالّي أّنه لفظٌ أعجميٌّ مُعَرَّب تكلمت به العرب.[2] أّما ابن دريد فقال إّنها فارسيّة مُعَرَّبة.[3] وهذا رأي الصّغانّي أيضًا.

6–جَيْسَان:

جَيْسَان: اسم. وقال الدينوريّ: الجَيْسَوان: جنس من النّخل، واحدته: جَيْسَوانة، لها بُسْرٌ جيّد، وأصله فارسّي، هو بالفارسيّة كَيسُوان، ومعناه الذّوائب."[4]

قال النّهالّي: هو من أفخر النّخل، أّما الجيسوانة: نخلة مريم، وقيل نخلة عظيمة الجذع.[5]

لقد ذكر الصّغانّي أنّ أصل الجيسوان فارسّي وهو بالفارسيّة (كَيْسَوان)، أّما ابن منظور فلم يشر إلى أصل هذه الكلمة، وقال: جيسان موضع معروف ورواه ابن دريد بالشّين المعجمة.[6]

---

[1] النّهالّي الحلبّي، محمّد بن يوسف (ت1185هـ)، **الطّراز المذّهب في النّخيل والمُعَرَّب**، دراسة وتحقيق صبا ح باجوك طّيب، مكّة، 1991، ص433.

[2] انظر: الجواليقّي، **المُعَرَّب**، 152. والنّهالّي، **الطّراز المذّهب**، 432.

[3] ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن، (1987) **كتاب جمهرة اللغة** حقّقه وقدّم له رمزي منير بعلبكّي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، الطّبعة الأولى، ج1205/2(جمس).

[4] الصّغانّي، **العباب**، 82(السين) (جيس).

[5] انظر: النّهالّي الحلبّي، **الطّراز المذّهب**، 444.

[6] انظر: الزّبيدّي، **تاج العروس**، ج520/15 (جيس).

7-الخندريس:

قال الصّغانّي عن ابن دريد: الخَدْرَسَةُ: منها اشتقاق الخندريس، وليس بعربّي محض، قال: وقال أهل اللغة: الخندريس روميّة مُعَرَّبة.[1]

قال الجواليقّي:" الخندريس: من صفات الخمر، أخبرني ابن بندار عن محّمد بن عبد الواحد عن أبي سعيد عن ابن دريد: أنَّ الخندريس روميّ مُعَرَّب. وأنشد ابن حبيب لجرير يهجو الأخطل:[2]

إذا جَاءَ روح التَّغْلبيِّ من لْتِه ... دنا قَبْضُ أرواحٍ خَبيثٍ مَآبُها

ظَلَلْتَ تَقيء الخَنْدريسَ وتَغْلِبُ ... مَغَانِمُ يومِ البِشْرِ تُحْوَى نِهَابُهَا

وأَلْهاكَ في مأْخُورِ حَوَّةَ قَرْقَفٌ ... لهاَ نَشْوَةٌ يُمْسِي مريضًا نُبابُهَا

وأخبرنا ابن بندار عن يعقوب: أنّ الخندريس للقديمة، يقال حِنطة خندريس: أيْ قديمة. وقال قومٌ: إنّها مُعَرَّبة من الفارسيّة، وإنّما هي (كَنْدَريش) أيْ ينتفُ شاربها لحيته لذهاب عقله، فُعّربتْ، فقيل: خندريس.[3]

فنرى أنَّ أصحاب المعجمات ذكروا عدة معانٍ للخندريس، فقالوا: الخندريس من صفات الخمر، أو قديمة، وينتف شاربها لحيته لذهاب عقله. وقال النّهالّي: ومعنى كندريش: قلع لحيته، وكان الصّواب أنْ يقال أصله (كَنَده ريش) بمعنى مقلوع اللحية.[4]

8- **الدّرداقس:** عظم يصل بين الرأس والعنق، وهو روميّ أعربته العرب.[5]

وقال ابن منظور: دردقس: عظم القفا، قيل فيه إنّه أعجمّي، قال الأصمعّي: أحسبه روميّاً ...وقال أبو عبيده: الدرداقس عظم يفصل بين الرأس والعنق، كأنّه روميّ.[6]

---

[1] ابن دريد، **الجمهرة**، 1143/2(خدرس). الصّغانّي **العباب**، 118 (السين) (خدرس).

[2] جرير بن عطية الخطفّي (ت114هـ)، **ديوانه**، دار بيروت للطّباعة والّنشر، بيروت، 1406-1986، ص49-50.

[3] انظر: ابن دريد، **الجمهرة**، ج1143/2(خدرس). الجواليقّي **المُعَرَّب**،172-173. الّنهالّي الحلبّي **الطّراز المذّهب**، 467.

[4] الّنهالّي الحلبّي **الطّراز المذّهب**، 467.

[5] الصّغانّي **العباب**، 150(السين) (دردقس).

[6] ابن منظور، **لسان العرب**، 81/6 (دردقس)

وقد ذكر الفيروزآباديّ الدرداقس بهذا المعنى وإنه روميّ.[1] فنرى أنّ هذه الكلمة ذكرها أصحاب المعجمات اللغويّة بأنّها ليست عربيّة الأصل، كما اكتفى الفيروزآباديّ بذكر أنّها أعجميّة، وقد حدّدها الصّغانيّ بأنّها كلمة روميّة الأصل.

فمن خلال تعبير أصحاب المعجمات بالعبارات التالية (أحسبه، كأنّه قيل فيه، كأنّه)، نجدهم يشكّون في أصل هذه الكلمة، أمّا الصّغانيّ فكان له رأي واضح في هذه الكلمة، فقال بأنّه روميّ أعربته العرب، ونقل الفيروزآباديّ قول الصّغانيّ في ذلك فربّما اعتمد الفيروزآباديّ كثيرًا على الصّغانيّ؛ لأنّ الصّغانيّ يمتاز بدقّته.

9- إدريس:

قال الصّغانيّ:" إدريس النّبيّ -صلوات الله عليه-. قيل: سمّي إدريس لكثرة دراسته كتاب الله عزّ وجلّ، واسمه أخنوخ. قال الصّغانيّ مؤلف هذا الكتاب: هذا قول من يرمي الكلام على عواهنه، ويقول ما خيّلت كما يقولون إبليس من أَبْلَسَ من رحمة الله، وإدريس لا يُعرف اشتقاقه، فإنّ الاشتقاق لما يكون عربيًّا وإدريس ليس بعربيّ؛ ولهذا لا ينصرف، وفيه العجمة والتعريف، ويقال في اسمه أخنوخ أيضًا، وفي كتب النّسب: احنوخ-بحاء مهملة محقّقة."[2]

فالصّغانيّ يصحّح ويقوم ما يسمعه، فهو يرفض قولهم إنّ إدريس سُمي بذلك لكثرة دراسته كتاب الله تعالى. ويناقش هذا الرأي بمنطقيه، ويبدي رأيه بأنّ إدريس ليس اسمًا عربيًّا حتى يخضع للاشتقاق.

قال الجواليقيّ في المُعَرَّب:" أسماء الأنبياء -صلوات الله عليهم-كلّها أعجميّة، نحو: إبراهيم، وإسماعيل، وإسحق، وإلياس، وإدريس، وإسرائيل، وأيوب، إلّا أربعة أسماء

---

(1) الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، (دردقس) 535. النّهالّي الحلبيّ، محمّد بن يوسف (ت1185هـ)، **الطّراز المذهّب في النّخيل والمُعَرَّب** ، دراسة وتحقيق صباح باجوك طيّب، مكّة، 1991. 528/2

(2) الصّغانيّ، **العباب**، 153(السين) (إدريس).

هي: آدم، وصالح، وشعيب، ومحمّد."[1] قال تعالى: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِدْرِيسَ إِنَّهُ كَانَ صِدِّيقًا نَّبِيًّا﴾.[2]

10- النَّرجس:

قال الصّغانيّ:" والنَّرجس: هذا المشموم، وهو مُعَرَّب (نركس)، والنّون فيه زائدة؛ لأنّه ليس في الكلام (فَعْلَل)، وفي الكلام (نفعل) ولو سميت به رجلًا لم تصرفه..."[3]

وقال ابن منظور: والنَّرجس من الرّياحين مُعَرَّب، والنّون زائدة؛ لأنّه ليس من كلامهم (فَعْلِل) وفي الكلام (نَفْعِل)، قاله أبو علي. ويقال: النَّرجِس، فإنّ سمَّيتَ رجلًا بـ(نَرْجِس) لم تصرفه؛ لأنّه نَفْعِل كَنَضْرِبُ ونَجْرِس، وليس برباعي؛ لأنّه ليس في الكلام، مثل: جعفر، فإنّ سمَّيتَه بنِرْجِس) صرفته؛ لأنّه على زنة (فِعْلِلٍ) فهو رباعّي كهجرس، قال الجوهريّ: لو كان في الأسماء شيء على مثال (فَعِلل) لصرفناه كما صرفنا نهشلًا؛ لأنّ في الأسماء (فَعْلَلا) مثل جعفر.[4]وهذه الكلمة من الكلمات التي لم يُشِرْ الصّغانّي إلى أصلها.

11- السندس:

قال الصّغانيّ:" قوله تعالى:﴿مِّن سُندُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾،[5] السندس: رقيق الدّيباج، والإستبرق: غليظه. قال الليث: السندس: ضرب من البزيون يتخذ من المِرعِزّى. قال يزيد بن خذّاق العبدي:

أَلا هل أَتاها أَنَّ شَكَةَ حازم لَدَيَّ وأَنّي قد صَنَعْتُ الشَّمُوسا
وداوَيْتُها حتّى شَتَتْ حَبَشِيَّةً كأَنَّ عليها سُنْدُساً وسُدُوسا

ولم يختلف أهل اللغة في أنهما مُعَرَّبان."[6]

---

(1) الجواليقّي، **المُعَرَّب**،61.

(2) سورة **مريم**، آية56.

(3) الصّغانّي، **العباب**، 186(السين) (رجس).

(4) ابن منظور، **لسان العرب**، ج6/96 (رجس).

(5) سورة **الكهف**، آية 31.

(6) الصّغانّي، **المُعَرَّب**، 210-211 (السين) (سندس).

والسندس –بالضم–البُزْيُون، قاله الجوهريّ في الثلاثيّ على أنّ النّون زائدة، وقال الليث : إنّه ضرب من البزيون يتخذ من المِرعِزّى،أو ضرب من البُرود، وفي الحديث: أنّ النّبي (ﷺ) بعث إلى عمر –رضي الله عنه– بجُبَّةِ سُنْدس، قال المفسّرون في السندس: إنّه رقيق الدّيباج ورفيعه، وفي تفسير الإستبرق: إنّه غليظ الدّيباج، ولم يختلفوا فيه أنّه مُعَرَّب بلا خلاف عند أئمة اللغة، ونَصَّ الليث: ولم يختلف أهل اللغة فيها أنّهما مُعَرَّبان، أيْ: السندس والإستبرق."[1]

ولكن لم يذكر لنا الصّغانيّ اللغة التي عُرِّب عنها هذا اللفظ، وقال غيره بأنّ أصله فارسيّ،[2]وقيل إنّ السندس هنديّ الأصل، قال الآلوسيّ: إنّ" جماعةً من أهل الهند من بلد يقال له بروج –بالجيم الفارسيّة– كانوا يتكلمون بلغة تسمّى سنسكريت، جاؤوا إلى الإسكندر الثاني بهديّة من جملتها هذا الدّيباج ولم يكن رآه، فقال: ما هذا؟ فقالوا: سندون بالنّون في آخره، فغيّرته الرّوم إلى سندوس، ثم عُرِّبَ إلى سندوس، فهو مُعَرَّب قطعًا من ذلك اللفظ الذي أطلقته أولئك الجماعة عليه."[3]

12- الطست:

الطَّست في الأصل طسَّة، ولكّنهم حذفوا تثقيل السين فخففوا، وسكنتْ وظهرت التاّء التي في موضع هاء التأنيث لسكون ما قبلها، وكذلك تظهر في كلّ موضع يسكّن ما قبلها غير ألف الفتح، والجميع: الطِّساس. والطّساسة: حِرْفة الطّسّاس. ومن العرب مَن يتّم الطّسّة، فيثُقّل السين ويُظْهِر هاء التأنيث. وأمّا من قال إنّ التاّء التي في الطست هي أصليةفيُنْتقَض عليه من وجهين، أحدهما: أنّ الطّاء مع التاّء لا تدخلان في كلمة واحدة أصليتين في شيءٍ من كلام العرب، والوجه الآخر أنّ العرب لا تجمع

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، ج107/6(سندس). الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج154/16(سندس)، انظر أيضًا: الجواليقّي، **المُعَرَّب**، 225

(2) السّيوطّي (ت911هـ)، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: مركز الدّراسات القرآنّية، المملكة العربّية السعودّية، ج954/1.

(3) الآلوسي، أبو الفضل شهاب الدّين السيد محمود الآلوسّي البغداديّ (ت1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، عني به إدارة الطّباعة المنيرّية، دار إحياء التّراث العربّي، بيروت– لبنان، ج271/15.

الطّست إلّا بالطِّساس، ولا يصغّرونها إلّا طُسَيْسَة، ومن قال في جمعها طَسَّاتٌ، فهذه التّاء هي هاء التأنيث، بمنزلة التّاء التي في جماعات النّساء، فإنّه يجرّها في موضع النَّصب، ومن جعل هاء هاتين اللتين في الأبنية والطّست أصليتين، فإنّه ينصبها؛ لأنّهما تصيران كالحروف الأصلّية، مثل أقوات وأصوات ونحوها، ومن نصب البنات على أنّه لفظ فَعالٍ، انتقض عليه، مثل قوله: هَنات وذوات هذا آخر كلام الليث...، وقال أبو عبيد عن أبي عبيدة: وممّا دخل في كلام العرب الطست والتنور والطاجن، وهي فارسّية كلها. وقال غيره: أصله طَشْتْ، فلما عرّبته العرب قالوا: طَسّ، وقال الفرّاء: طّيئ تقول: طَسْتٌ، وغيرهم يقول طسّ، وهم الذين يقولون: لصت للص."[1]

وقال الجواليقّي في الُمَعَّب إنّها فارسّية دخلت كلام العرب.[2] وقال أيضًا: وجمعها طسوت عندهم، وفي الحديث عن أُبّي بن كعب في ليلة القدر:" أنْ تطلع الشّمس غداتئذٍ كأنّها طسّ ليس لها شعاع." قال سفيان الثوريّ: الطّسّ هو الطست، ولكن الطّسّ بالعربّية: أراد أنّهم لما أعربوه قالوا طسّ، ويجمع طساسًا وطسوسًا.[3] قال الراجز –وهو رؤبة–:

هَماهِما يُسْهِرْنَ أو رَسِيسا قَرْعَ يَدِ اللّعَابَةِ الطَّسِيسا[4]

لقد ذكر أصحاب المعجمات الطسّ والطست بأنّهما الكلمة نفسها، ولكن الطست باللغة الفارسّية، والطست هي الكلمة الُمَعَّبة، ولا خلاف في أنّها فارسّية مُعَّبة.[5]

13- الطّيلَسان:

قال الصّغانّي: "والطيلسان: –بفتح اللام– واحد الطيالسة، والهاء في الجمع للعجمة؛ لأنّه اسم فارسّي مُعَّب، قال الأصمعّي: أصله (تالشان)، ويقال في الشتم: يا

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، السين، 243–344 (طس).

(2) الجواليقّي، **الُمَعَّب**، 134

(3) الجواليقّي، **الُمَعَّب**، 269–270.

(4) رؤبة بن العجّاج، **ديوانه**، 71. ذكر الجواليقّي عجزه في الُمَعَّب: (ضرب يد اللعابة الطسوسا) ص270.

(5) انظر: ابن دريد، **الجمهرة**، 397/1. والجواليقّي، **الُمَعَّب**، 269–270.

بن الطيلسان يراد أنك أعجميّ ، والعامّة تقول: الطَّيلَسان –بكسر اللام– فلو رخّمت هذا في النّداء لم يجز؛ لأنّه ليس في الكلام (فَيْعِل) –بكسر العين– إلّا معتلًا، مثل: سيّد وهيّن، وقال الليث: الطيلسان يفتح ويكسر، ولم أر فَيْعَلان) مكسورًا غيره، وأكثر ما يجيء مفتوحًا (فَيْعلان)، أو مضمومًا، نحو: الخَيْزُران والحَيْسُمان، ولكن لّما كانت الكسرة والضّمة أختين اشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الضّمة مدخل الكسرة، وقال ابن دريد: الطيلسان معروف بفتح اللام وكسرها، والفتح أعلى والجمع طيالِس..."[1]

وقال الجواليقّي:" والطيلسان: أعجميّ مُعَرَّب بفتح اللام والجمع طيالِسَه بالهاء، وقد تكلّمت به العرب[2]

ولا يترك الصّغانّي الأمور على عواهنها في بعض الكلمات، فإذا كانت أكثر من لغة فإنّه يوازن بين اللغتين، ويعطي حكمه عليها، مثل اللغة العليا واللغة غير المستحسنة.

14- عيسى:

قال الصّغانّي:" وعيسى: اسم عبرانّي أو سريانّي والجمع العيسَون –بفتح السين– ومررتُ بالعيسين ورأيتُ العيسين. وأجاز الكوفيون ضم السّين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجزه البصريون..."[3]

ولا يغفل الصّغانّي عن ذكر آراء المذهبين البصريّ والكوفّي في ضبط الكلمة، حتّى يوفي الكلمة حقّها.

قال الجواليقّي:" عيسى وعُزَير: أعجميّان مُعَرَّبان. وإنْ وافق لفظ عزير لفظ العربّية فهو عبرانّي."[4] فالقصد من كلام الجواليقّي أنَّ هناك ألفاظًا غير عربّية، ولكن وافق وزنها أوزان العربّية.

---

(1) الصّغانّي **العباب**، 247–248، (السين) (طلس).

(2) الجواليقّي **المعرَّب**، 275.

(3) الصّغانّي **العباب**، 302(السين) (عيس).

(4) الجواليقّي **المعرَّب**، 278.

15- الفردوس

قال الصّغانّي: الفردوس: الأودية التي تنبت ضروبًا من النّبت، وقيل هو بالروميّة، ونُقِلَ إلى العربيّة، ويقال: هو بالسريانيّة، قال: وحقيقته أنّه البستان الذي يجمع كل شيء يكون في البساتين؛ لأنّه عند أهل كلّ لغة كذلك. ويقال الفردوس: البستان الذي فيه الكروم، وهو عربيّ قاله الفرّاء.[1] وقال الزّجاج: الفردوس: أصله روميّ أُعْرِب، وهو البستان، كذلك جاء في التفسير، وقد قيل: الفردوس تعرفه العرب، وتُسّمي الموضع الذي فيه كرم فردوسًا. وقال أهل اللغة: الفردوس مذكّر، وإنّما أُنِّثَتْ في قوله تعالى:﴿ **الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾؛[2] لأنّه عنى به الجنّة. وفي الحديث:" نسألك الفردوس الأعلى".[3]

وقد قال بعضُ أهل اللغة مثل الفرّاء: إنّ الفردوسَ هو لفظ عربيّ أو أنّه مشترك بين العربيّة ولغة الرّوم. فقد" قال ابن الكلبّي بإسناده: الفردوس: البستان بلغة الرّوم. وقال الفرّاء: وهو عربيّ أيضًا، والعرب تُسمي البستان الذي فيه الكرم فردوسًا، وقال السُّدِّيُّ: الفردوس أصله بالّنبطّية (فرداسا). وقال عبد الله بن الحارث: الفردوس: الأعناب."[4]

وقال السّيوطّي: ومن اللغة الرّوميّة: الفردوس، وهو البستان."[5] ونجد من قال بعربّية هذه الكلمة حيث إنّ الفردوس هي الكلمة العربيّة، ويقابلها في الرّوميّة البستان، قال ابن منظور: "الفردوس: البستان، قال الفرّاء هو عربيّ، قال ابن سيده: الفردوس الوادي الخصيب عند العرب كالبستان، وهو بلسان الرّوم البستان."[6].

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، 319-320، (السين) (فردس).

(2) سورة **المؤمنون**، آية 11.

(3) الجواليقّي، **المُعَرَّب**، 289.

(4) الجواليقّي **المُعَرَّب**، 289.

(5) السّيوطّي، **المزّهر**، ج276/1

(6) ابن منظور، **اللسان**، ج163/6(فردس).

ومنهم من قال إنَّه مُعَرَّب عن السريانّية[1]، ومنهم من قال إنّه مُعَرَّب عن النّبطّية.[2] ومهما تكن اللغة التي عُرّب عنها فهذا اللفظ أعجميّ مُعّرب.

فيبدو أنَّ الصّغانّي لم يجزم بأنّ الفردوس مُعرّبة عن السريانّية، فقد اكتفى بذكر أقوال غيره من العلماء.

16- الفطّيس:

قال الصّغانّي:" والفِطّيس: مثال سِكّين: المطرقة العظيمة. وقال ابن دريد: فأّما الفطّيس فليس بعربّي محض إمّا رومّية وإّما سريانّية، إلّا إنَّهم قالوا:فَطيسة الخنزير يريدون أنفه وما والاه."[3]

وقد ذكرها الجواليقّي في الُمَعَرَّب بالمعنى نفسه الذي ذكره الصّغانّي في كتابه العباب.[4]

17- الفِهْرس:

"الفِهْرس–بالكسر–: الكتاب الذي تجمع فيه الكتب، قال الأزهرّي: ليس بعربّي محض، ولكنه مُعَرَّب، وقال غيره: هو مُعَرَّب فهرست.وقد اشتقّوا منه الفعل، فقالوا: فهّرس الكتب."[5] وقد ذكره أصحاب المعجمات اللغوّية بهذا المعنى،[6]

فهذا اللفظ قد يختلط بالألفاظ العربّية الأصل؛ لأنّهم اشتقّوا منه الفعل (فهّرَس) فيُظن أنّ هذا اللفظ عربّي. وقد ذكر الصّغانّي أنّ أصل الفِهرس هو فهرست.

فيحاول الصّغانّي أنّ يجمع أكبر قدر ممكن من آراء العلماء في ذكر معنى الكلمة، وأصل الكلمة في لغتها، كما أّنه يعطي اللغة المُعَرَّب منها جانبًا من الأهمّية.

---

(1) انظر: الصّغانّي **العباب**، 319–320 (السين).

(2) انظر: الجواليقّي **الُمَعَرَّب**، 289.

(3) الصّغانّي **العباب**، 328(السين) (فطس).

(4) انظر: الجواليقّي **الُمَعَرَّب** 293.

(5) الصّغانّي **العباب**، السين، 335 (فهرس).

(6) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج167/6 (فهرس)، والزّبيدّي، **تاج العروس**، ج349/16 (فهرس).

18- قابوس:

القابوس: الرجل الجميل الوجه، الحسن اللون. وأبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر بن امرئ القيس بن عمرو بن عدي اللخميّ ملك العرب، وقابوس لا ينصرف للعجمة والتّعريف، وهو مُعَرَّب (كاُوُوس) ، فأعرب فوافق العربيّة...[1]

وقال ابن منظور: " وقابوس اسم أعجميّ مُعَرَّب."[2]

قال النابغة:

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبا قَابُوس أَوْعَدَنِي ... وَلا قرارَ على زأرٍ من الأَسَدِ[3]

وقال أيضًا:

فإنْ يَهْلِكْ أبو قَابُوس يَهْلِكْ ... رَبِيعُ النّاسِ وَالبَلَدُ الحَرَامُ[4]

وقال الجواليقّي:" وفي ترك صرفه دلالة على أّنه أعجميّ، إذ لو كان من لفظ القَبس لصُرف، كما لو سّميت رجلًا بـ(عاقول) لصرفتْ،[5] وجاء ممنوعًا من الصّوف في قول حُجر بن خالد :

سَمِعْتُ بِفِعْلِ الفَاعِلين فلم أجِدْ ... كَفِعلِ أبِي قَابُوسَ حَزْمًا وَنائِلا[6]

وقد احتاجوا في الشّعر فصغروه تصغير التّرخيم،[7] قال عمرو بن حسّان:

---

[1] الصّغانّي، **العباب**، 337(السين) (قبس). انظر أيضًا: ابن منظور، **اللسان**، ج168/6 (قبس). والزّبيديّ، **تاج العروس**، ج350/16-351 (قبس).

[2] ابن منظور، **اللسان**، ج168/6 (قبس).

[3] النّابغة الذبيانّي، زياد بن معاوية (ت18ق.هـ)، **الديوان**، شرح وتحقيق حنّا نصر الحتّي، النّاشر دار الكتاب العربيّ، بيروت الطّبعة الأولى 1411-1991. ص57

[4] النّابغة الذبيانّي، **الديوان**، ص 169.

[5] الجواليقّي، **المعّرب**، 307-308

[6] قائله حُجر بن خالد، البيت في **شرح ديوان الحماسة** لأبي تّمام، الخطيب التبريزيّ، أبو زكريا يحيى بن علي بن محّمد بن حسن بن بسطام الشّيَبانّي (502هـ)، (1421-2000)، كتب حواشيه غريد الشّيخ، وضع فهارسه العامة أحمد شمس الّدين، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى، م967/2.

[7] الجواليقّي، **المُعَرَّب**، 307-308

أجنَّكَ هُى رأيتَ أَبا قُبيس أطَالَ حَياتَه النَّعمِ الرُّكَامُ[1]

ولا خلاف في أنّ هذا اللفظ أعجميّ، فنجد الصّغانّي يذكر الأصل الذي عُرّبت عنه هذه الكلمة ويترك اللغة المُعرَّب عنها.

19- القِرْقِس:

قال الصّغانّي:" والقرقس: الجرجس، أنشد يعقوب:

فلَيْت الأَفاعِيَّ يَعْضُضْنَنا مكان الَبراغيث والقِرْقِس

وقال ابن عباد: القرقس: طين يختم به، فارسّي مُعَرَّب، يقال له: الجِرْخشت."[2]

20- القسطاس:

قال الصّغانّي: "القِسطاس والقُسطاس: الميزان، وقرأ الكوفيون غير أبي بكر: " بالقِسْطاس" بالكسر والباقون بالضّم، ويقال أيضًا: القِصطاس والقُصطاس بالصّاد لغة، وقال الليث: هو أقوم الموازين، قال: وبعضٌ يفسره الشّاهين، قال: وأمّا القَرَسْطُون فهو القّبان بلغة أهل الشأم، وقيل: هو ميزان العدل، أيُّ ميزان كان من موازين الدراهم وغيرها، وذكر ابن دريد أنّه روميّ مُعَرَّب.[3]

قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذا كِلْتُمْ وَزِنُواْ بِالقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً﴾[4]

قال أبو حيّان الأندلسّي:" القسطاس: القّبان، وهو القلسطون، وقال: القرسطون، وقال مجاهد: القسطاس العدل، لا أنّه آلة، وقرأ الأخوان وحفص بكسر القاف وباقي السّبعة بضمّها وهما لغتان، وقرأت فرقة بالإبدال من السين صادًا، قال ابن عطية: واللفظّية للمبالغة من القِسْط. ولا يجوز أن يكون من القِسْط لاختلاف المادتين؛ لأنّ القِسْط مادته (ق س ط) وذلك مادته (ق س ط س)، إلّا أنِ اعْتقُد زيادة السين آخرًا

---

(1) البيت موجود في **المُعَرَّب** ، الجواليقّي 307-308

(2) الصّغانّي **العباب**، 348 (السين) (قرقس). انظر أيضًا: ابن منظور **لسان العرب**، 368/16 (قرقس).

(3) الصّغانّي **العباب**، 353(السين) (قسطس).

(4) سورة **الإسراء**، آية35.

كسين قدموس، وضغبوس، وعرفاس فيمكن لكنَّه ليس من مواضع زيادة السين المقيسة.[1]

لقد ذكر أصحاب المعجمات أنّ معنى القسطاس ميزان العدل الذي يدخل تحته كل ميزان صغيرًا كان أو كبيرًا، ولم يختلف علماء اللغة بأنّ هذا اللفظ غير عربيّ، فقد ذكروا بأنه مُعَرَّب، وقد ذكر ابن دريد والجواليقّي والزّبيديّ أنّه روميّ الأصل.[2] وقد اكتفى ابن منظور بذكر أنَّ القسطاس أعدل الموازين وأقومها، ميزان العدل. دون الإشارة إلى أصله.[3]

21- الكرباس:

قال الصّغانّي :"الكِرْباس: فارسّي مُعَرَّب، وفارسّيته كَرْباس-بفتح أّوله- وإنّما غيَّروا أّوله لعوز بناء (فَعلال) في غير المضاعف، سوى خَزْعال وقَسْطال، وزاد ثعلب: قَهْقار، وقد خالفه النّاس، وقالوا: هو قَهْقر، ولو قال قائل: هو فَعْلال لكرر القاف التي هي فاء الكلمة لكان صوابًا."[4]

أّما معنى الكرباس فهو نوع من الثياب الخشنة.[5] وهو عند الزّبيديّ ثوب من القطن الأبيض.[6] وتغيير حركة أّوله من الفتح إلى الكسر لندرة (فَعلال) في اللغة.[7]

واكتفى الجواليقّي بذكر أنّ الكرباس نوع من الثّياب، وأّنه لفظ فارسّي.[8]

---

(1) أبو حيّان، محمّد بن يوسف الشهير بأبي حّيان الأندلسّي (ت745هـ)، **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلمّية، بيروت- لبنان، الطّبعة الأولى، 1413هـ -1993م، ج31/6-32.

(2) الزّبيديّ، **تاج العروس**، 378/16 (قسطس). الجواليقّي، **المُعَرَّب**،299.

(3) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج176/6 (قسطس). والصّغانّي، **العباب**، 353 (السين) (قسطس).

(4) الصّغانّي، **العباب**، 384(السين) (كربس).

(5) انظر: الجوهريّ، **الصّحاح**، ج970/3(كربس). والجواليقّي، **المُعَرَّب**، 142.

(6) انظر: الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج432/16(كربس).

(7) الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج432/16(كربس).

(8) الجواليقّي، **المُعَرَّب**، 342.

فضبط الكرباس عند اللغويين بالكسر في أوّ له، وهي لفظة فارسّية مُعَرَّبة.[1]

لقد اهتم الصّغانّي بذكر أصل الكلمة في لغتها كما نرى في (كرباس)، فكان يعلّل سبب التغييرات التي تطرأ على هذا البناء-فَعلال- حتّى يتوافق واللغة العربيّة. فيطرح ذلك ويناقشه ويفرض الفرضيات لذلك، ويجيب عن فرضّياته، وذلك كلّه حتى يوضّح المسألة التي يعرضها، ويدعم رأيه بطريقة علمّية.

22- الكرفس:

الكَرفس: بقله معروفه، قال الليث: كأنّه دخيل، قال الصّغانّي مؤلف هذا الكتاب: هي مُعَرَّبة، وهي بلغة أهل غَزْنة[2]: كَرفج، سمعتها من أهل غزنة بها."[3]

لقد ظنَّ الليث بأنّ الكرفس دخيلة، وقد ذكرها أصحاب المعجمات بأنَّها دخيلة ، فأظنّ أنّهم تبعوه في هذا الرأي،[4] ولكن نجد الصّغانّي يفصل القول في هذه الكلمة ويحدد بأنَّ هذه الكلمة مُعَرَّبة، ويذكر لنا أنّها بلغة أهل غَزْنَة التي هو منها، ولم يغفل الصّغانّي أيضًا عن ذكر أصل هذه الكلمة وهو (كرفج) وهذا دليل على دقة كلام الصّغانّي.

23- الكَوْس:

الكوس: كلمة كأنّها نبطّية، والعرب تكلمت بها، وذلك إذا أصاب النّاس خبٌّ في البحر فخافوا الغرق، يقال: خافوا الكوس. والكوس -بالضم- الطّبل، فارسّي مُعَرَّب،

---

[1] انظر: الفراهيديّ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (ت170هـ)، **كتاب العين**، تحقيق مهدي المخزوميّ، وإبراهيم السامرائّي، دار ومكتبة الهلال، ج427/5(كربس). والأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج229/10 (كربس). والجوهريّ، **الصّحاح**، ج970/3(كربس). والجواليقّي، **المُعَرَّب**، 142. والزّبيديّ، **تاج العروس** ج432/16(كربس).

[2] غَزْنة:بفتح أوله، وسكون ثانيه ثم نون، هكذا يتلفّظ بها العامّة، والصّحيح عند العلماء (غزنين) ويعّربونها فيقولون جزنة، وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان، وهو الحّد بين خراسان والهند في طريق فيه خيرات واسعة، وقد نسب إلى هذه المدينة عدد كثير من العلماء. (ياقوت الحمويّ، معجم البلدان، ج201/4)

[3] الصّغانّي **العباب**، 389(السين) (كرفس).

[4] انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج196/6(كرفس). والزّبيديّ، **تاج العروس**، ج441/16-442(كرفس).

وهو تعريب (كُوْس) بضمة مشبعة، وقال ابن دريد: ذكر الخليل أنّ الكوس خشبة مثلّثة تكون مع النّجارين يقيسون بها تربيع الخشب، وهي كلمة فارسيّة."[1] قال الأزهريّ: والكوس أيضًا كأنّها أعجميّة، والعرب قد تكلمت بها إذا أصاب النّاس في البحر خبٌّ فخافوا الغرق، قيل: خافوا الكَوس."[2]

لقد اختلف علماء اللغة في معنى هذه الكلمة، فقالوا كلمة يُتكلّم بها حين يخاف النّاس الغرق، والطبل، وخشبة مثلّثة مع النّجارين يقيسون بها تربيع الخشب. وأصل تصريف (ك و س) للاضطراب ومخالفة المعتاد، ومن ذلك (كاست الدّابة والنّاقة) إذا مشت على ثلاث قوائم، تكوس كوسًا،[3] قال حاتم الطائي:

وإبلَي رَهْنٌ أنْ يكوسَ كَرِيمُها عَقِيرًا أمَامَ البيتِ حينَ أُثِيرُها[4]

فنجد أنّ هناك ترابطًا بين أصل الكلمة في اللغة وهذه المعاني. وقد شكَّ الصّغانّي في أصل هذه الكلمة بأنَّها نبطّية،[5] بينما قال ابن دريد بأنَّها فارسّية،[6] أمّا الأزهريّ فخرج من هذا الشك بقوله إنّها أعجمّية،[7]ولم يحدد اللغة الأصل لهذه الكلمة.

24- موسى:

قال الصّغانّي: "قال الليث: موسى النّبّي-صلوات الله عليه- يقال اشتقاقه من الماء والشّجر، فـ(مو) ماء و(سا) شجر لحَال التابوت والماء. وهو عبرانيٌّ عُرِّب. وقال ابن فارس النّسبة إليه مُوْسِيّ، وذلك أنّ الياء فيه زائدة."[8]

---

[1] الصّغانّي **العباب**، 396(السين) (كوس).

[2] الجواليقّي، **المُعَرَّب**،336.

[3] انظر: عمّار أمين محمّد الدّدو، **المُعَرَّب في تفسير قوافي أبي الحسن لأبي الفتح عثمان بن جنّي، دراسة منهجّية توثيقّية**، مجلة العلوم العربيّة والإنسانّية، جامعة القصيم، المجلد 5، العدد 2، ص839.

[4] الطائّي، حاتم (ت46 ق.هـ)، **ديوان حاتم الطائّي** ، شرحه وقدّم له أحمد رشاد، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت- لبنان، الطّبعة الثالثة، 1423-2002. ص31.

[5] الصّغانّي، **العباب**، 396(السين) (كوس).

[6] ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن، **كتاب جمهرة اللغة**، حقّقه وقدّم له رمزي منير بعلبكّي، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطّبعة الأولى 1987، (سكو) ج857/2.

[7] الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج312/10(كاس).

[8] الصّغانّي **العباب**، 435-436 (السين) (موس).

وقال الجواليقّي: "موسى اسم النّبّي– عليه الصّلاة والسّلام، وعلى نبّينا أفضل الصّلاة والسّلام– أعجمّي مُعَّرب. وأصله بالعبرانّية: موشا فـ(مو) هو الماء، و(شا) هو الشّجر؛ لأنّه وجد عند الماء والشّجر. قال أبو العلاء: ولم أعلم أنّ في العرب من سّمى (موسى) زمان الجاهلّية، وإنّما حدث هذا في الإسلام لما نزل القرآن، وسّمى المسلمون أبناءهم بأسماء الأنبياء–صلوات الله عليهم– على سبيل التبرك، فإذا سّموا بموسى، فإنّما يعنون الاسم الأعجمّي، لا موسى الحديد، وهو عندهم كعيسى."[(1)]

25- النِّرسيان:

قال الصّغانّي: "والنرسيان: ضرب من التّمر، وهو أجود ما يكون بالكوفة، وليس بعربّي محض، وأهل العراق يضربون الزُّبد بالنِّرسيان مثلًا لما يستطاب، الواحدة: نِرسيانة."[(2)]

وقال الجواليقّي:"... حدثنا الأصمعّي قال: قيل لأعرابّي: ما رأيك في الجَري؟ قال: تمرة نَرسيانة غّراء الطرف، صفراء السّلير، عليها مثلًا زُبْدا، أحب إلّي منها، ثم أدركه الورع، فقال: ما أحرمها!! مّد بها صوته."[(3)]

26- **الفُوط:**

الفُوط: ثياب تُجلب من السّند، الواحدة فوطة، وهي غلاظ قصار تكون مآزر. قال الأزهرّي: لم أسمع الفُوط في شيء من كلام العرب، ولا أدري أعربّية هي أم من كلام العجم، غير أّني رأيتُ بالكوفة أُزُرًا مخططة تباع ويشتريها الجّمالون، والأعراب، والخدم، وسِفلُ النّاس، فيأتزرون بها ويسّمونها الفُوط والواحدة فوطة. وقال ابن دريد: فأّما الفوط التي تلبس، الواحدة فوطة فليست بعربّية. قال الصّغانّي مؤلف هذا الكتاب: الفوطة: لغة سندّية مُعَّربة وهي تعريب بُوتَه–بضمة غير مشبعة–."[(4)]

---

(1) الجواليقّي، **المُعَّرب**، 250.

(2) الصّغانّي **العباب**، 450 (السين) (نرس).

(3) الجواليقّي، **المُعَّرب**، 386.

(4) الصّغانّي **العباب**، 15(الطاء) (فوط).

لقد كان الأزهريّ متردد ًا في ذكر هذه الكلمة فهو لم يجزم بأّنها غير عربّية، أّما ابن دريد والجواليقّي وابن منظور فقالوا بأّنها ليست عربّية، أ ّما الصّغانّي فكان كلامه أوفى من غيره في ذكر معنى هذه الكلمة حيث حددها بأّنها كلمة سندّي ة ُمَعّبة وذكر أصلها في الهندية وهو (بوتة).[1]

27- البَرْبَط:

الليث: البَرْبَط: ُمَعّب؛ لأّنه ليس من كلام العرب، وهو أعجمّي فأعربته العرب حين سمعت به، وقال غير الليث: أصله بالعجمّية: َبرِبط-بكسر الّراء وسكون الطّ اء- ُشّبه بصدر البط، و(َبْر) بالفارسّية: الصدر. وفي حديث علي بن الحسين َزين العابدين-: ما ق ُدَّسَتْ أّمة فيها البَرْبَط.[2]

قال الجواليقّي:" البَرْبَ ط معروف، وهو ُمَعّب. وهو من ملاهي العجم."[3]

28- **البَهطّة:**

"البَهطّ ة: ضرب من الطعام، وهو أرز وماء، وهو ُمَعّب، وهو بالهندّيَة َت ّا وينشد:

تَ فَ قَّأَتْ شَحْماً كما الإِوَزِّ   من أَكلها البَهطَّ بالأُرزِّ

وقال الليث: البَهطّ سندّية، وهو الأرز يطبخ باللبن والّسمن خاّصة، استعمله العرب: تقول: َبْهطّ ة طّيبة."[4]

فالبهطة: هي نوع من الطعام، وأصل هذه الكلمة هندّي، ولا خلاف في معنى هذه الكلمة بين أصحاب المعاجم.[5]

---

(1) انظر: الجواليقّي، **المُعَّب**، 293. ابن منظور، **اللسان**، ج373/7(فوط). والزّبيدّي، **تاج العروس**، ج548/19-549(فوط).

(2) الصّغانّي **العباب**، 19(الطاء) (بربط).

(3) الجواليقّي، **المُعَّب**، 119.

(4) الصّغانّي **العباب**، 28،(الطاء) (بهط).

(5) انظر: الصّغانّي **العباب**، 28(الطاء) (بهط). ابن منظور، **اللسان**، ج266/7 (بهط). والزّبيدّي، **تاج العروس**، ج173/19-174(بهط).

29- الّرساطون:

قال الصّغانّي: أهل الشأم يسّمون الخمر الّرساطون، وسائر العرب لا يعرفون ذلك، قال: وأراها رومّية دخلت في كلام َمْن جاورهم مِنْ أهل الشأم.[1]

ويحتمل أنْ تكون هذه الكلمة ُمَعَّبة من الكلمة (زركون)، أيْ لون الّذهب.[2]

اقتصر معنى هذه الكلمة على الخمر أو شراب يتخذه أهل الشام من الخمر والعسل، وقد ذكر ابن منظور أّن الّرساطون بالفتح، ووزنه فعالون.[3] ولكن إذا قيل بعجمته فمن أين الحكم على وزنه، وأصالة بعض الحروف دون بعض.[4]

قال الوليد بن يزيد:[5]

علِّلاني بعاذِقاتِ الكُـــــرومِ واسقياني بكأس أمِّ حـكيم

إنَّها تشربُ الرَّساطُونَ صِرْفًا في إنَاءٍ مِنَ الزَّجَاجِ عَظِيْمِ

30- الزُّطّ:

الزُّطّ: جيل من النّاس، الواحد زُطّي؛ مثل: الزّنج والزّنجّي والّروم والّرومّي، قال أبو الّنجم:

جَارِية إِحْدَى بَنَاتِ الزُّطّ ذَاتُ جِهازٍ مُضْغَطٍ مِلَطِّ

وقال ابن دريد: الزُّطّ: هذا الجيل، وليس بعربّي محض، وقد تكلمت به العرب. وأنشد:

فَجئنا بِحَيِّي وائلٍ وبِلَفّها وجاءتْ تَمِيمٌ زُطُّها والأَساوِرُ

وقال الأزهرّي قال الليث: الزُّطّ إعراب (جَتّ) بالهندّية، وهم جيل من أهل الهند إليهم تنسب الثياب الزُّطّية، قال الصّغانّي: أّما الليث فلم يقل في كتابه هذا، وأّما(جَتّ)

---

[1] الأزهرّي، **تهذيب اللغة**، ج329/12(رسط). الصّغانّي، **العباب**، 68(الطاء) (رسط).

[2] الّنهالّي الحلبّي، **الطّراز المذّهب**، 555.

[3] انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج304/7(رسط).

[4] انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج304/7(رسط). والزّبيدّي، **تاج العروس**، ج305/19(رسط).

[5] الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، أبي العّباس (ت126هـ)، **الديوان**، جمع وترتيب المستشرق الإيطالّي ف. جبريالي، مطبوعات المجمع العلمّي العربّي بدمشق، مطبعة ابن زيدون، دمشق 1325- 1937. ص 54.

بالهنديّة، فصحيح بفتح الجيم، وكذلك مضبوط في نسخة صحّحها الأزهريّ، وعليها خطة بفتح الجيم، فعلى هذا إعرابه (زَطّ) بفتح الزّاي."[1]

فالصّغانّي يُخطأ الأزهريّ في نقله عن الليث، وإنْ دلَّ هذا على شيء فإنَّما يدلّ على دقّة الصغانيّ في نسب الأقوال إلى قائليها، وهذا النّهج سار عليه في معجمه العباب بالتصحيح والتقويم، فهو لا يترك المسائل على عواهنا دون التّثبت من معلومته التي يوردها في كتابه.

31- سجلّاط:

"السجلاط: الياسمين. وقال الدينوري: زعم بعض الرّواة أنّ السجلّاط: الياسمون. وقال أبو عمرو: يقال الكساء الكحلّي: سجلاطّي، وقال ابن الأعرابّي: خزّ سجلّاطّي: إذا كان كحليًّا. وقال الفرّاء: السجلاط شيء من صوف تلقيه المرأة على هودجها، وقال غيره: هو ثيابُ كتّانٍ موشية كأنّ وشْيه خاتم، وهو بالروميّة،[2] وأنشد الأزهريّ لحميد بن ثور:[3]

تَخَيَّرْنَ إمَّا أُرْجُواناً مهَذَّباً ... وإمّا سِجِلّاطَ العِراقِ الُمخَتَّما

وقال ابن دريد: هو النّمط يُطرح على الهودج، وهو في بعض اللغات: الياسمون، قال: وذكروا عن الأصمعّي، أنّه قال: هو فارسّي مُعَرَّب، وقال: سألتُ عجوزًا عندنا روميّة عن نمطٍ، فقلت: ما تسمّون هذا؟ فقالت سجلاطس. وقال بعضهم: السِّنجِلاط -بزيادة النّون-: موضع، ويقال: ضرب من الرّياحين."[4] وأنشد:

أُحِبُّ الكَرائنَ والضَّوْمرانَ ... وشُرْبَ العَتِيقَةِ بالسِّنْجِلاطْ[5]

---

[1] انظر: ابن دريد، **الجمهرة**، ج129/1(زطط). الصّغانّي، **العباب**، 73-74(الطاء) (زطط). الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج322/19(زطط).

[2] ابن دريد، **الجمهرة**، ج1222/2. الصّغانّي، **العباب**، 78(الطاء).

[3] الهلالي، حُميد بن ثور (ت70هـ)، **ديوانه** وفيه بائيّة أبي داؤد الإياديّ، تحقيق عبد العزيز الميمنّي، الدّار القوميّة للطّباعة والنّشر، القاهرة 1384-1965. ص31.

[4] ابن دريد، **الجمهرة**، ج1222/2 (سجلط). الصّغانّي، **العباب**، 78(الطاء) (سجلط).

[5] البيت بلا عزو في **العباب**، الصّغانّي، 78(الطاء) (سجلط).

فنجد أنْ لا خلاف بين أصحاب المعجمات اللغوّية على معنى هذه الكلمة، وبأنَّ هذا اللفظ من الكلمات الُمعرَّبة، وهو لفظ رومّي. أّما أسلوب الصّغانّي في مثل هذه الكلمات فيعتمد على ذكر آراء غير قليلة في ذكر معنى الكلمة، وهذا يدل على سعة إطلاعه، كما أنَّ الصّغانّي كان يهدف أن يكفي قارئه البحث في المعجمات الأخرى، فيكون معجمه شاملًا لما في المعجمات السابقة له.

32- الإسفنط:

قال الأصمعّي: الإسْفِنْطُ: ضرب من الأشربة، وقيل هي الخمر بالّرومّية. وقال غيره بالفارسّية، والقول ما قاله الأصمعّي، والكلمة إذا لم تكن عربّية ُجعلت حروفها كلها أصلًا.[1] وهنا يظهر دور الصّغانّي في الترجيح بين الآراء. قال الأعشى يصف الريق:[2]

وكأنَّ الْخَمْرَ الَعتيقَ مِنَ الإسْفِنْطِ ممزوجةً بمـــــاءٍ زُلالِ

باكَرتْها الأَعْراب في سِنَةِ النَّوْمِ فتَجْري خِلالَ شَوكِ السَّيالِ

قال الجواليقّي:" والإسْفَنْطُ الإسْفِنْطُ والإسْفَنْدُ والإسْفِنْدُ اسم من أسماء الخمر، وُروي لي عن ابن السّكّيت أّنه قال: هو اسم بـ الرومّية ُمَعَّرب، وليس بالخمر، وإّنما هو عصير عنب، قال: ويسّمي أهل الشام الإسْفَنْطُ الرَّساطُونَ، ويطبخ ويجعل فيه أفواه ثم يعتّق. وروي لنا عن ابن قتيبة الإسْفِنْطُ والإسْفِنْدُ: الخمر، وقال ابن أبي سعيد: الإسْفِنْطُ والإسْفِنْدُ، قالوا: هي أعلى الخمر وأصفاها."[3]

وقال الّزبيدّي:"هي خمر فيها أفاويه، أو ضرب من الأشربة فارسّي ُمَعَّرب... وقيل هو الخمر بالرومّية..."[4]

---

[1] الصّغانّي، **العباب**، 83(الطاء) (سجلط).

[2] الأعشى، ميمون بن قيس (ت7هـ)، **ديوانه** ، شرح وتحقيق محّمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النموذجّية، الجماميز، الطّبعة الأولى، د.ت، ص5.

[3] الجواليقّي، **المعرب**، 66.

[4] الّزبيدّي، **تاج العروس**، ج19/353-354(سفنط).

وقد ذكرها الصّغانّي في باب الصّ اد أيضًا، وأكد أنّها لغة رومّية استعملها العرب.(1)

ومّما سبق فإنَّ معنى الإسفنط نوع من الأشربة، أو الخمر، أو ضرب من الخمر.(2) وقد ذكر كلٌّ من ابن دريد و الصّغانّي والجواليقّي أنّ أصل هذه الكلمة رومّي، بينما ذكرها غيرهم بأّنها فارسّية، مثل الزّبيديّ، فبهذا فإنَّ الأرجح أنْ تكون هذه الكلمة رومّية بأغلبية من قال بهذا.(3)

33- شباط:

قال أبو عمر في ياقوته الجلعم: شباط وسباط اسم شهر من الشهور بالرومّية.(4)

وقال ابن منظور: "وسباط اسم شهر بالّرومّية وهو الشهر الذي بين الشّتاء والّربيع."(5) ولم يذكر ابن منظور أنّ فيه لغة (شباط).

34- فلسطين:

فلسطين –ويقال: فلسطون-: بلدة من كور الشأم...وهي كلمة رومّية،(6) قال عدي بن زيد بن مالك بن عدي بن الّرقاع:

فكأّني مِنْ ذِكْرِهم خَالَطَتْ ي   مِنْ فِلسْطِينَ جَلْسُ خَمْرٍ عُقَارُ(7)

نجد أنّ أصحاب المعجمات لم يختلفوا على معنى فلسطين، بأّنها كورة في الشّام، كما ذكروا بأنّ نونها زائدة، وقالوا: فلسطين وفلسطون، وإذا نسبوا إليه، قالوا: فلسطّي، وقال الأعشى: تُقْه فلسطّيا إذا ذقتَ طعمه.(8)

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، 109(الطاء) (صفنط).

(2) الخليل، **العين**، ج338/7(سفنط). ابن دريد، **الجمهرة**، ج1324/3(سفنط).

(3) الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج353/19-354(سفنط).

(4) الصّغانّي **العباب**، 95(الطاء) (شبط). والزّبيديّ، **تاج العروس**، ج398/19(شبط)، ج333/19-334 (سبط).

(5) ابن منظور، **اللسان**، ج311/7-312(سبط).

(6) الصّغانّي **العباب**، 153(الفاء) (فلسط).

(7) عدي بن الرقاع العاملّي (ت95هـ)، **الديوان**، جمع وشرح ودراسة حسن محّمد نور الّدين، دار الكتب العلمّية، بيروت –لبنان، الطّبعة الأولى 1410-1990، ص74.

(8) الجواليقّي، **الُمَعّرب**، 296.

35- الخَرْفّي:

قال الدينوري: الخَرْفّي مُعَرَّب، وأصله فارسّي من القطانّي، وهو الحَبُّ الذي يسمى الجُلّبان- اللام مشددة وربَّما خُفّفتْ- ولم أسمعها من الفصحاء مشددة، واسمه بالفارسّية: الخَلّر والخَرْبى."[1]

قال ابن منظور:"والخَرْفى مقصور: الجُلّبان، والخُلَّر قال أبو حنيفة: هو فارسّي."[2]، وقال الزّبيدّي:" والخِرْفى كَكِسْرى: الجُلّبان بتشديد اللام، وتخفيفها غير فصيح."[3]، لم يختلف أحدٌ عليها بأّنها فارسّية، غير أنّ الزّبيدّي لم يذكر بأّنها مُعَرَّبة.

36- القِرْق:

قال الصّغانّي:" وإنّما القرق لعبة لهم، يقال لها: السَّدَّر، وهي بالفارسّية: (سِهْ دَره) ومعناها: ثلاث شعاب.[4]، قال ابن منظور والزّبيدّي:" القِرق لعب السُّدَّر."[5]

ولم يشر أحد من أصحاب المعجمات لهذه اللفظة بأّنها مُعَرَّبة أو غير عربّية الأصل واكتفوا بذكر معناها.

ومن الكلمات المُولَّدة:

37- الجَعْس:

الجَعْس: الرَّجيع، وهو مُولَّد. قال ابن دريد: الجَعْس الرَّجيع عند العاّمة، وليس كما تنسبه إليه، وإنّما هو اسم الموضع الذي يقع فيه الجُعْموس.[6]

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، 132(الفاء) (خرف).

(2) ابن منظور، **اللسان**، ج66/9(خرف).

(3) الزّبيدّي، **تاج العروس**، ج193/23(خرف).

(4) الصّغانّي، **العباب**، 133(القاف) (قرق).

(5) ابن منظور: **اللسان**، ج322/10(قرق). والزّبيدّي، **تاج العروس**، ج338/26(قرق).

وهناك مواضع أخرى نصّ عليها الصغانّي مّما هو مُعّرب أو دخيل، وسار فيه على النّهج نفسه، من حيث بيان اللغة المُعّربة منها وما هو أصلها، وما هو موقف العلماء منها، ومن هذه الألفاظ: التأبيس، والتجنيس، والطّبسان، والمارستان، والمَنْرس، والبَطّ، ومَسْقَط، والسَّميط، والرّوط، ورَهْطَة، والأُسْف، والشّارُوف، والقَصْف، ونَفُ، والجُزاف، والذُّوغ.

(6) انظر: ابن دريد، أبو بكر محّمد بن الحسن (ت321هـ)، (1987) **كتاب جمهرة اللغة** حقّقه وقّدم له رمزي منير بعلبكّي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى، ج1196/2، 1138(جعس). الصّغانّي، **العباب**، 73(السين) (جعس).

قال ابن منظور: "الجَعْس: العَذِرة جَعَسَ يَجْعَسُ جَعْسًا، والجَعْسُ موقعها، وأُري الجِعْسَ -بكسر الجيم- لغة فيه. والجُعْمُوس اللئيم الخِلْقة والخُلُق، ويقال: اللئيم القبيح، وكأنّه اشتقّ من الجَعْس صفة على فُعْلُول."[1]

وقال الزّبيديّ:" الجَعْس: الرَّجيع مُولَّد، نقله الجوهريّ، أو الجَعْس: اسم الموضع الذي يقع فيه الجُعْمُوس."[2]

وفي نهاية هذا الفصل وجدتُ الصّغانّي يتّخذ منهجًا لنفسه في ذكر مفردات العباب المُعرّبة أو الّدخيلة، فهو يذكر معنى الكلمة في بداية الحديث عنها، ومن ثمَّ يحدد اللغة التي عُرّبت عنها الكلمة -إنْ وجدت اللغة الأصيلة-.

كما أنَّ الصّغانّي لا يهمل أصل الكلمة -في أغلب الكلمات- عندما يذكر مفردات معجمه، فهو يذكر لنا أنّ أصل كلمة (الجاموس) -مثلًا- في لغتها الفارسيّة، في حين اكتفى أصحاب المعجمات الأخرى بأنّها أعجميّة.

كان الصّغانّي يعطي الألفاظ المُعرَّبة الدَّخيلة حكًما، فيذكر اللغة التي عُرّبت عنها الكلمة، ووردت طائفة قليلة من هذه الكلمات لم يعطِ حكًما بحقها، واكتفى بذكرها أنّها أعجميّة.

وجاءت معظم الألفاظ المُعرَّبة الدَّخيلة من أصل فارسّي، وتوزعت الألفاظ الباقية على باقي اللغات مثل: النبطّية، والهندّية، والسريانّية، وغيرها.

وقد جاءت الألفاظ المعرَّبة الدَّخيلة في العباب منتثرةً في معجمه، فلم يفرد لها بابًا، كما فعل ابن دريد.

---

[1] ابن منظور، **اللسان**، ج39/6(جعس).

[2] الزّبيديّ، **تاج العروس**، ج503/15(جعس).

الفصل الثاني

الشاذّ والنّادر

1.2 مفهوم الشاذّ والنّادر

شذّ عنه يَشِذُّ وَيَشُذُّ شذوذًا: انفرد عن الجمهور، وندر، فهو شاذّ،[1] وكلّ شيء منفرد فهو شاذّ، وكلمة شاذّة.[2]

أمّا النّادر: من ندر الشيء يندر ندورًا: سقط، وقيل سقط وشذّ، ونوادر الكلام تندر، وهي ما شذّ وخرج عن الجمهور.[3]

وقد اجتهد بعض العلماء في تحديد المصطلحات المتعلقة بمفهوم النّادر والشاذّ. قال السّيوطّي ناقلاً عن ابن هشام:" اعلم أنّهم يستعملون غالبًا، وكثيرًا، ونادرًا، وقليلًا، ومطردًا. فالقليل دون الكثير، والنّادر أقلُّ من القليل، فالعشرون بالنّسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنّسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر."[4]

فالنّادر صحيح لكنّه مستعمل بقلة، فالكلام النّادر: هو الغريب الخارج عن المعتاد، والنّوادر جمع نادرة، وهي من باب الشذوذ.

لقد خلط العلماء بين هذه المصطلحات، فما يعدّ نادرًا يُقال عنه شاذٌّ أو غريبٌ أو غير ذلك؛ لأنّه يوجد تقارب كبير بين هذه المصطلحات. وفي هذا الباب تهتم الدّراسة بالكلمات التي وصفها الصّغانّي بالشاذّ أو النّادر أو ما جاء على غير قياس.

---

(1) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج565/2(شذذ). ابن منظور، **اللسان**، ج494/3، (شذذ).

(2) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج186/11(شذذ). الزبيديّ، **تاج العروس**، ج424/9(شذذ).

(3) ابن منظور، **اللسان**، ج199/5(ندر).

(4) السّيوطّي، **المزّهر**، ج186/1-187.

2.2 شذوذ الجمع

1.2.2 جمع فاعل على فواعل

يطّرد جمع فاعلة على فواعل، مثل: ضاربة وضوارب، أو فاعل إذا كان صفة للمؤّنث، مثل: حائض وحوائض، أو ما كان لغير الآدميين، مثل: جمل بازل وجمال بوازل.[1]

أّما الشذوذ في هذه المسألة هو أنْ يأتي فواعل جمعًا لمذكّر عاقلٍ، مثل: فوارس، وهوالك، ونواكس.[2]

ولقد علّل العلماء القدماء شذوذ هذا الجمع، فقالوا: أّما فوارس فلأنَّه شيٌء لا يكون في المؤّنثفلم يُ خفْ فيه اللبس، فهذه صفة للمذكّر دون المؤّنث، وأّما هوالك فإّنما جاء في المثل: هالك في الهوالك، فجرى على الأصل؛ لأّنه قد يجيء في الأمثال ما لا يجيء في غيرها، وأّما نواكس فقد جاء في ضرورة الشّعر.[3] وإنْ دلَّ هذا على

---

[1] انظر: الصّغانّي، **العباب**، 321–322 (السين) (فرس). الجوهرّي، **الصّحاح**، ج3/ 957(فرس). ابن منظور، **اللسان**، ج159/6(فرس). الزبيدّي، **تاج العروس**، ج324/16(فرس). المرادّي، ابن أّم قاسم، أبو محّمد بدر الّدين حسن بن قاسم (ت749ه)، (1422–2001) **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفّية ابن مالك**، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سلمان، دار الفكر العربّي، القاهرة، الطّبعة الأولى، ج550/1. الفيومّي، أحمد بن محّمد بن علي (ت770ه)، (1987) **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، مكتبة لبنان، بيروت–لبنان، ج467/2. أبو عبيدة، معّمر بن المثّنى التيمّي البصرّي (ت209ه)، (1381) **مجاز القرآن**، تحقيق محّمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج265/1.

[2] انظر: الصّغانّي، **العباب**، 321–322(السين). الجوهرّي، **الصّحاح**، ج957/3(فرس). ابن منظور، **اللسان**، ج159/6(فرس). الزبيدّي، **تاج العروس**، ج324/16(فرس). المرادّي، ابن أّم قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفّية ابن مالك**، ج550/1. الفيومّي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ج467/2. أبو عبيدة، معمر بن المثّنى، **مجاز القرآن**، ج265/1.

[3] انظر: الصّغانّي، **العباب**، 321–322(السين) (فرس). الجوهرّي، **الصّحاح**، ج957/3 (فرس). ابن منظور، **اللسان**، ج159/6(فرس). الزبيدّي، **تاج العروس**، ج324/16(فرس). المرادّي، ابن أّم قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفّية ابن مالك**، ج550/1. الفيومّي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ج467/2. أبو عبيدة، معمر بن المثّنى، **مجاز القرآن**، ج265/1.

شيء إنّما يدلّ على أنّهم أخذوا من الاستعمال مبررًا للخروج عن القاعدة، ويبرز ذلك في: الأمثال، والغزارة الشّعريّة.

قال الفرزدق يمدح يزيد بن المهلّب:[1]

وإذا الرِّجالُ رأوا يَزِيدَ رأيتَهُمْ   خُضُعَ الرِّقابِ نواكِسَ الأبصارِ

أمّا أصل جمع فارس فهو فرسان، قال سيبويه:" وأمّا ما كان أصله صفة، فأجري مجرى الأسماء، فقد يبنونه على (فُعْلان) كما يبنونها، وذلك: راكب ورُكْبان، وصاحب وصُحْبان، وفارس وفُرْسان، وراعٍ ورُعْيان، وقد كسّروه على (فِعالٍ)، قالوا (صِحاب) حيث أجروه مجرى فَعِيل، نحو: جريب وجُربان...فأدخلوا (الفِعال) ههنا كما أدخلوه ثَمَّةَ حين قالوا: إفال وفِصال، وذلك نحو: صحابٍ. ولا يكون فيه (فواعل) كما كان في تابلٍ، وخاتمٍ، وحاجرٍ؛ لأنَّ أصله صفة وله مؤنّث. فيفصلون بينهما، إلّا في فوارس؛ فإنّهم قالوا: فوارس كما قالوا: حواجر؛ لأنَّ هذا اللفظ لا يقع في كلامهم إلّا للرجال، وليس في أصل كلامهم أنْ يكون إلّا لهم. فلّما لم يخافوا الالتباس قالوا (فواعل)، كما قالوا (فُعْلان) وكما قالوا: حوارث؛ حيث كان اسمًا خاصًا كزيد.[2]

فسيبويه يؤسس قاعدة صرفيّة هامة في هذا النّص، وهو أنَّ أمن اللبس قد يفضي إلى بناء الصّيغة على بناء مخالف للقياس.

كما أنَّ سيبويه يعلّل سبب هذا الشذوذ، بأنَّ الأوصاف السّابقة هي أوصاف خاصة بالرّجال دون النّساء، فلا لبس في هذا اللفظ. وقد علّل الجوهريّ، والصّغانيّ التعليل نفسه.[3]

---

(1) الفرزدق، همّام بن غالب بن صعصعة الدراميّ التميميّ (ت110هـ)، **ديوانه**، شرحه وقدّم له علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، الطّبعة الأولى 1407هـ – 1987م، ص 266.

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج614/3-615.

(3) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج957/3(فرس).

وقد وصفه المؤدّب بأنّه جمع عزيز؛ لأنَّ الفواعل في الأصل جمع فاعلة.[1]

قال تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنفَقْتُمْ وَلْيَسْأَلُوا مَا أَنفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[2]

وقال جرير:

وَلَقَدْ لَقِيتُ فَوَارِسًا مِنْ قَوْمِنَا غَنَظُوكَ غَنْظَ جَرَادَةِ العَيَّارِ[3]

ولقد تطرق اللغويّون المحدثون لهذه المسألة، فعلّلها إبراهيم السامرائي بأنَّ هذا الشذوذ مظهر من مظاهر الرّكام اللغويّ، فإنَّ هذه الألفاظ الدّالة على العاقل من صيغة فواعل، تشير إلى أنَّ الجمع كان في فاعل مطلقًا في فترة زمنيّة لا نستطيع تقديرها.[4]

وقال عبد الفتّاح الحموز:" ومن ذلك أنَّ ما كان من باب فاعل صفةً للذكور العقلاء لا يُجمع على فواعل؛ لئلّا يلتبس بفواعل جمع فاعلة، نحو: كاتبة وكواتب، وقائمة وقوائم، وزاهرة وزواهر، وغيرها، وما جاء من كلام العرب خلاف ذلك يُعدُّ من باب الشذوذ عند النّحاة. ويبدو أنَّ كثرة ما جاء من شواهد تعزّز إجازة ما منعه النّحويّون، وعليه فلا بدَّ من قرينة معنويّة أو لفظيّة لتحقيق أمن اللبس."[5]

وعدّها الحموز أيضًا في كتابه "ظاهرة التغليب في العربيّة" من التغليب، فقال: "ولعلَّ ما يعزّز غلبة الصّفة في باب المذكّر أو المؤنّث في هذه المسألة، ما يمكن تكسيره من باب (فاعل) صفة لمذكّر عاقل على (فواعل)".[6]

---

(1) المؤدّب، أبو القاسم بن محمّد بن سعيد (ت بعد 338هـ)، (1425-2004) **دقائق التصريف**، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطّباعة والنّشر والتوزيع، دمشق، الطّبعة الأولى، 85.

(2) سورة **الممتحنة**، آية10.

(3) جرير، **ديوانه**، 1029.

(4) السامرائيّ، إبراهيم (ت2001م)، (1983) **فقه اللغة المقارن**، دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة الثالثة، 110.

(5) الحموز، عبد الفتّاح، **مواضع اللبس في العربيّة وأمن لبسها**، مؤتة للبحوث والدّراسات، المجلد الثاني، العدد الأوّل1987، ص32.

(6) الحموز، عبد الفتّاح أحمد عبد الفتّاح، **ظاهرة التغليب في العربيّة** ، ظاهرة لغويّة اجتماعيّة، دار عمّار للنّشر والتوزيع، نُشر بدعم من جامعة مؤتة، عمّان، الطّبعة الأولى 1413-1993، ص33.

وقد علّل حسين الرفايعة هذه المسألة، بأنَّ فاعلًا قد حُمل على الأصل في جمعها على (فواعل)والأصل أنَّها لم تكن وصفًا لمذكّر لعاقل، بل نُقلت من غير العاقل، فالفارس والباسل: هو الأسد، والهالك: الميّت في غير عداد الأحياء، والساقط ما سقط بين الزندين قبل استحكام الوَري، وقالوا: نجم سابح، وروح سابح، فعندما أرادوا جمع فاعل في الأوصاف السّابقة، غلّبوا فيه الأصل على الفرع الطارئ لضرب من التخفيف؛ لأنَّ الأصل أخفّ عليهم من الفرع.[1]

ولا أظن مجيء فوارس للمذكّر إلّا لأنّها صفة اختصت بالذكور دون الإناث، فالأصل في الكلمات التذكير، والتأنيث طارئ عليها. أو لأنَّ هذه الكلمات سُمعت بهذه الصورة عن العرب، فجاءت على هذه الصّيغة.

2.2.2 جمع أفعل على فِعال

العَجَف: ذهاب السِّمن، والذّكر أعجف، والأنثى عجفاء، والجميع: عِجاف من الذّكران والإناث، والفعل عَجِف يعجف عجفًا، وليس في كلام العرب أفعل يجمع على فِعالٍ غير هذه الكلمة، رواية شاذّة عن العرب، حملوها على لفظ سِمان، فقالوا: سِمان وعِجاف.[2]

لقد ربطت المعجمات اللغويّة تفسير جمع (أفعل) على (فِعال) على أنَّ عِجافًا مبنيٌ على سِمان؛ لأنَّهم يبنون الشيء على ضده.[3] فمن دأب العرب حمل النَّظير على النَّظير، والنَّقيض على النَّقيض، فقالوا: سِمان وعِجاف.

---

[1] الرفايعة، حسين عبّاس، (1426-2006) **ظاهرة الشذوذ في الصّرف العربيّ**، دار جرير- عمّان، الطّبعة الأولى، 169.

[2] الصّغانيّ، **العباب**، 414(الفاء) (عجف).

[3] الزبيديّ، **تاج العروس**، ج123/24(عجف). الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، ج835/1(عجف). أبو حفص سراج الدّين عمر بن علي بن عادل الحنبلّي الدمشقّي النعمانّي (ت775هـ)، **اللباب في علوم الكتاب** ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطّبعة الأولى، 1419-1998، ص6985. الرازيّ، محمّد الرازي فخر الدّين ابن العلّامة ضياء الدّين عمر المشتهر بخطيب الري (ت604هـ)، (1401-1981) **تفسير الفخر الرازيّ المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب** ، دار الفكر للنّشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطّبعة الأولى، ج147/18.

وقد فسّر سيبويه ذكر سِمان بدلًا من سُمناء بأنَّه من باب الاستغناء، حيث قال:" كما أنَّهم قد يدعون فُعلاء استغناءً بغيرها، نحو قولهم: صغير وصِغار، ولا يقولون صُغراء، وسمين وسِمان، ولا يقولون سُمناء."[1]

وقد عدّ حسين الرفايعة أنَّ عجافًا حُمل على سمان، لتحقيق التعادل بين اللفظين المتضادين.[2] ويعزّز ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ﴾.[3]

3.2.2 جمع فعيلة على فُعُل

ومن شذوذ الجمع أنْ تُجمع فَعيلَة على فُعُل، مثل: صَحيفة وصُحُف، وسَفينة وسُفُن، وكان قياسه صحائف وسفائن.[4] وقد ورد هذا الجمع في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى* صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾[5]

فقد قال سيبويه في جمع صحيفة وسفينة: "وأمَّا ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث، وكان فعيلةً فإنَّك تكسره على (فعائل)، وذلك نحو: صحيفةٍ وصحائف، وقبيلةٍ وقبائل، وكتيبةٍ وكتائب، وسفينةٍ وسفائن، وحديدةٍ وحدائد. وهذا أكثر من أنْ يُحصى. وربَّما كسروه على (فُعُلٍ)، وهو قليل، قالوا: سفينةٌ وسفنٌ، وصحيفةٌ وصحفٌ، شبهوا ذلك بقليبٍ وقلبٍ، كأنَّهم جمعوا سفينٌ وصحيفٌ حين علموا أنَّ الهاء ذاهبةٌ، شبَّهوها بجفارٍ حين أجريت مجرى جمدٍ وجمادٍ."[6]

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج636/3.

(2) الرفايعة، **ظاهرة الشذوذ في الصّرف العربيّ**، 140.

(3) **سورة يوسف**، آية43.

(4) الصّغانّي، **العباب**، 338(الفاء) (صحف). الفراهيديّ، **العين**، ج120/3(صحف). الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج149/4(صحف). والفيروزآباديّ، مجد الدّين محمّد بن يعقوب (ت817هـ)، (1416–1996) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق محمّد علي النّجار، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، الطّبعة الثالثة، ج338/3.

(5) سورة **الأعلى**، آية 18– 19.

(6) سيبويه، **الكتاب**، ج610/3.

فالجمع صحائف، وصُحُف داخل عليه؛ لأنَّهم عدّوها دون هاء (صحيف، سفين)، وهذا تعليل مسوَّغ؛ لأنَّ لكلّبناء أمثلته التي يطـّرد فيها، وبذلك قالوا في ظريفة ظرائف، وضغينة ضغائن.

4.2.2 جمع كلمة (كمأة)

لقد ذكر الصّغانّي بعض الكلمات التي تجمع على غير قياس، ومن ذلك قوله:" الكْمأة: واحدها كَمء على غير قياس، وهو من النّوادر، تقول: هذا كْمٌء وهذان كمئان وهؤلاء أكْمُؤ ثلاثة، فإذا كثرت فهي الكمأة، وكمأت القوم كْماً: أطعمتهم الكمأة."[1]

لقد عدَّ العلماء هذا اللفظ نادرًا؛ لأنَّه أتى على غير قياس. فمن المعلوم أنَّ (فْعلى)تـُكسَّر على فـْعلة، وفي هذه الكلمة جاء العكس، فقد عدَّ العلماء كمأة للجمع وكْمٌء للواحد.[2]

وقد أنكر سيبويه ذلك؛ لأنَّه ليست الكمأة بجمع كْمٍء؛لأنَّ فـْعلةً ليس ممّا يـُكسّر عليه فـْعلٌى، وإنَّما هو اسم للجمع. وسبب ندرته أنَّه لا يجمع شيء على فعلة إلّا كْمٌء. قال أبو خيرة: كمأةٌ للواحد وكْمٌء للجمع. وقال مُنْتـَجِع: كْمٌء للواحد وكْمأة للجميع. فمرَّ رؤبة فسألاه فقال: كْمٌء للواحد وكمأة للجميع. كما قال مُنْتـَجِع، وقال أبو حنيفة:كمأةٌ واحدةٌ وكمأتان وكمآتٌ. وحكى عن أبي زيد أنّ الكمأة تكون واحدة وجمعًا، والصّحيح من ذلك كلّه ما ذكره سيبويه.[3] ولم يقع في كلامهم نظير هذا سوى جبأة وجَبْء.[4]

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، 159(الهمزة) (كمأ).

(2) انظر: الجوهريّ، **الصّحاح**، ج70/1(كمأ). الاستراباذيّ، **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهده لعبد القادر البغداديّ صاحب خزانة الأدب، حقّقها وضبط غريبها وشرح مبهما محمّد نور الحسن، ومحمّد الزقراف، ومحمّد محيي الّدين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ج200/2. الصّغانّي، **العباب**، 159(الهمزة) (كمأ). ابن منظور، **اللسان**، ج148/1(كمأ).

(3) ابن منظور، **اللسان**، ج148/1(كمأ).

(4) الزرقانّي، محمّد عبد الباقي (ت1122هـ)، (1417–1996) **شرح الزرقانّي على المواهب اللدنّية بالمنح المحمّديّة للقسطلانّي** ، ضبطه وصحّحه محمّد عبد العزيز الخالديّ، دار الكتب العلمّية، بيروت–لبنان، الطّبعة الأولى، ج475/9.

3.2 الشذوذ في اسم الفاعل

وممّا جاء شاذًّا أن يأتي اسم الفاعل من الفعل الرباعي على صيغة (فاعل)، والقياس أنْ يأتي اسم الفاعل من الفعل الرباعيّ على (مُفْعِل)، مثل: (أورس) (مُوْرِس)، ولكّنه جاء على وارس فلذلك عُدَّ شاذًّا. وهذا ما ذكره الصّغانيّ في العباب فقال:"أورس الرِّمث: إذا اصفرّ ورقه بعد ا لإدراك، فصار عليه مثل المُلاء الصُّفر، فهو وارس، ولا يقال مُوْرِس، وهو من النّوادر."[1]

وقد نصَّ العلماء على شذوذ هذه البناء، مثل: الجوهريّ،[2] وابن عصفور،[3] والعينّي،[4] والسّيوطّي،[5] وابن منظور،[6] وذكر ابن خالويه والجوهريّ نظائر لذلك، مثل: أعشبت الأرض فهي عاشب، وأبقل الموضع فهو باقل، وأورق النّبت فهو وارق، وأقرب الرّجل فهو قارب، إذا قُربت إبله من الماء، وأيفع الغلام فهو يافع، وأغضى الرجل فهو غاضٍ، وأمحل البلد فهو ماحل.[7]

---

[1] الصّغانّي، **العباب**، 478(السين) (ورس). وانظر أيضًا: الجوهريّ، **الصّحاح**، ج988/3(ورس). ابن منظور، **اللسان**، ج254/6(يفع). الزبيديّ، **تاج العروس**، ج10/17(ورس). ابن الأثير، مجد الدّين أبو السعادات المبارك بن محمّد الجزريّ (ت606هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أشرف عليه وقدّم له علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبّي الأثريّ، دار ابن الجوزيّ، المملكة العربّية السعودّية، الطّبعة الأولى، ج147/1.

[2] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج988/3(ورس).

[3] ابن عصفور الإشبيلّي، أبو الحسن علّي بن مؤمن بن محمّد بن علّي (ت669هـ)، (1419-1998) **شرح جمل الزّجاجّي**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشّعّار، إشراف إميل بديع يعقوب، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى، 402.

[4] العينّي، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى (ت855هـ)، **شرح المراح في التصريف**، تحقيق وتعليق عبد الستّار جواد، 126.

[5] السّيوطّي، **المزّهر**، ج76/2.

[6] ابن منظور، **اللسان**، ج254/6(يفع).

[7] ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، (1399هـ-1979م) **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، مكّة المكرّمة، الطّبعة الثانية، ص54. ابن منظور، **اللسان**، ج254/6(يفع).

وقال سيف الفقراء في كتابه المشتقّات الدّالة على الفاعليّة والمفعوليّة:" وقد تتبّعتُ هذه المواضع في لسان العرب، ووجدتُ أنَّ أفعال هذه الألفاظ تستخدم مرّة بصيغة الثلاثيّ، ومرّة بصيغة المزيد، واسم الفاعل منها قد يكون على وزن (فاعل) مخالفًا للقياس، وعلى صيغة (مُفْعِل) قياسيًّا."[1]

وأظنُّ أنَّ استعمال صيغة (فاعل) لغير الثلاثي هو من الصّفات المشبهة باسم الفاعل، وليس اسمًا للفاعل. بل دلالة بناء (فاعل) على الصّفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول كثيرة الورود في العربيّة.[2] أو كما قال الفيوميّ: بأنَّه نسبة إضافية بمعنى ذو الشيء، فقولهم: أمحل البلد فهو ماحل، أيْ: ذو محل.[3]

كما أنَّ العلماء اختلفوا في عدد هذه الألفاظ في كتبهم، فقال محمّد بهجت الأثريّ في تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ: إنَّ هذه الألفاظ عند ابن خالويه هي لفظة واحدة، وعند ابن سلّام في الغريب المصنّف اثنتان، لا تُعرف غيرهما، وجاءت في بعض كتب اللغة ثالثة، وروى الجوهريّ رابعة وخامسة، وربَّما كانت عنده أكثر من هذا.[4] وقال الأثريّ أيضًا: وهداني التتبع إلى ست عشرة لفظةً زُعمت شواذّ، وقد تكون أكثر.[5]

وقد نفى الأثريّ هذا الشذوذ في هذه المسألة، فقال: فقياس اسم الفاعل من بقل: باقل، ومن أبقل: مُبقِل. وقال في (أغضى): إنَّ وجود (غضا) إلى جانب (أغضى) في كلام العرب يقضي بإلحاق (غاضٍ) (بغضا)، و(مُغْضٍ) بـ(أغضى)، ويدفع دعوى مجيء (غاضٍ) من (أغضى) على غير قياس، وقد أحسن صاحب القاموس حين ذكر الفعلين دون المشتقّين؛ لأنَّهما قياسيان، وسبيلهما معروف.[6]

---

[1] الفقراء، **المشتقّات الدّالة على الفاعليّة والمفعوليّة**، 67.

[2] الاستراباذيّ، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج226/2.

[3] الفيوميّ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ج689/2.

[4] انظر: الأثريّ، محمّد بهجت، **تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ** ، مجلة مجمع اللغة العربيّة، دمشق، العدد 49، لسنة 1974، ص727

[5] الأثريّ، **تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ**، ص727.

[6] الأثريّ، **تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ**، 727 وما بعدها.

وقد تتّبع الأثريّ الألفاظ التي وصفها العلماء بالشذوذ، وكان ينفي شذوذها، ويبرر ذلك بأنَّ العرب استعملت الفعل الثلاثّي لهذه الألفاظ، واسم الفاعل (فاعل)، كما أنَّ العرب استعملوا الفعل المزيد لهذه الأفعال، واسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي، وهو بهذا ينفي مجيء اسم الفاعل من الفعل المزيد على (فاعل). فقال:" والصّحيح أنَّ العرب قالوا: وَرَس النَّبْتُ وُرُوسًا، إذ اخضرَّ فهو وارس، وأورس فهو مُورِس، وقد حكى الأوّل (ورس فهو وارس) أبو حنيفة الدِّينوريّ صاحب (كتاب النَّبات)."[1]

4.2 شواذ النّسب

1.4.2 النّسب إلى طيء

لقد نسبوا إلى طيء فقالوا: طائّي على غير قياس، والقياس في ذلك طَيِّئّي. قال الصّغانّي:" والنّسبة إليه طائّي على غير قياس ، وأصله طَيِّئي مثال: طَيِّعي فقلبوا الياء الأولى ألفًا وحذفوا الثانية."[2]

وقد أدلى كلٌّ من العلماء بدلوه في تفسير ذلك. فقال سيبويه:"فما جاء محذوفًا من نحو سَيِّد وميّت: هَيْنٌ ومَيْتٌ، و لَيْنٌ وطَيْبٌ وطَيْءٌ فإذا أضفت لم يكن إلّا الحذف، إذا كنت تحذف هذه الياء في غير الإضافة. تقول: سَيْدِيّ وطَيْبِيّ، إذا أضفت إلى طَيْب، ولا أراهم قالوا طائّي إلّا فرارًا من طيئّي، وكان القياس طيئّي وتقديرها طيعّي، ولكّنهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في زبينة: زبانّي."[3]

فقول سيبويه أنَّ طائيًّا بدلٌ من طيئّي فرارًا من قولهم (طيئّي) والسبب في ذلك الثّقل الحاصل من بقاء الياء مع ياء النّسبة، فالمسألة من وجهة نظره مسألة صوتّية تتعلق بالتخلص من الثّقل.

فالصّغانّي يعلّل التغّيرات التي حدثت في بنية الكلمة حتى صارت طائّي بدلاً من طيئّي، فالياء في (طّيء) عند الصّغانّي مشددة، وهي عند سيبويه وابن سيده غير

---

[1] الأثريّ، **تحرير المشتقّات من مزاعم الشذوذ**، 727 وما بعدها.

[2] الصّغانّي، **العباب**، 130(الهمزة) (طوأ).

[3] سيبويه، **الكتاب**، ج371/3.

مشددة.[1] فتعليل الصّغانّي أنَّ الياء الأولى قُلبت ألفًا، وحذفوا الياء الثانية للخفّة. بينما قال سيبويه أنَّ الياء الساكنة قلبت ألفًا.[2] وقال السّيوطّي: "فلو كانت الياء غير مَكْسُورَة كـ(هبيخ) تحذف بل يُقَال: هبيخّي."[3]

وقد فسّر ابن سيده ذلك، فقال:" وأمّا النّسبة إلى (طيء) فكان القياس فيه (طْيئّي) كما يُنسب إلى ميْت: ميتّي، وإلى هيْن: هيْنّي، فكرهوا اجتماع ثلاث ياءات بينها همزة، والهمزة من مخرج الألف وهي تناسب الياء، وهي مع ذلك مكسورة، فقلبوا الياء ألفًا، ويجوز أنَّهم نسبوا إلى ما اشتقّ منه، فذكر بعض النّحويين أنَّ طيئًا مشتقّ من الطاءة، والطاءة: بُعْد الذهاب في الأرض وفي المرعى، ويُروى أنَّ الحجّاج قال لصاحب خيله: أبغني فرسًا بعيد الطاءة، وفي بعض الأخبار: فكيف بكم إذا انطاءت الأسعار، أيْ إذا عَلَتْ وبَعُدتْ عن المشترين.[4]

فنرى ابن سيده فسّر ذلك من ناحيتين، الأولى: كراهية اجتماع ثلاث ياءات بينهما همزة، والثانية: النّسب إلى أصل الكلمة.

وقال محمّد العقيل في بحثه اشتقاق طيء :" أمّا الأحكام التي مرّت عن شذوذ طائّي عن القياس فلها اعتباران:

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، ج371/3. وابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النّحويّ اللغويّ الأندلسّي (ت458هـ)، (1417-1996) **المخصص**، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التّراث العربّي- بيروت، الطّبعة الأولى. **المخصص**، ج160/4.

[2] سيبويه، **الكتاب**، ج371/3. وابن سيده، **المخصص**، ج160/4.

[3] السّيوطّي **الهمع**، ج359/3.

[4] ابن سيده، **المخصص**، ج160/4. وانظر أيضًا: الزبيديّ، **تاج العروس**، ج330/1(طوأ). البطليوسّي، أبو محمّد عبد الله بن محمّد ابن السيد البطليوسّي (ت521هـ)، (1424-2003) **الحلل في شرح أبيات الجمل**، قرأه وعلّق عليه يحيى مراد، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى، ج38/1. الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، 1023(طوأ).

الأَّول: فمن رأى أنَّ طائيًّا معدول بها عن طيئي –بالياء الساكنة المخففة– فوجه الشذوذ عنده أنَّ موضع الياء هاهنا ليس موضع ما تقلب فيه ألفًا.[1]

والثاني: من رأى أنَّ طائيًّا معدول بها عن طيئي –بالياء المفتوحة المخففة– فليس الشذوذ عنده في هذا العدول؛ لأنَّ الياء المفتوحة إذا كانت عينًا للكلمة بعد متحرك تقلب ألفًا، وإنَّما وجه الشذوذ أنَّ هذا العدول الصّحيح بني على شاذّ، وما بني على شاذّ فهو شاذّ.[2]

وقال أيضًا:" وأمَّا استعمال (طّي) بياء مشددة دون همزة فليس ذلك استعمالًا لصيغة نسب، وإنَّما هو استعمال لاسم العلم مخففًا."[3]

وأرى السبب في شذوذ طائّي حاصلًا لأمرين: الأّول صوتّي، وهو قلب الياء ألفًا لانفتاح ما قبلها، فقد أشبعوا الفتحة القصيرة لتصبح فتحة طويلة، كما في دَاوِيّ منسوب إلى دَوٍّ، والآخر أنَّ كثرة الاستعمال قد سوغت لهم هذا الشذوذ.[4]

ولا أظن العرب نسبوا إلى أصل الكلمة، وتركوا الكلمة نفسها، وهي اسم قبيلة مشهورة أكثر من أصل الكلمة (الطاءة). فلا نجد مبررًا لهذا النّسب إلّا الخفّة التي كان ينشدها من قال: (طائّي).

---

(1) العقيل، محّمد بن عمر بن عبد الرحمن، **اشتقاق طيء** ، مجلة اللغة العربّية الأردنّي، العدد 36، 1409–1989، ص162–163.

(2) العقيل، محّمد بن عمر بن عبد الرحمن، **اشتقاق طيء** ، مجلة اللغة العربّية الأردنّي، العدد 36، 1409–1989، ص162–163.

(3) العقيل، **اشتقاق طيء**، ص166.

(4) انظر: ابن الورّاق، محّمد بن عبد الله بن العّباس، أبو الحسن (ت381)، **علل النّحو**، تحقيق محمود جاسم محّمد درويش، مكتبة الرشد، الرياض– السعودّية، الطّبعة الأولى 1420–1999، ص542. و**المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية** ، لطف الله بن محّمد بن الغياث، تحقيق عبد الرحمن محّمد شاهين، مكتبة الشباب، ج134/1. وانظر: محّمد خالد أحمد كميل، (2012)، **شواذّ النّسب في العربّية، الظواهر والعلل،** جامعة النّجاح الوطنّية، نابلس– فلسطين، ص224.

2.4.2 النّسب إلى عبد مناف

إنَّ النّسبَ إلـ ى الأسماء المركبة يكون بالّنسب إلى الاسم الأّول، وقد شذَّ عن هذا الإطّراد قولهم منافّي عند النّسب إلى (عبد مناف)، فنسبوا إلى الاسم الثاني. قال الصّغانّي:" والنّسبة إلى عبد مناف : مَنَافّي، والقياس: عبدّي، إلّا أنّهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس."(1)

فالنَّسب إلى الأسماء المركبة يواجه مشكلة اللبس بشكل عام، ولهذا تُرِك القياس في مثل هذه الكلمات، ونسبوا إلى الاسم الثاني حتّى لا يقع اللبس، وبذلك تكتسب الكلمة تعريفها من الاسم الثاني لا من الاسم الأّول.

3.4.2 النّسب إلى الخريف

لقد نسب العرب إلى الخريف، فقالوا: خَرْفّي، على غير قياس، قال الصّغانّي:" والخريف أحد فصول السّنة، الذي يُختَرف فيه الثّمار. وقال الليث: الخريف ثلاثة أشهر بين آخر القيظ وأّول الشّتاء، وقال غيره النّسبة إلى الخريف: خَرَفّي –بالتحريك–، وخَرْفّي وذلك على غير قياس.(2)

أّما القياس في النّسب إلى الخريف: خريفّي، قال سيبويه:" وقال بعضهم خَرْفِّي، أضاف إلى الخريف وحذف الياء، والخَرْفّي في كلامهم أكثر من الخريفّي، إّما أضافه إلى الخَرْف، وإّما بنى الخريف على فَعْلٍ.(3)

فالواضح من كلام سيبويه أنّ هناك من نسب إلى المصدر (الخَرْف)، فقال: خَرْفّي، وهذا على القياس، والخَرْف مصدر بمعنى جني الثّمار.(4) أّما من قال: خريفّي بالياء فهذا على القياس في النّسبة إلى الخريف فلا شذوذ فيه. أّما الشذوذ فهو قولهم في النّسبة إلى الخريف خَرْفّي.

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، 618(الفاء) (خرف).

(2) الصّغانّي، **العباب**، 131(الفاء) (خرف).

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج336/3.

(4) الفيروزآبادّي، **القاموس المحيط**، ج131/3(خرف)

ومن العلماء الذين قالوا بأنَّ النَّسب جاء على غير قياس لإزالة اللبس: سيبويه،[1]وابن دريد،[2] وابن سيده،[3] والاستراباذيّ[4] والقلقشنديّ[5] والحريريّ،[6] وابن السّراج،[7] والسّيوطّي.[8]

فمن قال: خَوْفيّ، فقد نسب إلى المصدر (الخَوْف)، ومن قال: (خَوَفّي)، فلم يفسر أحدٌ سبب هذا الشذوذ، ولا أرى سببًا في ذلك، إلّا أنْ يكون لغة لبعض القبائل.

4.4.2 النّسب إلى أحنف

لقد شذّ قولهم السّيوف الحنيفيّة، نسبة إلى الأحنف بن قيس؛[9] لأنّه أوّل من أمر باتخاذها، والقياس أحنفّي.[10] ووجه الشذوذ أنّهم لم ينسبوا إلى اللفظ، وإنّما نسبوا إلى لفظ آخر.[11]

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج376/3.

(2) ابن دريد، أبو بكر محّمد بن الحسن (ت321هـ)، (1958) **الاشتقاق** ، تحقيق عبد السّلام محّمد هارون، مؤسّسة الخانجّي، القاهرة، ج17/1.

(3) ابن سيده، **المخصص**، ج164/4.

(4) الاستراباذيّ، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج75/2.

(5) القلقشنديّ، أبو العّباس أحمد (ت821هـ)، (1400-1980) **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، تحقيق إبراهيم الأباريّ، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، الطّبعة الثانية، ج343/1.

(6) الحريريّ، أبو محّمد القاسم بن علي البصريّ، (1998) **درّة الغوّاص في أوهام الخواص**، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسّسة الكتب الثقافّية، بيروت، ج185/1.

(7) ابن السّراج، أبو بكر محّمد بن سهل بن السّراج النّحويّ البغداديّ (ت316هـ)، **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة، ج69/3.

(8) السّيوطّي، **الهمع**، ج357/3.

(9) الأحنف بن قيس بن معاوية، أبو بحر، والأحنف لقب، واسمه صخر، من العلماء الحلماء، أسلم على عهد النّبّي(ﷺ) ولم يدركه، وهو معدود في أكابر التّابعين، ولُقّب الأَحْنَف لحَنفٍ كان به.

(10) الصّغانّي، **العباب**، 117، (الفاء). لقد جاء في العباب قول الليث(السيوف الحنفّية)، وجاء في المعجمات الأخرى، مثل: تهذيب اللغة، واللسان، وتاج العروس، والقاموس المحيط، قول الليث نفسه: (السيوف الحنيفّية)، فقد يكون ذلك خطأً في نسخة العباب.

(11) العايد، سليمان بن إبراهيم، **شواذّ النّسب**، نشر ضمن بحوث ودراسات في اللغة العربّية بالرّياض بجامعة الإمام محّمد بن سعود الإسلامّية، الجزء الأّول سنة 1407-1987، ص37.

ونسبوا إلى قبيلة بني حنيفة، فقالوا: حَنْفِيّ، ونسبوا إلى مذهب أبي حنيفة، فقالوا: حَنَفِيّ.[1] ونسبوا إلى الأحنف، فقالوا: السيوف الحنيفّية على غير قياس.[2] وبذلك يتشابه النّسب إلى قبيلة بني حنيفة، والنّسب إلى الأحنف.

ويرى الباحث أّنه لا لبس في ذلك؛ لأنَّ النّسب إلى الأحنف لا يأتي إلّا مع لفظ السّيوف، فيقولون: السّيوف الَحنيفّية، فاتخذوا من الموصوف دليلًا على تحقيق أمن اللبس.

5.2 الشذوذ في المصادر

1.5.2 الشذوذ في صيغة فَعول

يأتي مصدر فَعَلَ على فُعول –بالضّم–؛ إلّا أنّه جاء في بعض المصادر على فَعول –بالفتح–. وقد جاء ذلك في مثل قولهم: القَبول والَولوع، قال الصّغانّي:"القَبول والَولوع مفتوحان، وهما مصدران شاذّان، وما سواهما من المصادر فمبنّي على الضّم."[3]

لقد اقتصر الصّغانّي على (القَبول والَولوع والَوزوع) في معجمه، وذكر سيبويه: الَوضوء والَوقود.[4] وذكر المؤّدب: القَبول والَوزوع والَولوع.[5] ولم يسمع أبو عمرو بن

---

(1) السّيوطّي، **الهمع**، ج400/3.

(2) انظر: الصّغانّي، **العباب**، 117، (الفاء) (حنف). ابن منظور، **اللسان**، ج58/9(حنف). الزبيدّي، **تاج العروس**، ج169/23(حنف). الفيروزآبادّي، **القاموس المحيط**، 415(حنف). السّيوطّي، **الهمع**، ج400/3.

(3) الصّغانّي، **العباب**، 131(الهمزة) (وضأ).

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج42/4.

(5) المؤّدب، **دقائق التصريف**، 66.

العلاء غير هذا المصدر بالفتح.(1) وهذا الوزن (فَعول) عند أبي الفداء في ثلاث كلمات هي: القَبول والَولوع والَوقود.(2) أيْ أنَّها تدخل في دائرة النّدرة.

وقد ماز بعض العلماء بين الفتح والضّم في (فَعول)، فذكر الأخفش في تفسير قول الله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾، (3) إنَّ الَوقود بالفتح: الحَطَب، والُوقود بالضم: الاتقاد، وهو الفعل. قال: ومثل ذلك الَوضوء: وهو الماء، والُوضوء: وهو الفعل.(4)

و يرى الباحث أنَّ الفتح والضّم في مثل هذه المصادر إنَّما جاء من تداخل اللغات. أّما المصادر التي وردت بالفتح دون الضّم –وهي قليلة– إنَّما هي من المسموع عن العرب. فقال الأخفش إنَّهما لغتان بمعنى واحد.(5)

قال ابن جّني في الخصائص: إذا اجتمع في الكلام الفصيح لغتان فصيحتان، فينبغي أن يُتَأَمَّل حال كلامه، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال وكثرتهما واحدةٌ،فأخْلَق الأمر به أن تكونَ قبيلتُه تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللّفظين؛ لأّن العرب قد تفعلُ ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسَعة تصّرف أقوالها، ويجوز أنْ تكون لغتُه في الأصل إحداهما، ثم أنَّه استفاد الأخرى من قبيلةٍ أخرى، وطال بها عهُده، وكثر استعماله لها، فلحقت – لطول المّدة واتساع الاستعمال

---

(1) ابن منظور، **اللسان**، ج194/1(وضأ).

(2) أبو الفداء، عماد الّدين إسماعيل بن محّمد بن عمر المعروف بأبي الفداء صاحب حماة (ت732هـ)، (1426–2005) **الكنّاش في النّحو والتصريف**، دراسة وتحقيق جودة مبروك محّمد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطّبعة الثانية، ج264/1.

(3) سورة **البقرة**، آية 24.

(4) انظر: الأخفش، معاني القرآن، ج57/1. وانظر أيضًا: ابن منظور، **اللسان**، ج194/1(وضأ). الجوهرّي، **الصّحاح**، ج81/1(وضأ). الاستراباذّي، رضي الّدين محّمد بن الحسن (ت686هـ)، (1402–1982) **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادّي صاحب خزانة الأدب، حقّقها وضبط غريبها وشرح مـ بهما محّمد نور الحسن ومحّمد الزقراف ومحّمد محيي الّدين عبد الحميد، دار الكتب العلمّية ، بيروت–لبنان، ج159/1.

(5) الأخفش، معاني القرآن، ج57/1. وانظر: ابن منظور، **اللسان**، ج194/1، (وضأ).

– بلغته الأولى، وإنْ كانت إحدى اللفظتين أكثَر في كلامه من الأخرى، فأخْلَق الأمر به أنْ تكون القليلةُ الاستعمال هي الطارئة عليه،والكثيرةُ هي الأولى الأصلية.[1]

2.5.2 الشذوذ في صيغة َمفْعل

المجيء: الإتيان، يقال: جاء يجيء جَيْئةً ، وهي من بناء المرّة الواحدة، إلّا أنّها ُوضعت موضع المصدر، مثل: الرَّجفة والرَّحمة، والاسم الجِيْئةُ–بالكسر–، وتقول: جئت َم جيئًا حسنًا، وهو شاذّ؛ لأنّ المصدر من (فَعَل) (يَفْعِلُ) (مَفْعَل–بفتح العين–)، وقد شذّت منه حروف على َمفْعِل، كالمجيء، والَمعِيش، والَمكيل، والَمصير، والَمسير، والَمحيد، والَمميل، والَمقيل، والَمزِيد، والَمعيل، والَمبِيع، والَمحيص، والَمحيض.[2]

فالقياس في هذا الفعل أنْ يأتي على (مَفْعَل) بفتح العين، وعندها يختلط هذا الوزن–وهو وزن المصدر– بوزن الاسم، إذا كان مجردا عن السياق فكانت المخالفة بين الاسم والمصدر بكسر العين في المصدر.

فابن السّكّيت أجاز ذلك، حيث قال:"لو فُتِحَا جمعيًا في اسم الزمان والمكان، وفي المصدر الميمّي ، أو كُسِرا معًا فيهما–أيْ في الاسم والمصدر– لجاز؛ لقول العرب: المعاش والمعيش. يريدون بكل واحد المصدر.[3]

وبهذا تكون التداولية هي المعيار ماً دام اللفظ يؤدي المعنى، فلا بأس أنْ يخرج بعض الألفاظ على ضوابط النّحاة وأقيستهم.

كما حملها بعضهم على لغة بعض الأقوام ممن يؤثرون الياء والكسر على غيرهما.[4] ويعزز هذا قول عبد الصبور شاهين، حين قال:" إنَّ الياء من خصائص النطق الحضريّ، كما أنَّ الكسرة كذلك."[5] أّما من نطق بـ(مَفْعَل) فقد نشد القياس.[6]

---

(1) انظر: ابن جنّي، **الخصائص**، ج373/1.

(2) انظر: الجوهريّ، **الصّحاح**، ج44/1(جيأ). الصّغانّي، **العباب**، 69(الهمزة) (جيأ). ابن منظور، **اللسان**، ج52/1(جيأ). السّيوطّي، **المزّهر**، ج184/1. الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، (1411–1990) **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الأولى، ج186/1.

(3) انظر: الفيوميّ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، ج700/2

(4) الرفايعة، **ظاهرة الشذوذ في الصّرف العربّي**، 197.

(5) شاهين، عبد الصّبور (ت2010م)، (1400–1980) **المنهج الصوتّي للبنية العربّية رؤية جديدة في الصّرف العربّي** ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت،190.

(6) الرفايعة، **ظاهرة الشذوذ في الصّرف العربّي**، 197.

3.5.2 شذوذ التحريك والتسكين

لقد شذّ التحريك والتسكين في (شنآن)، فالشّناءة –بالفتح والمد–: البغض. وقد شنأتُه وشَنِئتُه شَنْأ وشِنْأ وشُنْأ وَمَشْنأ وشنآنًا –بالتحريك– وشَنْآنا بالتسكين، وقرأ نافع في رواية إسماعيل وابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر: بالتسكين، والباقون بالتحريك، وهما شاذان، فالتحريك شاذٌ في المعنى؛ لأنَّ فَعَلان إنَّما هو من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضربان والخفقان، والتسكين شاذٌ في اللفظ؛ لأنَّه لم يجئ شيء من المصادر عليه.[1] قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾.[2]

قال أبو حيان في تفسير ذلك:" وقرأ النّحويان وابن كثير، وحمزة، وحفص، ونافع: (شَنَآن) بفتح النّون. وقرأ ابن عامر وأبو بكر بسكونها، ورُويتْ عن نافع. والأظهر في الفتح أنْ يكون مصدرًا، وقد كثر مجيء المصدر على (فَعَلان)، وجوّزوا أن يكون وصفًا، وفعلان في الأوصاف موجود، نحو قولهم: حمار قَطَوان، أيْ: عسير السير، وتيس عَدَوان كثير العدو، وليس في الكثرة كالمصدر."[3]

6.5.2 شذوذ التّصغير

عند مطالعة العباب والنّظر في مسائل التّصغير وجدنا بعض الألفاظ التي جاء تصغيرها مخالفًا لقواعد التّصغير، ومن ذلك قول الصّغانيّ في تصغير كلمة (إنسان): وتقدير إنسان فِعلان، وإنّما زِيْدَ في تصغيره ياء كما زيدت في تصغير رجل، فقيل: رُويجل. وقال قوم: أصله إنْسِيَان –على إفعلان– فحذفت الياء استخفافًا؛ لكثرة ما

---

(1) انظر: الصّغانيّ، **العباب**، 117(الهمزة) (شنأ). الجوهريّ، **الصّحاح**، ج57/1(شنأ). والفيروزآباديّ، مجد الدّين محمّد بن يعقوب (ت817هـ)، (1416–1996) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز**، تحقيق محمّد علي النجّار، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، الطّبعة الثالثة، ج348/3. فخر الدّين الطريحي، **تفسير غريب القرآن**، ج41/1.

(2) سورة **المائدة**، آية2.

(3) الأندلسّي، أبو حيّان، **تفسير البحر المحيط**، ج436/3–437.

يجري على ألسنتهم، فإذا صغّروه ردّوها؛ لأنَّ التّصغير لا يكثر، واستدلوا عليه بقول ابن عباس –رضي الله عنهما– أنَّه قال: إنّما سُمّي إنسانًا؛ لأنَّه عُهد إليه فنسي.[1]

فالرأي الأوّل القائل بأنَّ تصغير إنسان إنيسيان؛ لأنَّ أصله إنسيان على وزن إفعلان، هو رأي الكوفيين، والرأي الثاني القائل بأنَّ أصله من الإنس، فوزنه فعلان، فهو رأي البصريين.[2]

وفي حديث ابن صياد: قال النّبي –صلّى الله عليه وسلّم– ذات يوم: انطلقوا بنا إلى أُنيسيان قد رأينا شأنه، وهو تصغير إنسان جاء شاذًا على غير قياس، وقياسه أُنيسان.[3]

ومن شواذ التّصغير زيادة (الواو) في بنية الاسم المصغر على غير قياس، ومن ذلك قول الصّغانيّ في تصغير رجل رُويجل.[4]

قال سيبويه: وليس يكون ذا في كلّ شيء إلّا أن تسمع منه شيئًا، كما قالوا رويجل فحقروا على راجل، وإنّما يريدون الرَّجل.[5] وعللّ سيبويه هذا الشذوذ بكثرة الاستعمال.[6]

ويرى ابن جنّي أنَّ تصغير رجل على رويجل عائد إلى من وزن (فَعُل) إلى وزن (فاعل)، فقال: رويجل فهذا ليس بتحقير رجل، ولكنّه نقله من (فَعُل) إلى (فاعل) فصار إلى راجل ثم حينئذٍ قال في تحقيره رويجل.[7]

ومن غير المستبعد أن تكون علّة الشذوذ هنا لغرض دفع اللبس في التّصغير بين لفظي (رَجُل) و(رَجَل) بمعنى المشي في السّفر مفردًا؛[8] لأنَّ تصغير اللفظتين في القياس –رغم اختلاف الدلالة– (رُجيل) فلما استوت الصيغة الصّرفيّة فيهما في

---

(1) الصّغانيّ، **العباب**، السّين 23 (أنس).
(2) الصّبان، **حاشية الصّبان على شرح الأشمونيّ**، ج210/4.
(3) ابن منظور، **اللسان**، ج11/6 (أنس).
(4) الصّغانيّ، **العباب**، السّين 23 (أنس).
(5) سيبويه، **الكتاب**، ج486/3.
(6) سيبويه، **الكتاب**، ج486/3.
(7) ابن جنّي، **الخصائص**، ج119/3.
(8) ابن منظور، **اللسان**، ج271/11(رجل).

التّصغير مالوا إلى الشذوذ في تصغير رجل فقالوا (رويجل)، لأجل التفريق بين الدلالتين.[1]

6.2 شذوذ التخفيف

قال الصّغانّي:" وأَحْسَسْتُ به أيْ أيقنت به، وربَّما قالوا: أَحَسْتُ به، فألقوا إحدى السّينين استثقالًا، وهو من شواذّ التخفيف، وكان أبو عبيدة يروي قول أبي زبيد: أَحَسْنَ به، وأصله أَحْسَسْنَ."[2]

وكما يخفّفون أَحْسَسْت إلى أَحَسْتُ، فإنَّهم يبدلون مكان السين ياءً فيقولون: أَحْسَسْتُ بالشيء إِحْسَاسًا وأَحْسَيْتُ به.[3] أما أَحَسْتُ بالشيء بسين واحدة فعلى الحذف كراهّية إلتقاء المثلين.[4]

أّما سيبويه فذكر هذا تحت باب ما شذّ من المضاعف، حيث قال:" وذلك قولهم: أَحَسْتُ، يريدون: أَحْسَسْتُ، وأَحَسْن، يريدون: أَحْسَسْنَ. وكذلك تفعل به في كلّ بناء تبني اللام من الفعل فيه على السكون، ولا تصل إليها الحركة، شّبهوها بأقَمْتُ؛ لأنّهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة. فإذا قلتَ لم أُحِسَّ لم تحذف؛ لأنَّ اللام في موضع قد تدخله الحركة، ولم يُبْنَ على سكون لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها. ألا ترى أنَّ الذين يقولون لا تَرُدَّ يقولون رَدَدتُ، كراهيةً للتحريك في فَعَلتُ، فلّما صار في موضعٍ قد يحركون فيه اللام من رددتُ أثبتوا الأولى؛ لأنَّه قد صار بمنزلة تحريك الإعراب إذا أدرك، نحو: يَقول وَيبيع، وإذا كان في موضع يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك، حذفوا؛ لأنّه لا يلتقي ساكنان. ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خِفْتُ وليس هذا النّحو إلّا شاذّاً والأصل في هذا عربيٌّ كثير. وذلك قولك: أَحْسَسْتُ وَمَسِسْتُ وظَلِلْتُ.[5]

---

(1) عطية محّمد عطية عبد الله، **الشاذّ في النّحو والصّرف**، رسالة دكتوراه، جامعة أّم درمان الإسلامّية، ص272.

(2) الصّغانّي **العباب**، 97(السين) (حسس).

(3) انظر: الزبيديّ، **تاج العروس**، ج540/15(حسس).

(4) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج540/15(حسس).

(5) سيبويه، **الكتاب**، ج421/4-422.

فالحذف في أَحْسَسْت لا يكون فيه لبس ولا يغيّر معنى الكلمة، وبهذا صار الحذف طلبًا للخفّة.

ومن الألفاظ التي ذكرها الصّغانيّ وجاءت بتخفيفٍ شاذٍّ، قولهم: مِسْتُ الشيء في مَسِسْتُ الشيء، فيحذفون السين الأولى، ويحولون كسرتها إلى الميم، ومنهم مَنْ لا يُحوِّل، ويترك الميم على حالها مفتوحة. وهو مثل قوله تعالى: ﴿فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾[1]– تُكسر الظّاء وتفتح– وأصله (ظَلَلْتُم) ، وهو من شواذ التخفيف، قال أوس بن مَغْراء السّعديّ:[2]

مَسْنا السَّماءَ فَنِلْناها وطالَهُمُ ... حتى رَأَوا أُحُداً يَهْوِي وثَهْلانا
وكَلَّ مَنْ تَبِعَ الإِسْلامَ تابِعُنا ... وكُلُّ مَن خالَفَ الإِسْلامَ يَخْشانا

ومن الكلمات المشابه لذلك قولهم: هممتُ بذلك وهَمْتُ، وودِدْتُ ووَدَدْتُ ووَدْتُ في أنّك فعلت ذاك.[3]

8.2 ما جاء على (فَعْلُول)

ذكر الصّغانيّ (صَعْفُوق) –بفتح الصّاد– نادرًا في معجمه.[4] ومعنى صعفوق: قرية باليمامة، واللئيم من الرّجال. وندرة هذه الكلمة؛ لأنه لم يُسمع على هذا الوزن غير

---

(1) سورة **الواقعة**، آية 65.

(2) الصّغانيّ، **العباب**، 426–427 (السين) (مسس). وانظر أيضًا: المبرِّد، أبو العبّاس محمّد ابن يزيد الأزديّ (ت285هـ)، (1999) **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج245/1. وابن منظور، **اللسان**، ج218/6 (مسس).

(3) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلميّ (ت207هـ)، **معاني القرآن الكريم**، بيروت، الطّبعة الثانية1983،ج191/2.

(4) الصّغانيّ، **العباب**، 257(السين) (عبدس).

صَعْفُوق.[1] فكل ما جاء على وزن (فُعْلُول) مضموم الأوّل، مثل: بُهْلُول، إلّا حرفًا جاء نادرًا هو صَعْفُوق.[2]

وقد أخرجها بعضهم من دائرة النّادر بضمِّ أوّله (صُعْفُوق).[3] وهذا رأي ضعيف؛ فذكرت بالفتح في المضان اللغويّة، وهي نادرة. فالنّادر هو: البناء الذي لم يُسمع على مثاله إلّا ألفاظٌ محدودة، ولم يحكم بشذوذها أو مخالفتها للقياس.

ولقد أنكر سيبويه (فَعْلُول)، حيث قال: "وليس في الكلام (فَعْلُول) بفتح الفاء وتسكين العين، وإنما يجيء على (فُعْلُول) نحو: هُذْلُول، وعُصْفُور."[4]

وقال السّيوطّي:" ليس في كلامهم (فَعْلُول) بفتح الفاء إلّا صَعْفُوق بلا خلاف، وهو من موالي بني حنيفة، وزَرْنُوق بخلاف، وذلك في لغة حكاها أبو زيد واللحيانّي في نوادره، والثاني مشهور فيه الضّم، والزُّرنوقان: العمودان، ينصب عليهما البكرة، أمّا (فُعْلُول) بالضمِّ فكثير."[5]

فالصّغانّي في ذكره لهذا الوزن في معجمه نراه يصحّح أقوال من سبقه، فيردّ على من يفتح العين في (عُبُوس) أنّه غير جائز؛ لأنَّ هذا جاء على الوزن، فإذا استند القائل على قولهم (صَعْفُوق)فهي نادرةٌ ، لا يقاس عليها.

9.2 إتمام واو مفعول وحذفها

يطّرد بناء اسم مفعول في الثلاثّي المجرد على (مفعول) وهذا الاطّراد في جميع أبواب الفعل الصّحيح والمعتل إلّا الأجوف من هذه الأفعال، فإنّه تحذف الواو

---

(1) الاستراباذيّ، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج6/4. الحمويّ، شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت ابن عبد الله الحمويّ الروميّ البغداديّ (ت626هـ)، (1404–1984)، **معجم البلدان**، دار صادر ، بيروت، ج407/3.

(2) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج180/3–181(صعفق).

(3) ابن منظور، **اللسان**، ج200/10(صعفق). وانظر: الاستراباذيّ، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج11/1.

(4) سيبويه، **الكتاب**، ج276/4.

(5) السّيوطّي، **المزهر**، ج63/2.

في بناء مفعول، في رأي الخليل، وتحذف عين الفعل، وتقلب واو البناء ياءً في اليائّي، في رأي الأخفش الأوسط، نحو: مقول، ومبيع. أّما الواو الذاهبة في رأي الخليل وسيبويه في (مقول) و(مبيع) هي واو مفعول لالتقاء الساكنين، وقد خالفهم الأخفش في أنَّ الذاهبة هي عين الفعل.(1)

ويميل الباحث إلى رأي الأخفش في ذهاب عين الفعل؛ لأّن ما جيء به لصيغة ما–واو مفعول– فالأُولى به عدم حذفه ، وحذف عين الفعل التي لا تغير في دلالة الكلمة.

ومن هذه الكلمات (مدووف) اسم مفعول من داف يدوف، قال الصّغانّي: الدَّوف: الخلط والبلّ، يقال: دُفْتُ الدَّواء وغيره: أيْ بللته بالماء أو بغيره، فهو مَدُوف ومَدْووف: أيْ مبلول، ويُقال مسحوق. وليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتّمام إلّا حرفان: مِسْك مدووف، وثوب مصوون، فإنَّ هذين جاءا نادرين، والكلام مدوف ومصون، وذلك لثقل الضّمة على الواو، والياء أقوى على احتمالها، فلهذا جاء ما كان من بنات الياء بالتّمام والنقصان، نحو: ثوب مخيط ومخيوط.(2)

أّما الشاذّ في هذا البناء فهو عدم حذف واو مفعول أو عين الفعل، أيْ ما جاء تامًا من معتل العين، نحو: مسك مدووف، وثوب مصوون.

وقد أقّر ابن السّكّيت استعمالها، ولم يحكم عليها بالشذوذ أو خروجها عن القياس، ولكن حكم بقلتها؛ لأّنه لم يسمع غيرها، والكلام مَدُوف ومَصُون.(3)

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج363/2. ابن جّني، أبو الفتح عثمان بن جّني الموصلّي (ت392هـ)، (1960) **المنصف شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنّي**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبّي، القاهرة. ج287/1 وما بعدها.

(2) الصّغانّي، **العباب**، 192(الفاء) (دوف). وانظر أيضًا: الجوهرّي، **الصّحاح**، ج1361/4(دوف). ابن منظور، **اللسان**، ج298/7(دوف). الزبيدّي، **تاج العروس**، ج2801/19(دوف). ابن السّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحق (ت244هـ)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق أحمد محّمد شاكر وعبد السّلام محّمد هارون، دار المعارف، مصر، ج164/1.

(3) ابن السّكّيت، **إصلاح المنطق**، 164.

لقد عدّ ابن جنّي ما جاء منها شاذّاً في القياس والاستعمال، وزاد عليهما رجل معوود من مرضه، وفرس مقوود، وقول مقوول.[1]

أمّا المبرِّد فقد أجاز إتمام (مفعول) من ذوات الواو، وأخرج هذه الكلمات من دائرة النّادر والشاذّ؛ لأنّها ليست بأثقل من: سرت سوورًا، وغرت غوورًا؛ لأنّ في (سوور) و(غوور) واوين وضمتين، وليس في (مصوون) مع الواوين إلّا ضمّة واحدة،[2] وبهذا رفض المبرِّد أنْ تكون هذه الألفاظ نادرة، وحملها على غيرها من المسموع.

وإتمام الواو لغة لبني تميم، وممّا سُمع، قولهم: مبيوع، ومخيوط، ومزيوت، ومطيوب، ومديون، ومغيوم، وعلى الأخيرة قول علقمة الفحل:[3]

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ ... يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

ولقد علّل عبد الفتّاح الحموز إتمام واو مفعول بأنّها تحقيقٌ لأمن اللبس بين اسم المفعول واسم المكان في هذه المسألة. " إذ يعدُّ مبيع ومَسِيل ومَصير أسماء مفعولين وأمكنة. أمّا مصوون وأضرابه ممّا يُصاغ من واويّ العين فيتراءى لي أنَّ التصحيح فيها –على الرغم من توافر الثّقل– يعود إلى تحقيق أمن اللبس بين اسم المفعول و(مَفعل) لو رُحْنا نصوغه من أفعالها."[4]

وقد جاء تفسير اللغويين القُدامى لهذه المسألة، فيما يدور في فلك المظهر اللهجيّ لقبيلة تميم، أمّا المحدثون فقد ذهبوا في تفسير هذه الظاهرة مذاهب شتّى، إذ يرى إبراهيم السامرائيّ أنَّ مجيء مفعول مُتمما، دليل على أنّه من البقايا اللغويّة القديمة التي تتسم بها المرحلة السابقة.[5]

---

(1) ابن جنّي، **الخصائص**، ج98-99.

(2) المبرِّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد الأزديّ، (1999) **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج103/1. وانظر أيضًا: ابن جنّي، **المنصف**، ج285/1.

(3) انظر: ابن جنّي، **المنصف**، ج285/1-286. وانظر: العينيّ، **شرح المراح**، 227.

(4) الحموز، **ظاهرة التغليب في العربيّة**، 139.

(5) السامرائي، **فقه اللغة المقارن**، 44.

وقال أيضًا:" ويبدو لي أنَّ هذه المسألة تُحمل على النظير، فالذين أتموا اسم المفعول من الفعل الأجوف، إنَّما طردوا الباب على وتيرة واحدة؛ إذ حملوا الأجوف على الصحيح من الأفعال عند إتمام اسم المفعول."[1]

10.2 من الكلمات النادرة: الجَوْزَل؛

قال الصّغانيّ:" الجوزل: السّم قال أبو عبيدة:لم يُسمع الجوزل إلّا في شعر ابن مقبل. حيث قال:

إذا الْمُلْوِياتُ بالْمُسوحِ لَقِينَها .. سَقَتْهُنَّ كأساً مِن رَحِيقٍ وجَوْزَلا[2]

ومن معاني الجوزل أيضًا: فرخ الحَمام، والجَوْزَل من النوق: التي إذا أرادت المشي وقعت من الهزال.[3]

وعند تتبع هذه الكلمة نجد أنَّ أصحاب المعجمات اللغوّية اكتفوا بذكر معنى الجوزل، وشاهدها بيت ابن مقبل، وإنْ دلَّ هذا على شيء إنَّما يدل على قلّة سماعهم بهذه الكلمة، ومن هنا كانت ندرتها.

---

[1] الرفايعة، **ظاهرة الشذوذ في الصّرف العربّي**،212.

[2] الصّغانّي، **العباب**، 196(الفاء).

[3] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج1655/4(جزل). ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ)، (1421−2000) **المحكم والمحيط الأعظم** ، تحقيق عبد الحميد هنداويّ، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت−لبنان، الطّبعة الأولى، ج294/7. ابن سيده، **المخصص**، ج323/2. ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، (1399−1979) **مقاييس اللغة** ، تحقيق وضبط عبد السّلام محمّد هارون، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتوزيع، ج454/1(جزل). ابن منظور، **اللسان**، ج110/11(جزل).

* واكتفى الصّغانّي بذكر بعض الكلمات أنَّها نادرة، مثل: تصدّى له، وتصدّع له، وتصدأ له: أي تعرض له. وأوكأت عليه: أي توكأت. ورجل جِفْس وجَفِس. ويتحدث الفقْعَسِيَّة. وحلف فلان على العَيسة والعميسّية: أي على يمين غير حقٍّ.وانْهَدَغت الرُّطبة: أي انْفَضَخت. وشعر مُقْلَهِفٌّ: أي مرتفع جافل. ويقال سمعت كدفتهم، وهي الصوت تسمعه من غير معاينة. وما أدري أين نَقَسَ وأين نُقِسَ به، أي أين ذهب وأين ذُهِبَ به. وما أدري أين طسَّ ولا أين دسَّ ولا أين طَسَّم ولا أين طَسَ ولا أين سَكَعَ :كلّه بمعنى أين ذهب. وأسلفته كذا: أي أقرضته، وأطلفته كذا: أيْ: وهبته.

− ومن مواطن الشذوذ عند الصّغاني في معجمه، قولهم: أملأه الله فهو مملوء. وقولهم: يَبِس بالكسر. وقولهم: رجل مضعوف والقياس مُضْعَف. وقولهم: نَشُفَ نُشُوفًا، والقياس نَشْفًا.

الفصل الثالث
من الظواهر النّحويّة والصّرفيّة

1.3 القضايا النّحويّة

1.1.3 الممنوع من الصّرف

اهتمَّ الصّغانيّ بقضيّة الصّرف ومنعه، فكان يذكر هذه القضيّة في كثير من المواد اللغويّة، إنطلاقًا من منهجه في التنويه بالمسائل اللغويّة ومعالجتها في معجمه، ومن المسائل التي اهتمَّ بها:

الصّرف ومنعه في أسماء المدن

لقد قسّم العلماء أسماء الأماكن والبلدان من حيث الصّرف وعدمه إلى قسمين: القسم الأوّل: يضمّ الأسماء التي فيها علامة تأنيث، وتنقسم هذه الأسماء إلى: الأسماء التي تبدأ بـ(ألف ولام)، مثل: الكوفة، والمدينة، والبصرة، وهذا القسم مصروف. والأسماء التي تخلو من الألف واللام، مثل: مكّة. فهذه الأسماء ممنوعة من الصّرف.[1]

أمّا القسم الثاني: فيضمّ الأسماء التي تخلو من علامة تأنيث، والغالب فيها أنْ تكون مؤنّثةً للبقعة،وقد يُذَكَّر نظرًا للمكان.[2]مثل: العراق، اليمن، وحلب.

قال الصّغانيّ في (واسط): ومن أسماء البلدان التي يجوز فيها الصّرف وعدمه: واسط: وهو بلد سُمّي بالقصر، الذي بناه الحجّاج بين الكوفة والبصرة، وهو مذكّر مصروف؛ لأنَّ أسماء البلدان الغالب عليها التأنيث وترك الصّرف، إلّا منًى، والشّأم،

---

[1] انظر: ابن عصفور الإشبيليّ، أبو الحسن عليّ بن مؤمن بن محمّد بن عليّ (ت669هـ)، (1419–1998) **شرح جمل الزّجاجيّ**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه فوّاز الشّعار، إشراف إميل بديع يعقوب، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى، ج2/ 237 ـ 240.

[2] انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزّجاجيّ**، ج2/ 237 ـ 240.

والعِراق، وواسِطًا، ودابِقًا، وفَلْجًا، وهَجَرًا، وقُبَاءً، فإنَّها تذكّر وتصرف، ويجوز أنْ تريد بها البقعة أو البلدة فلا تصرفه،[1] قال الفرزدق يرثي عُمر بن عبد الله بن مَعمر:

منهنّ أيامُ صِدْقٍ قَدْ بُليتَ بها أيّام واسطَ والأيَّامُ مِنْ هَجَرا[2]

هكذا أنشده بعض من صنَّف في اللغة، شاهدًا على ترك الصّرف في هجر، والرواية: أيام فارس، والبيت من أبيات الكتاب. وقال أبو حاتم: فأمّا (واسط) هذا البلد المعروف فمذكّر؛ لأنّهم أرادوا بلدًا واسطًا، فهو مصروف على كلّ حال.[3]

وواسط هذه تطلق على عدَّة مواضع، أشهرها (واسط) العراق، و(واسط) نجد،[4] فـ(واسط) العراق سمِّي بذلك؛ لأنَّه مكان متوسط بين البصرة والكوفة، فالأغلب فيه التذكير، فلذلك صُرِف. قال سيبويه: "أمَّا (واسط) فالتَّذكير والصّرف أكثر، وإنّما سمِّي واسطًا؛ لأنَّه مكان وسط البصرة والكوفة، فلو أرادوا التأنيث قالوا واسطة، ومن العرب من يجعلها اسم أرض، فلا يصرف".[5]

والأصل في (واسط) أنّه صفة غلبت، وكان ينبغي أنْ تكون فيه بالألف واللام، كالصّفات الغالبة، إلّا أنّها حُذفتْ منها،[6] كما حُذفتْ الألف واللام من كلمة(النّابغة) من قول مسكين الدّارمي:[7]

وَنابغةُ الجَعْدِي بالرَّمْلِ بيتُه عليه صَفِيحٌ مِنْ رُخام مُرصَّعُ

---

[1] الصّغانيّ، **العباب**، 223،(الطاء) (وسط).

[2] الفرزدق، **ديوانه** ، شرحه وضبطه وقدّم له علي فاعور، دار الكتب العلميّة، بيروت –لبنان، الطّبعة الأولى 1407هـ –1987م، ص 208. وفي الديوان أيام فارسَ.

[3] الصّغانيّ، **العباب**، 223، (الطّاء) (وسط). وأراد بأيام فارس: يوم اصطخر، استشهد به أبوه وحُسن فيه بلاء عمر، وصبره، ويوم هجر: يوم أبي فُديكٍ الخارجيّ.

[4] الحمويّ، **معجم البلدان**، ج435/4.

[5] سيبويه، **الكتاب**، ج243/3.

[6] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج244/3. المبرِّد، **المقتضب**، ج358/3. ابن عصفور، **شرح جمل الزّجاجيّ**، ج239/2.

[7] مسكين الدراميّ، ربيعة بن عامر بن أُنيف (ت89هـ)، **ديوانه**، تحقيق كارين صادر، دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى 2000، ص 67.

فيرى سيبويه أنَّ الأكثر هو الصّرف، مع جواز المنع، على جعلها اسم الأرض أو البقعة، وعلى ذلك المبرِّد،(1) وأبو علي الفارسّي(2) والصّغانّي(3) وابن عصفور،(4) وغيرهم.

وقد ذكر صاعد البغداديّ رأيًا واحدًا، وهو الصّرف في (واسط). واستشهد بقول رويشد الطّائّي:(5)

فَقُرى العِراقِ مَسيرَ يومٍ واحدٍ   فالبصرتانِ فواسطٌ تكميلُهُ

فالصّرف والتّذكير على تأويل المكان أو البلد، أمَّا المنع والتأنيث فهو على تأويل البلدة أو البقعة .

والذي أراه في صرف واسط أو منعها، أنَّه يجوز فيها الصّرف والمنع، وهذا ما ذهب إليه سيبويه وبقّية النُّحاة، سواء (واسط) نجد أو (واسط العراق). فلا داعي لتحديد منطقة بعينها دون منطقة أخرى لها الاسم نفسه بالصّرف أو عدمه،(6) حتّى لا يصبح الأمر متشعبًا، فالاطّراد في هذا المجال أولى. ولا أظنُّ أنَّ هناك سببًا لاشتراط القلّة أو الكثرة في المنع، لا سيَّما أنَّ المنع وعدمه جائزان.

وقد علّل الصّغانّي الصّرف ومنعه في قوله تعالى: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾،(7) بأنَّه يجوز فيها الصّرف ومنعه، ولكلِّ رأي من هذه الآراء تعليله، فمن لم يصرف فلأنَّه

---

(1) المبرِّد، **المقتضب**، ج3/358.

(2) انظر: الفارسّي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، **المسائل العضديات**، تحقيق علي جابر المنصوريّ، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربيّة، بيروت، الطّبعة الأولى 1406-1986م، ص 152.

(3) الصّغانّي، **العباب**، 223،(الطاء) (وسط).

(4) انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزّجاجّي**، ج2/ 239.

(5) صاعد البغداديّ، أبو العلاء صاعد بن الحسن الربعّي البغداديّ (ت417هـ)، **كتاب الفصوص**، تحقيق عبد الوهاب التازيّ سعود، الطّبعة الأولى 1413-1993، ج1/37.

(6) السجستانّي، أبو حاتم سهل بن محّمد (ت255هـ)، (1418-1997) **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق حاتم صالح الضامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دار الفكر، الطّبعة الأولى، ص201. صاعد البغداديّ، **الفصوص**، ج1/36-37.

(7) سورة **النّمل**، آية 22.

اسم مدينة، ومن صرف؛ فلأنَّه اسم للبلد، فيكون مذكَّرًا سُمي به مذكّر.[1] وربَّما كان ذلك من باب الإتباع.

وكان القّراء يقرؤون: (من سبأٍ) بالجرِّ والتنوين، على أنَّه مصروف، على تأويله بمذكّر، وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ بالفتح من غير تنوين، على أنَّه ممنوع من الصّرف، فعلى تأويله بمؤنث.[2]

ومن الشواهد الشّعرّية في الصّرف، قول النّابغة الجعديّ:[3]

أَضْحَتْ يُنَفِّرُها الوِلْدانُ مِنْ سَبَأٍ   كأَنَّهُمْ تَحْتَ دَفَّيْها دَحارِيجُ

الصرف ومنعه في كلمة (الخالفة)

ومن المواضع التي ورد فيها الصّرف ومنعه، قولهم: ما أدري أيُّ خالفةَ هو: أيْ: أيُّ النّاس هو، وهي غير مصروفةٍ للتأنيث والتعريف، وهذا المعنى على هذه الكلمة، ألا ترى أنَّك فسّرتها بالنّاس، وهذا قول الفرّاء. وقال غيره: ما أدري أيُّ خالفةٍ هو، وأيُّ خافيةٍ هو-مصروفتين-.[4] وقد ذكرها الأزهريّ بالمنع،[5] وذكر فيها الفيروزآباديّ الصّرف ومنعه.[6]

ومعنى الخالفة: النّاس، فأدخل عليه الألف واللام. وترك الصّرف؛ لأنَّه أريد به المعرفة؛ لأنه كان واحدًا فهو موضع جماع، يريد أيُّ النّاس هو، كما يقال أيُّ تميمٍ هو وأيُّ أسدٍ هو. ولم يذكر ابن منظور أنَّها تأتي مصروفة.[7]

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، 110، (الهمزة) (سبأ).

(2) الأنباريّ، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين**، ج410/2.

(3) النابغة الجعديّ (ت50هـ)، **ديوانه**، جمعه وحقّقه وشرحه واضح الصمد، دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى، 1998، ص50.

(4) الصّغانّي، **العباب**، 165،(الفاء) (خلف).

(5) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج172/7(خلف).

(6) الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، ج807/1(خلف).

(7) ابن منظور، **اللسان**، ج96/9(خلف).

وقد انقسم العلماء إلى فريقين في الصّرف ومنعه في هذه الكلمة، فالفريق الأَّول: يقول: إنَّه ممنوع من الصّرف، مثل: الأزهريّ،[1] وسبب المنع عندهم التأنيث والتعريف.

والفريق الثاني: قال: إنَّ الصّرف ومنعه جائز، ومهنم: الصّغانيّ،[2] والفيروزآباديّ،[3] وسبب الصّرف عندهم؛ أنَّهم أخذوا معنى الكلمة وهو (النّاس)، فلذلك عدّوها مصروفة، ومنع الصّرف بأنَّهم أخذوا الكلمة نفسها (خالفة) فلذلك منعت من الصّرف.

فالصّغانيّ يأخذ رأيا وسطًا بين هذه الآراء، فيجيز الصّرف ومنعه في هذه الكلمة، وهو عند ذكره للمسألة يورد آراء غيره من العلماء فيها، حتّى يغني مَنْ يستعين بمعجمه. وإنْ كان هناك آراء أخرى لا توافق رأيه، فإّنه لا يتردد في ذكرها.

2.1.3 زيادة حرف الجر الكاف

قال الصّغانيّ:" والكاف حرف جرٍّ للتشبيه، وقد تقع موقع الاسم فيدخل عليها حرف الجر؛[4] كما قال امرؤ القيس يصف فرسًا:[5]

ورُحْنا بِكابنِ الماء يُجْنَبُ وسْطَنا   تَصَوَّبُ فيه العَيْنُ طَوراً وتَرْتَقي

دخل حرف الجر (الباء) على (الكاف) في قوله: (بِكابن).

وقال خِطَامُ الريح المُجاشِعيُّ:[6]

وصالياتٍ ككما يُؤْثْفَيْنْ

---

[1] الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج172/7(خلف).

[2] الصّغانيّ، **العباب**، 165(الفاء) (خلف).

[3] الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، ج807/1(خلف).

[4] الصّغانيّ، **العباب**، 555، (الفاء) (كوف).

[5] امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ (ت565م)، **ديوانه**، ضبطه وصحّحه مصطفى عبد الشافي، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت–لبنان، الطّبعة الخامسة 1425–2004، ص107.

[6] الصّغانيّ، **العباب**، 555، (الفاء) (كوف).

ودخل الحرف الجر (الكاف) على (الكاف) في قوله: (ككما).

وللعلماء عدّة آراء في ذلك. فقد عدَّ سيبويه ذلك للضرورة الشّعريّة، فجعلوها بمنزلة (مثل)، قال الراجز – وهو حُميد الأرقط:[1]

فصُيَّروا مثل كعصفٍ مأكول

وقد ذهب الأخفش، والفارسّي، وتبعهما ابن مالك، في أنّها تكون اسمًا في الكلام، وقد كَثُرَ جرّها بالباء، وعلى، وعن، وأضيف إليها وأسنَد، فاعلةً ومبتدأةً ومفعولةً ، ولكن هذا في الشّعر.[2] وقد جُرَّت بـ(على) في قول ذي الرّمّة:[3]

أَبِيتُ على مَيٍّ كئيبًا وَبَعْلُها على كالنَّقا مِن عالجٍ يَتَبَطّحُ

وقال المبّرد عن الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[4]: إنَّ الكاف زائدة مؤكَدة.[5] فلو كانت الكاف محذوفة من قوله تعالى، لكان ذلك ينفي المثل الذي يكافئ الله، وهو بذلك يثبت مثلًا لله تعالى، ولكن وجود الكاف ينفي المماثلة عن الله تعالى، كأنّه قيل: ليس هناك شيء يشبه أن يكون مثلًا لله فضلًا عن أن يكون مثلًا له على الحقيقة.

وقال ابن جنّي:" إنَّ كاف الجّر قد تكون مرّة اسمًا ومرّة حرفًا، فإذا رأيتها في موضع تصلح فيه لأن تكون حرفًا، فجوِّز فيها الأمرين، وذلك نحو قولك زيد كعمرو، فقد تصلح أنْ تكون الكاف هنا اسمًا، كقولك زيد مثل عمرو، ويجوز أنْتكون حرفًا كقولك زيد من الكرام، فكما أنَّ (من) حرف جرٍّ وقع خبرًا عن المبتدأ، فكذلك الكاف تصلح أنْ تكون حرف جر، فإذا قلت: أنت كزيد، وجعلت الكاف اسمًا فلا ضمير فيها،

---

(1) ابن أم قاسم المراديّ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، ج762/2.

(2) البغداديّ، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، (1418–1997) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الرابعة، ج167/10.

(3) ذو الرّمّة، غيلان بن عقبة (ت117هـ)، **ديوانه** ، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت –لبنان، الطّبعة الأولى 1415–1995، ص45. ورواية البيت في الديوان (أبيت على مثل الأشافي وبعلُها–يبيتُ على مثل النَّقا يتبطّحُ.

(4) سورة **الشورى**، آية 11.

(5) المبّرد، **المقتضب**، ج418/4.

كما أنّك إذا قلت أنت مثل زيد، فلا ضمير في مثل، كما لا ضمير في الأخ ولا الابن إذا قلت أنت أخو زيد، وأنت ابن زيد، وقال أيضًا: اعلم أنَّ هذه الكاف التي هي حرف جار، كما كانت غير زائدة، فقد تكون زائدة مُؤكَدة، بمنزلة الباء في خبر ليس، وما، ومن، وغير ذلك من حروف الجرّ، وذلك نحو قوله عزَّ وجلّ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1]، تقديره –والله أعلم– ليس مثله شيء، فلا بدَّ من زيادة الكاف، ليصحّ المعنى؛ لأنّك إنْ لم تعتقد ذلك أثبت له عزَّ اسمه مثلًا.[2] أمّا الفرّاء فقد عدَّ اجتماعهما على أنَّ معناهما واحد.[3]

3.1.3 أفعال المدح والذم (بئس ونِعْم)

بئس: كلمة مستوفية لجميع الذّم، كما أنَّ نِعْم: كلمة مستوفية لجميع المدح. فإذا وَلِيتا اسمًا جنسًا فيه ألفٌ ولامٌ ارتفع، تقول: بئسَ الرجلُ زيدٌ، وبئست المرأةُ هندٌ، فإنْ لم تكن فيه ألف ولام انتصب، تقول: بئسَ رجلًا زيدٌ ونِعْمَ صديقًا أنتَ، على التمييز.[4] والسبب في ذلك؛ لأنَّ نِعَم مستوفية لجميع المدح، وبئس مستوفية لجميع الذّم، فإذا قلت بئس الرّجل دلّك على أنّه قد استوفى الذّم الذّي يكون في سائر جنسه.[5] وهما فعلان ماضيان لا يتصرفان؛ لأنَّهما أُزيلا عن موضعيهما، فنِعْم منقول من قولك: نَعِمَ فلان: إذا أصاب نعمةً، وبئس منقول من قولك: بَئِسَ فلان: إذا أصاب بؤسًا، فنُقلا إلى المدح والذّم، فشابها الحروف فلم يتصرفا.[6]

---

[1] سورة **الشورى**، آية 11.

[2] ابن جنّي، **سرّ صناعة الإعراب**، ج1/300-301.

[3] الفرّاء، **معاني القرآن**، ج3/85.

[4] الصّغانّي، **العباب**، ص34 (السين) (بئس). وردت عند الصّغانّي (بئس رجلٌ زيدًا) ربَّما أخطأ الصغاني في ذلك، أو خطأ في التحقيق.

[5] ابن منظور، **اللسان**، ج6/22(بئس).

[6] الصّغانّي، **العباب**، 34 (السين) (بئس).

ومن العرب من يصل بئس بـ(ما)، كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾[1] وفي حديث النّبّي (ﷺ): بئسما لأحدهم أنْ يقول نسيت آية كَيت وكيتَ بل هو نُسِّيَ، واستذكروا القرآن، فإنَّه أشدّ تفصيلًا من صدور الرّجال من النّعم من عُقُلِها.[2]

والعرب إذا أدخلت (ما) على بئس، أدخلت بعدها (أنْ) مع الفعل، ورُوي عن النّحاة: بئسما تزويج ولا مهر. قال الزّجّاج: بئس إذا وقعت على (ما)، جُعلتْ ما معها بمنزلة اسم منكور دالٍّ على جنسٍ. وذلك حتّى تعمل فيما بعدها.[3]

ولم يكتفِ الصّغانّي بذكر هذه الأفعال بأنّها غير متصرّفة، بل علّل سبب عدم تصرفها، وأنّها شابهت الحروف، فكان مصدرًا لكثير من العلماء الذين اعتمدوا على آرائه، مثل: ابن منظور، والزبيديّ.[4]

4.1.3 إضمار (أنْ)

لقد استشهد الصّغانّي على إضمار (أنْ) بقول الشاعر:

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاحِدٍ ... وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ[5]

فقال: فجاءت (أفعله) –الواردة في البيت السّابق– منصوبة بإضمار أنْ –وهذا رأي البصريين–.[6] قال سيبويه:" فحملوه على (أنْ)؛ لأنَّ الشّعراء قد يستعملون (أن) هاهنا مضطرّين كثيرًا."[7]

---

[1] سورة **البقرة**، آية 102.

[2] الصّغانّي، **العباب**، 34 (السين) (بئس).

[3] الصّغانّي، **العباب**، 34 (السين) (بئس).

[4] انظر –مثلًا–: الزبيديّ، **تاج العروس**، ج113/17 (جنش)، ج452/7 (بود)، ج285/8 (صعد)، ج530/12 (عثر)، ج264/14 (نغر)، وغيرها...

[5] استشهد به سيبويه في **الكتاب**، ونسبه إلى لعامر بن جُوين الطّائي، ج306/1–307.

[6] الصّغانّي، **العباب**، 117 (السين) (خبس).

[7] سيبويه، **الكتاب**، ج307/3. وانظر أيضًا: ابن سيده، **المحكم والمحيط الأعظم**، ج87/5.

وقال ابن هشام:" حذف أنْ النّاصبة هو مطّرد في مواضع معروفة، وشاذّ في غيرها، نحو: (خذ اللص قبل يأخذك)، و(مُرْهُ يحفرَها). وقراءة الحسن: (أعبدَ) في قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾.[1] وقال المبرِّد: الأصل (أفعلها) ثم حذفتْ الألف، ونُقلتْ حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنّه أضمر (أنْ)في موضع حقّها أنْ لا تدخل فيه صريحًا، وهو خبر كاد، واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها."[2]

وقد علّلها الأنباريّ بأنَّ (أنْ) قد أتت في الأشعار محذوفة كثيرًا.[3] أمَّا الأشمونّي فيرى أنَّ (أنْ) محذوفة للضرورة، وذلك سبب نصب (أفعله).[4]

ويرى الباحث أنَّ هذا البيت بنصب (أفعله) من المسموع الذي لا يقاس عليه، فلا علّه في حذف (أنْ)، أو نصب (أفعله) غير أنّها سمعت منصوبة، كما أني أميل لتعليل المبرِّد، الذي فسّرها بسقوط الألف ونقل الحركة.

5.1.3 حروف المعاني

5.1.3.1 قَطُّ

قَطُّ : ظرف للزمن الماضي مبني على الضّم يقال: ما فعلته قطّ، أيْ فيما مضى وانقطع من عمري؛ لأنّها من قططتُ الشيء إذا قطعته.[5]وكان أصلها قَطُطْ،

---

(1) سورة **الزمر**، آية 61

(2) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله أبي محمّد جمال الدّين (708/ 761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، حقّقه وفصّله وضبط غرائبه محمّد محيي الدّين عبد الحميد، الطّبعة الأولى، ج640/2.

(3) الأنباريّ، **الأنصاف**، ج457/2.

(4) ابن أم قاسم المراديّ، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، ج1263/3.

(5) ابن جنّي، **المنصف**، ج356/1. البغداديّ، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ج127/7. الأزهريّ، زين الدّين خالد بن عبد الله الجرجاويّ (ت905هـ)، (2000) **شرح التصريح على التوضيح لألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمّد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، الطّبعة الأولى، ج526/1. الصّغانيّ، **العباب**، 167/166(الطّاء) (قطط). السّيوطيّ، جلال الدّين

فلّما سُكّن الحرف الأّول للإدغام، جُعِل الآخر متحركًا إلى إعرابه،[1] ومنهم من يقول قُطٌّ يتبع الضّمة الضّمة، مثل: مُدُّ يا هذا. ومنهم من يقول: (قَطُ) مخففة بجعلها أداةً ثم يبنيها على أصلها، ويضّم آخرها بالضّمة في المخففة أيضًا، فيقول:قَطُ، كقولهم: لم أره مُذُ يومان، وهي قليلة.[2] والأفصح في لفظها فتح القاف، وتشديد الطّاء ضمًّا.[3] وقد تُكسر على أصل التقاء الساكنين،[4] وكانت ضّمة في بعض لغاتها حملًا على قبلُ وبعدُ.[5]

وسبب بنائها على الضّمة عند سيبويه؛ لأنّها غاية.[6] وأّما فتح(قَطٌّ) عند الأنباريّ طلًبا للخفّة، ومن ضّم فتشبيهًا بقبلُ وبعدُ.[7]

ويقول الصّغانّي: إذا كانت بمعنى حسبُ وهو الاكتفاء، فهي مفتوحة ساكنة الطّاء، تقول رأيته مرّة واحدةً فقَطْ. وقد تضيف الكاف أو الياء إلى (قط)، فتقول: قَطْكَ هذا الشّيء: أي حسبك، وقطني وقطِي.[8]

عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، (1418–1998) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الّدين، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت–لبنان، الطّبعة الأولى، ج216/2. النّجار، محّمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**. مؤّسسة الّرسالة، الطّبعة الأولى 1422–2001، ج161/2.

(1) الصّغانّي، **العباب**، 167/166(الطاء) (قطط).

(2) الصّغانّي، **العباب**، 167/166(الطاء) (قطط).

(3) الّسيوطّي، **الهمع**، ج216/2. ابن الصَّائغ، محّمد بن حسن سباع بن أبي بكر الجذامّي، أبو عبد الله شمس الّدين (ت720هـ)، (1424–2004) **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدّي، عمادة البحث العلمّي بالجامعة الإسلامّية، المدينة المنّورة، المملكة العربّية السعودّية، الطّبعة الأولى، ج905/2.

(4) الأزهرّي، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، ج526/1. ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، ج905/2.

(5) الأزهرّي، خالد، **شرح التصريح على التوضيح**، ج526/1.

(6) سيبويه، **الكتاب**، ج286/3.

(7) الأنبارّي، أبو البركات محّمد بن أبي سعيد (ت577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين** ، تحقيق جودة مبروك محّمد مبروك، راجعه رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجّي، القاهرة، الطّبعة الأولى ج332/1.

(8) الصّغانّي، **العباب**، 167/166(الطاء) (قطط).

وقَطُّ معناها الزّمان، وفيها ثلاث لغاقَطُّ، وقُطٌّ، وقُطُ، فإذا كانت في معنى حَسْب فهي مفتوحة القاف ساكنة الطّاء.[1]

وقد علّل الصّغانيّ دخول النّون على (قط) عند الإضافة، فقال: ليسلم السّكون الذي بُني الاسم عليه، وهذه النّون لا تدخل الأسماء، وإنّما تدخل الفعل الماضي، إذا دخلته ياء المتكلم، كقولك: ضَرَبَنِي وكَلَّمَني، لتسلم الفتحة التي بُني الفعل عليها، ولتكون وقاية للفعل من الجرِّ، وإنّما أدخلوها في أسماءٍ مخصوصة، نحو: قطني، وقدني، وعنّي، ولدنّي، ولا يقاس عليها.[2] كما تروى بالتنوين، والنّون أشهر.[3]

قال الراجز:[4]

امْتَلأَ الحَوْضُ وقالَ قَطْنِي مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلأْتَ بَطْنِي

كما أنَّ الصّغانيّ يرفض أنْ تكون هذه النّون من أصل الكلمة، ويقول: بأنّها لو كانت النّون من أصل الكلمة لقالواقَطْنُكَ.[5]

ومن النّاس من يقول: قَطْ عبدَ الله درهم، فينصبون بها، ومنهم من يدخل النّون فيها، وينصب فيقول: قَطَنَ عبدَ الله درهمٌ. فمن خفض قال إذا أضاف: قَطْني وقَدْني. ومنهم من يدخل النّون إذا أضاف إلى ياء المتكلم خفض بها أو نصب.[6]

لقد ذكر الصّغانيّ رأيًا لم نجده عند غيره –على حدّ علمي– ، وهو النّصب بـ(قط)، فالاسم بعدها منصوب بها. وانفرد أيضًا بأنَّ النّون تدخل على (قط) لتشكل كلمةً واحدةً (قطن).

---

(1) ابن منظور، **اللسان**، ج7/381 (قطط).

(2) الصّغانيّ، **العباب**، 166/167(الطاء) (قطط).

(3) الأشمونيّ، نور الدّين أبو الحسن علي بن محمّد (ت838هـ)، (1998) **شرح الأشمونيّ لألفيّة ابن مالك**، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، ج1/106.

(4) من الرجز، وهو بلا نسبة في **المخصص**، ابن سيده، ج4/236. الأنباريّ، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين**، ج3/419. **وشرح الأشمونيّ**، الأشمونيّ، ج1/106.

(5) الصّغانيّ، **العباب**، 166/167(الطاء) (قطط).

(6) الصّغانيّ، **العباب**، 166/167(الطاء) (قطط).

2.5.1.3 ليس

قال الصّغانّي: "ليس: كلمة نفي، وهي فعل ماضٍ، وأصلها لَيِسَ -بكسر الياء- فُسكنت استثقالًا، ولم تقلب ألفًا؛ لأنَّها لا تتصرف، من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال." [1]

وبيَّن الصّغانّي أنَّها فعل -وإنْ لم تتصرَّف تصرّف الأفعال- وليست اسمًا مستدلًا بقولهم: لستَ ولستما ولستم، نحو: قولك ضربتَ، وضربتما وضربتم. كما أنَّها جُعلت من عوامل الأفعال نحو (كان) وأخواتها.[2]

أمّا عن تقديم خبرها فيرى الصّغانّي بأنَّ ذلك غير جائز في (ليس) وجاز في أخواتها، تقول: محسنًا كان زيدٌ، ولا يجوز أن تقول: محسنًا ليس زيدٌ.[3]

كما بيَّن أنَّها قد تكون أداة استثناء، فيقال: جاء القوم ليس زيدًا؛ كما تقول: إلّا زيدًا، تضمر فيها اسمًا وتنصب خبرها بها، ولك أنْ تقول: جاء القوم ليسك وليسني.[4] قال رؤبة بن العجاج:[5]

عَهِدتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ   قَدْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

إلّا أنَّ المضمر المنفصل هاهنا أحسن،[6] كما قال:[7]

لَيتَ هَذا الليلَ شَهْرٌ   لا نَرَى فِيه عَرِيبا

لَيْسَ إِيّايَ وإِيَّاكَ   ولا نَخْشَى رَقِيبا

قال ابن منظور: " وفي ليسك غرابة، فإنَّ أخبار كان واخواتها إذا كانت ضمائر، فإنَّما تستعمل فيها كثيرًا المنفصل دون المتصل.[8]

---

(1) الصّغانّي ، **العباب**، 418-419(السين) (ليس).

(2) الصّغانّي ، **العباب**، 418-419(السين) (ليس).

(3) الصّغانّي ، **العباب**، 418-419(السين) (ليس).

(4) الصّغانّي، **العباب**، 418-419(السين) (ليس).

(5) قائله رؤبة بن العجّاج، (ت184هـ) ولم أجده في ديوانه، وهو من شواهد الرّضيّ الاستراباذيّ، **شرح الرّضيّ على الكافية**، ج443/2. وابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، ج109/1.

(6) الصّغانّي، **العباب**، 418-419(السين) (ليس). وابن منظور، **اللسان**، ج212/6(ليس). الأنباريّ، **الإنصاف**، ج678/2.

(7) يقال أنّها لعمر بن أبي ربيعة، وهي من شواهد سيبويه، **الكتاب**، ج358/2.

(8) ابن منظور، **اللسان**، ج211/6(ليس).

ولم يقل: ليسني وليسكِ، وهو جائز. وبعض بني ضّبة، يقول: لستُ –بكسر اللام– وبعضهم يضّمها، فيقول: لُسْتُ. قال الخليل: لَيْسَ: معناه لا أَيسَ، فطرحت الهمزة، وأُلزقت اللام بالياء. قال: والدَّليل على ذلك قول العرب: ائْتِني به من حيث أَيسَ ولَيْسَ، والمعنى من حيث هو ولا هو. وقيل: معنى لا أَيسَ: أي: لا وُجِدَ، وقيل: أيس موجود، ولا أيس لا موجود، فثقُل عليهم، فقالوا: ليس. قال الكسائّي: وربَّما جاءت ليس بمعنى (لا) النَّسقيَّة،[1] كقول لبيد:[2]

وإذا جُوزِيْتَ قَرْضًا فاجْزِهِ إنَّما يَجْزِي الفَتى لَيْسَ الجَمَلْ

وقال سيبويه: أراد ليس يجزي الجمل، وليس الجملُ يجزي، قال: وربَّما جاءتْ ليس بمعنى (لا) التَّبرئة.[3]

وتدخل (الباء) على خبرها وحدها دون أخواتها، تقول: ليس زيدٌ بمنطلق. قال الله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾،[4] وقال جلَّ عزَّ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾،[5] فالباء بتعدية الفعل، وتأكيد النفي، وذلك ألّا تدخلها؛ لأنَّ المُؤكِد يُستغنى عنه؛ ولأنَّ من الأفعال ما يتعدى مرَّة بحرف جرّ، ومرَّة بغير بحرف الجرّ؛ نحو قولك: اشتقتُكَ واشتقتُ إليك.[6]

فنرى أنَّ الصّغانّي قد جمع آراء العلماء، مثل: الخليل، والكسائّي، وسيبويه. وقد تبع الصّغانّي عدد غير قليل من العلماء الذين نقلوا عنه، مثل: ابن منظور، والزبيدّي. كما أنَّ الصّغانّي كان يدعم آراءه بشواهد من القرآن الكريم، والأبيات الشّعرّية، والشواهد المصنوعة، لتوضيح المسألة.

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، 418–419(السين) (ليس).

(2) قائله لبيد بن ربيعة العامرّي، أبو عقيل بن مالك (ت41هـ)، **ديوانه**، دار صادر، بيروت، ص141.

(3) الصّغانّي، **العباب**، 418–419(السين) (ليس).

(4) سورة **الزّمر**، آية 36.

(5) سورة **القيامة**، آية 40.

(6) الصّغانّي ، **العباب**، 418–419(السين) (ليس).

3.5.1.3 سوف

تكلّم الصّغانّي عن سوف وذكر ما قاله سيبويه فيها، حيث يرى أنّها كلمة تنفيس فيما لم يكن بعد، ألا ترى أنّك تقول: سوّفته: إذا قلت له مرّة بعد مرّة سوف أفعل. ولا يفصل بينها وبين الفعل؛ لأنّها بمنزلة السين في سيفعل، وسَفْ أفعل وسَوْ أفعل –لغتان– في سوف أفعل، وقال ابن جنّي:حذفوا تارةً الواو وأخرى الفاء. وقال ابن دريد: سوف كلمة تستعمل في التهديد والوعيد والوعد، فإذا شئت أن تجعلها اسمًا أدخلتها التنوين. وأنشد: أنَّ سَوْفًا وأنَّ لوًّا عناءُ.[1]

وقال ابن سيده معنى سوف الاستقبال، قال الفارسّي: ولذلك سُمي المَطْلُ تسويفًا، وقال في بعض كتبه: معناه التسويف، والتنفيس، ونظيرها السين.[2]

وتنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾.[3] فلا تدخل اللام على السين، قيل: لئلّا يجتمع حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة.[4]

قال الشّهاب: السين وسوف موضوعان للاستقبال، ومعناهما التنفيس وهو التوسعة، وفي سوف دلالة على زيادة التنفيس، كأنّهم جعلوا زيادة الحرف دلالة على زيادة المعنى، وإنّما لم يعملا في الفعل مع كونهما مختصّين به لتنزلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الأسماء.[5]

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، 298(الفاء) (سوف).

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج233/4. ابن السّراج، **الأصول في النّحو**، ج178/3. ابن سيده، **المخصص**، ج234/4.

(3) سورة **الضحى**، آية 5.

(4) ابن أم‌قاسم المراديّ، **توضيح المقاصد والمسالك إلى ألفّية ابن مالك**، ج129/1.

(5) الشّهاب الأُبَّذيّ، أحمد بن محمّد بن محمّد البجائّي الأُبَّذيّ، شهاب الّدين الأندلسّي (ت860هـ)، **الحدود في علم النّحو**، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامّية بالمدينة المنّورة، 1421-2001، ج445/1.

4.5.1.3 لام التعجب

قال الصّغانّي: "وقوله تعالى: ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾،[1] الإيلاف: شبه الإجازة بالخفارة. والتّأويل: أنَّ قريشًا كانوا سكّان الحرم، ولم يكن لهم زرع ولا ضرع، وكانوا يمتارون في الصّيف والشّتاء آمنين والّناس يتخطفون من حولهم، فكانوا إذا عرض لهم عارض قالوا نحن أهل حرم الله فلا يتعرض لهم. وقيل: اللام في (لإيلافِ) لام التعجب؛ أي اعجبوا لإيلاف قريش، وقال بعضهم: معناها متصل بما بعد؛ المعنى: فليعبد هؤلاء ربَّ هذا البيت لإيلافهم رحلة الشّتاء والصّيف للامتيار، وقال بعضهم: هي موصولة بما قبلها؛ المعنى: فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف قريش؛ أي أهلك الله أصحاب الفيل، لكي تأمن قريش فتؤلف رحلتهما.[2]

وقد يتصل معناها بما بعد، فالمعنى، فليعبد هؤلاء ربَّ هذا البيت، لإيلافهم رحلة الشّتاء والصّيف.[3]

وقال الكسائّي والأخفش: هي لام التعجب،[4] والعرب إذا جاءت بهذه اللام اكتفوا بها دليلًا على التعجب من إظهار الفعل منه. وقيل إنَّها بمعنى حرف الجرِّ إلى.[5]

---

(1) سورة **قريش**، آية 1.

(2) الصّغانّي، **العباب**، 29–30(الفاء) (ألف).

(3) الصّغانّي، **العباب**، 29–30(الفاء) (ألف).

(4) انظر: القرطبّي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاريّ(ت671هـ) (1427هـ/2006م) **الجامع لأحكام القرآن والمُبّين لما تضمنه من السنّة وآي الفرقان (تفسير القرطبّي)**، اعتنى به وصحّحه الشّيخ هشام سمير البخاريّ، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركّي ، دار عالم الكتب، مؤسّسة الّرسالة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى، ج201/20.

(5) القرطبّي، **تفسير القرطبّي**، ج201/20.

2.3 القضايا الصّرفيّة

1.2.3 الفعل المُمات

يقصد بالفعل الممات: فناء فعل كان مستعملًا، ثم هُجر وتلاشى من الاستعمال، دلّنا عليه بقاء بعض اشتقاقاته مستعمله في اللغة الحيّة، أو في التّراث اللغويّ.[1]

وإماتة هذه الأفعال على أربعة أوجه: أولها؛ إماتة الفعل بكلّ تصريفاته وصيغه، وثانيها: إماتة المجرد، وإحياء المزيد، وثالثها: إماتة بعض التصريفات، رابعها: إماتة المبني للمعلوم.[2]

وقد حظي هذا الموضوع باهتمام بيّن من الصّغانّي في معجمه؛ إذ كان يلتفت إلى الظاهرة، وينوه بالأفعال المُماتة، إدراكًا منه للبعد التاريخّي للفظ واستعمالاته. ومن الأمثلة على ظاهرة المُمات التي تطالعنا في معجم العباب ما يلي:

الرَّوس؛

قال الصّغانّي:" الرَّوس: فعل مُمات، يقال رَاسَ السَّيْلُ الغُثَاءَ يَرُوسُه رَوْسًا: إذا جَمَعَه واحْتَمَلَه."[3]

وتفاوتتْ آراء العلماء في هذا الفعل، فمنهم من ذكره في كتابه وذكر معناه، ولكنَّه لم يشر إليه بأنَّه فعل ممات، مثل: ابن دريد،[4] وابن منظور.[5] ومنهم أهمله ولم يذكره في معجمه، مثل: الأزهريّ،[6] والجوهريّ،[7] والزبيديّ،[8] والفيروزآباديّ.[9]

---

[1] الفقراء، سيف الدّين، والروابدة، محّمد أمين، **الفعل المُمات: دراسة في معجم الجمهرة لابن دريد**، كلية الآداب، جامعة مؤتة، 2008. ص2.

[2] الصاعديّ، عبد الرّزاق بن فّراج، **موت الألفاظ في العربيّة** ، الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنّورة، 1418-1419، ج389/1.

[3] الصّغانّي ، **العباب**، 199، (السين) (روس).

[4] ابن دريد، **الجمهرة**، ج722/2 (رسو).

[5] ابن منظور ، **اللسان**، ج103/6 (روس).

[6] الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج45/13 (روس).

[7] الجوهرّي، **الصّحاح**، ج936/3 (ريس).

[8] الزبيديّ، **تاج العروس**، ج135/16 (روس).

[9] الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، ج220/2 (راس).

وبهذا فإنَّ القسم الأول لم يعدّ هذا الفعل من الأفعال المماتة عندهم، والقسم الثاني أهمله ولم يذكره، وأظنّ أنَّ عدم ذكرهم له؛ لأنّه من الأفعال المماتة، وبهذا يكون الصّغانيّ قد تنبه إلى موت فعل هذا اللفظ دون غيره من العلماء، وهي مسألة ربَّما انفرد بها في معاصريه، ممّا يعنى عمق وعيه بالمسألة اللغويّة المتعلقة باللفظ.

الفَسْط؛

الفَسْط: فعل ممات، ومنه اشتقاق الفَسِيْط. والفسيط: علاقة ما بين القِمع إلى النّواة، وهو الثُّفروق، الواحدة: فَسِيْطَة. والفَسِيط –أيضًا– قُلامة الظُّفُر.[1] وتقدير الفعل: فَسَطَ يَفْسُط أو يَفْسِط.[2]

وبالبحث في المعجمات اللغويّة، وجدت الدّراسة أنَّ هناك من ذكر هذه الكلمة ولم يشر إلى موت الفعل، مثل: الخليل بن أحمد في العين،[3] والجوهريّ في الصّحاح،[4] وابن منظور في اللسان،[5] والفيروزآبادي في القاموس المحيط.[6]

ونجد في المقابل من أشار إلى موت هذا الفعل، مثل: ابن دريد في الجمهرة،[7] والصّغانيّ في العباب،[8] والزبيديّ في تاج العروس.[9]

رفَّ؛

الرَّفُّ المستعمل في البيوت عربيّ معروف، وهو مأخوذ من رفَّ الطائر، غير أنَّ رفَّ الطائرُ فعل ممات أُلحق بالرباعيّ، فقيل: رَفْرَف إذا بسط جناحيه.[10] وقد أشار ابن دريد،[11] والصّغانيّ،[12] والزبيديّ،[13] إلى موت الفعل (رفَّ).

---

(1) انظر: الصّغانيّ، **العباب**، 152، (الطاء) (فسط).

(2) الصاعديّ، **موت الألفاظ في العربيّة**، ج402/1.

(3) الفراهيديّ، الخليل بن أحمد، **العين**، ج217/7، (فسط).

(4) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج1150/3، (فسط).

(5) ابن منظور، **اللسان**، ج371/7، (فسط).

(6) الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، ج681/1، (فسط).

(7) ابن دريد، **الجمهرة**، ج835/2، (فسط).

(8) الصّغانيّ، **العباب**، 152، (فسط) (الطّاء).

(9) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج542/19، (فسط).

(10) الصّغانيّ، **العباب**، 224 (الفاء) (رفف).

(11) ابن دريد، **الجمهرة**، ج124/1 (رفف).

(12) الصّغانيّ، **العباب**، 224 (الفاء) (رفف).

(13) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج357/23 (رفف).

وذكر بعض العلماء هذا الفعل دون الإشارة إلى إماتتة، مثل: الزّجاج،[1] وابن منظور،[2] والسّيوطّي.[3]

كهف؛

قال الصّغانّي:" الكَهف –زعموا–: السّرعة في العدو والمشي، فعل ممات، ومنه بناء: كنهف عنّا. وقال مُرّة: ومنه بناء (كنهف) وهو موضع والّنون زائدة."[4]

لم يذكر أصحاب المعاجم –التي اطّلعت عليها– الفعل الثلاثّي المُمات (كهف). وأشار الزبيديّ،[5] والفيروزآباديّ،[6] إلى إماتة هذا الفعل الثلاثّي. فقد أميت الفعل المجرد للفعل المزيد على وزن فنعل(كنهف) فلا وجود لـ(كهف) ودلّنا على وجوده الفعل المزيد (كنهف). ولعلّ الفيروزآباديّ اعتمد على الصّغانّي في ذكر موت هذا الفعل، ويدلّنا على ذلك إهمال أصحاب المعجمات له.

2.2.3 التّصغير

ورد الجذر (ص غ ر) في المعجمات العربّية بمعانٍ متعددة اشتركت كلّها برابط دلالّي واحد هو دلالتها على التقليل.

فمعنى التّصغير التقليل، وصغّره تصغيرًا، أي جعله صغيرًا، والتّصغير نظيره التّحقير.[7]

أّما في الاصطلاح فلم تبتعد دلالته كثيرًا عن دلالته اللغوّية، فهو ما زِيْدَ فيه شيءٌ حتّى يدلّ على التقليل.[8]

---

(1) الزّجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، ج104/5.

(2) ابن منظور، **اللسان**، ج125/9 (رفف).

(3) السّيوطّي، **المزّهر**، ج425/1.

(4) الصّغانّي، **العباب**، 557، (الفاء) (كهف).

(5) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج241/6، (كهف).

(6) الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، 1101 (كهف).

(7) انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج290/3 (صغر). وابن منظور، **اللسان**، ج458/4–459 (صغر).

(8) الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج190/1.

ووضّح الجرجانّي فائدة التّصغير بقوله: تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيرا، أو تقليلًا، أو تقريبا، أو تكريما، أو تعظيما.[1]

وحصر علماء العربيّة القدماء أوزان التّصغير في ثلاثة أوزان، قال سيبويه: "اعلم أنّ التّصغير في الكلام على ثلاثة: فُعيل، وفُعيعل، وفُعيعيل."[2]

فوزن (فُعيل) لما كان على ثلاثة أحرف، نحو: كعب وكُعيب، وفرْخ وفُريخ، وفُعيعل لما كان على أربعة أحرف، نحو: جعفر وجُعيفر، وجدول وجُديول، وفُعيعيل لما كان على خمسة أحرف رابعها ألف، أو ياء أو واو زوائد، نحو: مفتاح ومُفيتيح، وقنديل وقُنيديل، وعصفور وعُصيفير.[3]

وهذه الأوزان متفقٌ عليها بين علماء العربيّة، لا يختلفون في ذلك سوى في ضرب الأمثلة.

وقد ورد التّصغير عند الصّغانيّ في طائفة ليست بالقليلة من الأسماء، وعند مطالعة العباب نجد ورود التّصغير في أوزانه الثّلاثة: (فعيل وفعيعل وفعيعيل).

وتصغر الأسماء الثّلاثيّة -كما ذكرنا سابقًا- على وزن فعيل، قال المبرّد: "اعلم أنَّ تصغيره على مثال فُعيل متحركًا كان حرفه الثاني أو ساكنًا، نحو قولك: قِلْس قُلَيس.[4]

وقال الأزهريّ: لا بدَّ في كلِّ تصغير من ثلاثة أعمال ضمّ الأوّل، إنْ لم يكن مضمومًا، وفتح الثاني إنْ لم يكن مفتوحًا، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة، ثم إنْ كان المصغر ثلاثيًّا اقتصر على ذلك، وهي بنية فُعِيل."[5]

---

[1] الجرجانّي، علي بن محّمد بن علي الزين الشّريف، (1403هـ-1983م)، **التعريفات**، ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلمّية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص60.

[2] سيبويه، **الكتاب**، ج415/3.

[3] ابن جنّي، **اللمع في العربيّة**، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثّقافيّة، الكويت، ص211.

[4] المبرّد، **المقتضب**، ج237/2.

[5] الأزهريّ، خالد**شرح التّصريح على التّوضيح أو التّصريح بمضمون التّوضيح في النّحو**، ج560/2.

ومن الأسماء المصغرة التي جاءت على وزن فعيل عند الصّغانّي قوله: الفرس: يقع على الذّكر والأنثى، ولا يقال للأنثى فرسة، وتصغير الفرس فُريس، وإنْ أردت الأنثى خاصّة لم تقل إلّا فريسة بالهاء.[1]

وقال أيضًا: هذا امرؤ، ورأيت امرأً، ومررت بامرئ، معربًا من مكانين، وهذه امرأة، مفتوحة الرّاء على كلّ حال، فإن صغرت أسقطت ألف الوصل، فقلت: مُريء ومُريئة، وفي حديث النّبي -صلى الله عليه وسلم-: إنّي لأكره أنْ أرى الرّجل ثائرًا فَرِيصُ رقبته قائمًا على مُرَيْئته يضربها، تصغيره المرأة استضعاف لها، واستصغار لُها أنَّ الباطش بمثلها في ضعفها لئيم.[2]

وفي هذا إشارة إلى الأسماء الثلاثيّة المختومة بتاء التّأنيث، فهي تعامل معاملة الاسم الثلاثيّ، قال ابن عقيل: لا يعتدّ في التّصغير بألف التّأنيث الممدودة ولا بتاء التّأنيث.[3]

كما أنّه لا يُكسر ما بعد ياء التّصغير طلبًا للخفّة، وهذا ما أشار إليه الحملاويّ بقوله: "ويُستثنى من كسر ما بعد ياء التّصغير فيما يتجاوز الثلاثة، ما قبل علامة التّأنيث كشجرة وحُبْلى...، ففيهما يجب بقاء ما بعد ياء التّصغير على فتحة للخفة."[4]

1.2.2.3 تصغير الأسماء المختومة بألف تأنيث مقصورة

في تصغير هذه الأسماء حالتان؛ إنْ كانت الألف رابعة تُركت على حالها؛ لأنّها كما يقول المبرّد: " أمّا الألف المقصورة فإنّها في الاسم كبعضة."[5] وإنْ كانت خامسة فما فوق حذفت، قال الزّجاج: "إنْ كانت الألف المقصورة رابعة تركتها على حالها، فقلت في سكرى سُكيرى، فإن زاد العدد على أربعة حذفتها، فقلت في قرقرى قُريقر."[6]

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، السّين 321 (فرس).
(2) الصّغانّي، **العباب**، الهمزة 168 (مرأ).
(3) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج145/4.
(4) الحملاويّ، **شذا العرف**، 104.
(5) المبرّد، **المقتضب**، ج266/2.
(6) الزّجّاج، **الجمل**، 249.

وقد وضّح الحملاوي ذلك بقوله:إذا أتت ألف التّأنيث المقصورة رابعة، تثبت في التّصغير، فتقول في حبلى: حُبيلى، وتحذف السادسة والسابعة كلغيزى لـ (لغز)، فتقول لُغيز، وكذا الخامسة إن لم تُسبق بِمَدّة كقرقرى: لموضع، فتقول فيها قُريقر، وإن سبقت بمدّة خيرت بيت حذفها وحذف ألف التأنيث كحباري: الطائر، فتقول: حبير، أو حبيرى.[1]

ومن ذلك قول الصّغانيّ: تصغير موسى –اسم رجل–: مُوَيْسى، كأنَّ مُوْسى فُعْلى، وإنْ شئت قلت: مُوَيْسِي – بكسر السّين وإسكان الياء غير منوّنة–.[2]

2.2.2.3 تصغير ما لحقته الألف والنّون الزائدتين

وتصغير هذه الأسماء على حالها دون تغيير، يقول المبرّد:اعلم أنّك إذا حقّرت غضبان وسكران ونحوهما، قلت: غُضيبان وسُكيران، وكذلك إنْ حقّرت عثمان أو عُرْيان،قلت: عُثيمان وعُريان؛ لأنَّ حقّ الألف والنون أنْ يسلما على هيئتهما بعد تحقير الصّدر.[3]

وقد أورد الصّغانّي كلمة (حسّان) وتُعامل هذه الكلمة باعتبارين، الأول: إنْ جعلته فعلان من الحَسِّ لم تجره، وصغّرته حُسَيسان، والثاني: إن جعلته فعّالًا من الحُسْن أجريته، وصغّرته حُسَيْسِيًّا؛ لأنَّ النون حينئذٍ تكون أصلّية.[4]

3.2.2.3 تصغير ما ثانيه حرف لين

ذكر اللغويون أنَّه عند تصغير الأسماء التي ثانيها حرف لين يُردُّ حرف اللين إلى أصله كما يقول ابن السّراج: حقّ هذا الاسم –أي ما ثانيه حرف لين– إذا صُغّر

---

[1] الحملاوي، **شذا العرف**، 102.

[2] الصّغانّي **العباب**، السّين 436 (موس).

[3] المبرّد، **المقتضب**، ج539/2.

[4] الصّغانّي **العباب**، السّين 95 (حس)

أنْ يُرَدّ إلى أصله، فإنْ كانت الألف منقلبة من واو رُدَّت الواو، وإنْ كانت منقلبة من ياء رُدّت الياء،[1]

وقد ورد عند الصّغانّي كلمة (ساسان)،[2] قال من جعله فَعْلان قال في تصغيره سُويسان، فردّت الألف الثانية إلى الواو.[3]

وقوله أيضًا: الطّاووس: الطائر المعروف، يُصغّر على طُويس بعد حذف الزيادات؛[4] لأنَّ أصله طوس.[5]

4.2.2.3 تصغير حطائط

يقولون في تصغير حطائط حُطيطة، مثل دُجيجة تصغير دجاجة،[6] فيحذفون الهمزة ويثبتون الألف.[7]

وقال ابن جنّي: إذا كان يونس يقول في تحقير حطائط حطيط فيحذف الهمزة ويقّر الألف...إنّما ذهب إلى حذف همزة (حطائط) في التحقير؛ لأنّها أقرب إلى الطرف فضعفت فحذفها، والألف وإنْ كانت ساكنة فهي أسبق منها فقويت عنده بالتقدم فأقرها، والقول ما رآه أبو عثمان من حذف الألف لضعفها بالسكون، وهو قول الخليل وسيبويه.[8].

---

(1) ابن السّراج، **الأصول**، ج73/3.

(2) أبو ساسان كنية كسرى.

(3) الصّغانّي **العباب**، السّين 212 (سوس).

(4) الصّغانّي **العباب**، السّين 253 (طوس).

(5) الصغاني، **العباب**، السّين 252 (طوس).

(6) الصّغانّي **العباب**، الطّاء (حطط).

(7) المازني، **التصريف**، ج83/2.

(8) المازنّي، **المنصف شرح التصريف**، ج83/2–84.

5.2.2.3 تصغير التّرخيم

يقصد بتصغير التّرخيم تغير الاسم بعد تجريده من الزوائد، قال سيبويه: "كلّ شيء زِيد في بنات الثلاثة فهو يجوز لك أنْ تحذفه في التّرخيم حتّى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف؛ لأنّها زائدة فيها، وتكون على مثال فعيل، وذلك قولك في حارثٍ حُريث، وفي أسود سُويد، وفي غلاب غُليبة."[1]

وقال ابن السّرّاج في تصغير التّرخيم في الأسماء الرباعيّة: "وبنات الأربعة في التّرخيم بمنزلة بنات الثلاثة، تحذف الزوائد حتّى يصير على مثال فُعيعل، كما أنّه لا فرق في بنات الأربعة بين تصغير التّرخيم وغيره، إلّا أنَّ ياء التّعويض لا تقع فيه."[2]

وممّا ورد عند الصّغانيّ من تصغير التّرخيم قوله: وتصغير الأقْعس: قُعيس، إذا صغّرته تصغير التّرخيم كَسُوَيْدٍ في تصغير الأسود، وفي المثل: أهون من قُعيس على عمّته.[3]

3.2.3 تناوب الصّيغ الصرفيّة

على الرّغم من أنَّ كثيرًا من مفردات اللغة العربيّة قد ضاع، وأنَّ كثيرًا من شعرها لم يصل إلينا،[4] كما قال عمرو بن العلاء: "ما انتهى إليكم ممّا قالته العرب إلّا أقلّه، ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير."[5] فإنَّ ما تمتلكه اللغة العربيّة الآن من مفردات يعدُّ ثروة كبيرة لا يستهان بها.[6]

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج476/3.

(2) ابن السّرّاج، **الأصول**، ج60/3.

(3) الصّغانيّ، **العباب**، السّين 355 (قعس).

(4) مالك يحيا، **ظاهرة التناوب اللغويّ بين المشتقّات الدّالة على الفاعليّة والمفعوليّة والمصدر**، مجلة دراسات في اللغة العربيّة وآدابها، فصلّية محكّمة، العدد الثاني، 1389-2010. ص 123-124.

(5) الجمحيّ، محمّد بن سلّام بن عبيد الله، أبو عبد الله (ت232)، **طبقات فحول الشّعراء**، تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدنيّ، جدة، ج25/1.

(6) مالك يحيا، **ظاهرة التناوب اللغويّ بين المشتقّات الدّالة على الفاعليّة والدمفعوليّة والمصدر**، ص 123-124.

ومهما قيل عن صعوبة في قواعدها، وجفاف في أبواب نحوها وصرفها، فإنّنا نجد مرونة في كثير من مسائلها. ومن مظاهر المرونة في قواعد اللغة الصرفيّة، ظاهرة التناوب اللغويّ بين المشتقّات.[1]

إنَّ التناوب بين المشتقّات ظاهرة شائعة في اللغة العربيّة، فقد يأتي اسم المفعول على صورة اسم الفاعل، وقد يأتي اسم المفعول على صيغة المبالغة، وقد تأتي صيغة المبالغة على صورة اسم الفاعل.

ومعنى التناوب تبادل الأحكام اللغويّة، كأن تأخذ صيغة صرفيّة الأحكام النّحويّة والدلاليّة لصيغة أخرى، وتتناوب معها مبنًى ومعنًى.[2]

وكان شيوع هذه الظاهرة في الكتب اللغويّة دافعًا للحديث عنها، كما أنَّ التناوب أسهم في توسّع العرب في توظيف الصّيغ الصّرفيّة؛ لإفادة معانٍ متعددة غير معانيها الموضوعة لها، وهذا التوسع في الصّيغ الصّرفيّة أثبت أنَّ في ظاهرة التناوب اللغويّ مرونة واتساعًا واهتمامًا بالمعنى، وتنوعًا في الأساليب.[3]

أمّا تعريف اسم الفاعل واسم المفعول فقد عرّف العلماء اسم الفاعل تعريفات كثيرة، فقد ذكره العينيّ بأنّه: "اسم مشتقّ من المضارع لمن قام به الفعل، واشتقّ منه لمناسبة بينهما في الوقوع صفة للنّكرة."[4]

وذكره ابن مالك في التسهيل بأنّه:" هو الصّفة الّدالة على فاعل، جارية في التذكّير والتأنيث على المضارع من أفعالها."[5] وقال ابن هشام: "إنَّه ما دلَّ على الحدث وفاعلة."[6]

---

(1) مالك يحيا، **ظاهرة التناوب اللغويّ بين المشتقّات الّدالة على الفاعلّية والمفعولّية والمصدر**، ص123-124.

(2) مالك يحيا، **ظاهرة التناوب اللغويّ بين المشتقّات الّدالة على الفاعلّية والمفعولّية والمصدر**، ص123-124.

(3) مالك يحيا، **ظاهر ة التناوب اللغويّ بين المشتقّات الّدالة على الفاعلّية والمفعولّية والمصدر**، ص1.

(4) العينيّ، **شرح المراح في التصريف**، 115.

(5) ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد** ، تحقيق محّمد كامل بركات، دار الكاتب العربيّ، 1387-1967، ص136.

(6) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفّية ابن مالك**، ج216/3.

وقد توالى ذكر العلماء في تعريف اسم الفاعل، وإنْ كانت هذه التعريفات جميعها تدور في دائرة واحدة، ويمكن القول بعد الإطلاع على ما ذكره العلماء أنَّ اسم الفاعل: هو اسم مشتقّ، ليدلّ على من حصل منه الفعل، ويدل على الحدث، وقد يفيد الثّبوت.

أّما اسم المفعول، فقد عرّفه ابن هشام بأنَّه: ما دلّ على حَدَث ومفعوله، كمضروب ومُكْرم.[1]

أّما العلماء المحدثون ممّن ساروا على نهج القدامى، فلا يخرجون عن تعريفاتهم لاسم المفعول.[2]

وبهذا فإنَّ اسم المفعول:صفة مشتقّة من الفعل المضارع المبني للمجهول المتصرّف، للدّلالة على الحدث (الفعل)، ومن وقع عليه (مفعوله) دلالة تفيد الحدوث في الغالب، دون الثّبوت، ولا بدَّ أنْ تتوافر فيه ثلاثة شروط: الاشتقاق، والدّلالة على الحدث، والدّلالة على من وقع عليه الحدث.[3]

أّما الصّفة المشبهة: فقد عرّفها ابن السَّراج بقوله: "الصّفات المشبهة بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعتُ بها، كما يُنعت بأسماء الفاعلين، وتذكّر وتؤنّث، ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنّون، كاسم الفاعل وأفعل التفضيل، كما يجمع الضّمير في الفعل، فإذا اجتمع في النّعت هذه الأشياء التي ذكرت، أو بعضها شبَّهوها بأسماء الفاعلين."[4]

فالصّفة المشبهة "وصف مشتقّ من فعل لازم –في الغالب– بقصد نسبة الحدث إلى ذات الموصوف به، نسبة تفيد الثّبوت والاستمرار، ويُستحسن فيها جرّ فاعلها معنًى بها، وأنَّها تجري على اسم الفاعل في العمل، دون جريانها على الفعل في عدد الحروف والسّكنات والحركات."[5]

---

(1) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفّية ابن مالك**، ج232/3.

(2) الفقراء، **المشتقّات الدّالة على الفاعلّية والمفعولّية**، 59.

(3) الفقراء، **المشتقّات الدّالة على الفاعلّية والمفعولّية**، 59.

(4) انظر: ابن السَّراج، **الأصول في النّحو**، ج130/1.

(5) الفقراء، **المشتقّات الدّالة على الفاعلّية والمفعولّية**، 40.

1.3.2.3 تناوب اسم الفاعل واسم المفعول

من الظواهر البارزة في التّاوب اللغوي بين المشتقّات، التّناوب الدّلالّي بين صيغتي اسم الفاعل، واسم المفعول من الفعل الثلاثّي، إذ قد يأتي اسم الفاعل مرادًا به معنى اسم المفعول، وقد يأتي اسم المفعول مرادًا به معنى اسم الفاعل، وقد خصّص بعض العلماء أبوابًا مستقلّة لهذا الموضوع في مصّنفاتهم.[1]

وقد تحدث علماء اللغة عن مجيء فاعل بمعنى مفعول، فقال ابن فارس في باب المفعول يأتي بلفظ الفاعل:" تقول سرّ كاتم أي مكتوم، وفي كتاب الله جلّ ثناؤه: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾،[2] أي: لا معصوم، و﴿خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ﴾،[3] و﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾،[4] و﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا﴾،[5] أيْ: مأمونًا فيه."[6]

كما حمل بعض العلماء مجيء هذه الألفاظ بمعنى النّسبة الإضافّية، بمعنى ذي الشّيء، فعيشة راضية فهي ذات رضًى، وماء دافق، أيْ ذو دفق.[7] فالّنسب يحتمل الدّلالة على الفاعلّية أو المفعولّية.[8].

---

[1] الفقراء، **المشتقّات الدّالة على الفاعلّية والمفعولّية**، 158.

[2] سورة **هود**، آية 43.

[3] سورة **الطارق**، آية 6.

[4] سورة **القارعة**، آية 7.

[5] سورة **العنكبوت**، آية 67.

[6] ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، (1418هـ-1997م) **الصاحبّي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، علّق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات محّمد بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى، ج168/1. الثعالبّي، أبو منصور، **فقه اللغة وسرّ العربّية**، ج229/1. السّيوطّي، **المزّهر**، ج335/1.

[7] انظر: النّحاس، أبو جعفر النّحاس أحمد بن محّمد بن إسماعيل بن يونس المرادّي النّحوّي (ت338هـ)، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت، الطّبعة الأولى 1421هـ. ج124/5.

[8] انظر: ابن جّني، **الخصائص**، ج153/1-154.

وقد ذهب بعض العلماء إلى أنّ هذا المظهر من مظاهر التناوب اللغويّ، إنّما هو من المجاز العقلّي، كما نصَّ على ذلك ابن خالويه.[1] وإلى مثل ذلك ذهب الزمخشريّ، كما في قولهم: جارية بائع، أي نافقة، وكأنّها تبيع نفسها،[2] وكذلك قولهم: طريق صادر ووارد، أي يرد فيه النّاس، ويصدرون،[3] وكذلك قولهم: طريق خائف، أي مخوف فيه.[4]

وقال الجوهريّ، وابن منظور في قوله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ السَّمَاء تَكُونُ لَنَا عِيداً لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾،[5] إنَّ (مائدة) في المعنى مفعولة، ولفظها فاعلة، مثل: عيشة راضية، بمعنى مرضّية.[6]

وقد علّل الفرّاء تحول مفعول إلى فاعل تعليلًا لهجيًا بقوله:" إنَّ أهل الحجاز أفعل لهذا من غيرهم، أنْ يجعلوا المفعول فاعلًا إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرّ كاتم، وهمّ ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية."[7]

وقد حدّد السّيوطّي أنَّ فاعلًا يأتي بمعنى مفعول في خمس مواضع هي: تراب سافٍ، وعيشة راضية، وماء دافق، وسرّ كاتم، وليل نائم.[8] وفي الحقيقة هي أكثر من ذلك.

فعدَّ ابن رشيق في العمدة مجيء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول أو مجيء اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل غريبًا في كلام العرب، فقال:" ومن غرائب هذا الباب أنْ يأتي اسم المفعول بلفظ الفاعل."[9]

---

(1) انظر: ابن خالويه، **ليس في كلام العرب**، 318.

(2) انظر: الزمخشريّ، **أساس البلاغة**، تحقيق عبد الرّحيم محمود، دار المعرفة، بيروت، 35 (بيع).

(3) انظر: الزمخشريّ، **أساس البلاغة**، 250 (صدر).

(4) انظر: الزمخشريّ، **أساس البلاغة**، 122 (خوف).

(5) سورة **المائدة**، آية 114.

(6) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج579/2،(أشر). ابن منظور، **اللسان**، ج411/3.

(7) الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمّي (ت207هـ)، **معاني القرآن الكريم**، بيروت، الطّبعة الثانية1983، ج255/3.

(8) السّيوطّي، **المزّهر**، ج89/2.

(9) القيروانّي أبو علي الحسن ابن رشيق القيروانّي الأزديّ (ت463هـ)، **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه**، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، الطّبعة الخامسة **العمدة في محاسن الشّعر وآدابه**، ج279/2.

وقال الفّراء في معاني القرآن: إنَّ هذا الأسلوب هو أسلوب أهل الحجاز؛ إذ يحّولون المفعول فاعلًا، إذا كان في محل نعت.[1]

وقد ورد تناوب الصّيغ الصرفّية عند الصّغانّي في العباب في غير موضع، ومن ذلك تناوب صيغة فاعل مع مفعول، فقال: " خسأ بصره خسئًا وخُسُوءًا: أي: سَدِر، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِأً وَهُوَ حَسِيرٌ﴾،[2] وقيل مبعدًا، وهو فاعل بمعنى مفعول، كقوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾،[3] أي: مرضية.[4]

ومن ذلك أيضًا قوله: الواطئة: وهي سقاطة التمر؛ لأنّها تُوطأ، فاعلة بمعنى مفعولة.[5]

وقال ابن منظور والزبيدّي: هي فاعلة بمعنى مفعولة؛ لأنّها تقع فتوطأ بالأقدام، وقيل: هي من الوطايا جمع وطيئة، تجري مجرى العرّية سميت بذلك؛ لأنَّ صاحبها وطّأها لأهله، أي ذلّلها ومهدها.[6]

وهذا التّناوب لا بدَّ أنَّه قد جاء لشيء في المعنى، فهو في قوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ﴾،[7] جاء للمبالغة في الوصف، ودافق في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِن مَّاء دَافِقٍ﴾،[8] بمعنى مدفوق، جاء لأنَّه أبلغ وأمكن في الوصف من (المفعول) فالدافق أبلغ من المدفوق، فقد جعله كأنّه الفاعل؛ لأنَّ العرب إذا أرادوا المبالغة في وصف الشّيء جاؤوا بـ(فاعل) بدلًا من (مفعول).[1]

---

[1] الفّرآء، **معاني القرآن**، ج255/3.

[2] سورة **الملك**، آية 4.

[3] سورة **القارعة**، آية 7.

[4] الصّغانّي **العباب**، 84 (الهمزة) (خسأ).

[5] الصّغانّي **العباب**، 134 (الهمزة) (وطأ).

[6] انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج197/1(وطأ). والزبيدّي **تاج العروس**، ج498/1 (وطأ).

[7] سورة **هود**، آية 43.

[8] سورة **الطارق**، آية 6.

ومن ذلك قول الحطيئة في هجاء الزّبرقان بن بدر:[2]

دعِ المكارَم لا ترحلْ لبُغيَتِها واقعدْ فإنَّك أنتَ الطّاعُم الكاسي

ويظهر للباحث مما تقدم أنَّ الصّغانّي كان يهتّم بمعنى المفردة، فبموجب تحديده لمعناها يحدد بناءها، وهذا هو المنطق الصّحيح في التعامل مع أبنية مفردات اللغة، فليس من المنطق تحديد بناء اللفظة من دون النّظر إلى معناها؛ لأنَّ المعنى هو الذي يحدد ذلك البناء.

2.3.2.3 فعيل بمعنى مفعول

قال الصّغانّي : وأنسأته الشّيء: أخرته. وأنسأت الدَّين أخرت، وقوله عزَّ وجلَّ: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾،[3] قيل: هو فعيل بمعنى مفعول من قولك: نسأت الشّيء فهو منسوء، إذا أخرته ثم يحوَّل منسوء إلى نَسِيء، كما يحوَّل مقتول إلى قتيل."[4]

فالتحّول من صيغة فعيل إلى صيغة مفعول إذا أراد بها الثّبوت والدّوام.[5] والذي يبدو أنَّ ما عُدل عن صيغ مفعول إلى صيغة أخرى يفيد المبالغة عمومًا؛ لأنَّ النّقل يفيد المبالغة في الغالب.[6]

ومن المواضع التي أوردها الصّغانّي في ذكر فعيل بمعنى مفعول قوله:" الدَّخْيس: فعيل بمعنى مفعول، كأنَّه دُخِسَ بعضه في بعض أي أُدمج، وكلّ ذي سِمَنٍ دَخِيس.[1] ومن الكلمات التي جاءت على فعيلة وهي بمعنى مفعولة: الفريسة.[2]

---

[1] سامي عوض وعادل نعامة، **جماليات تحول الوحدة الصّرفيّة لدى النّحاة والبلاغيين**، مجلة تشرين، الآداب والعلوم الإنسانيّة، المجلد28، العدد 1، 2006. ص74-75.

[2] الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك (ت678هـ)، (1958)، **الدّيوان**، شرح ابن السّكّيت، تحقيق نعمان محّمد أمين، 284.

[3] سورة **التوبة**، آية 37.

[4] الصّغانّي، **العباب**، 179 (الهمزة) (نسأ).

[5] السّامرائي، فاضل صالح، **معاني الأبنية في العربيّة**، دار عّمار، عّمان، الطّبعة الثانية، 1428-2007، ص65.

[6] السّامرائّي، **معاني الأبنية في العربيّة**، 64.

فالتّحول الذي يحدث في الصِّيغ الصّرفّية له دلالات متنوعة بتنوع صيغها واستعمالاتها، فالتّغير الذي يطرأ على البنية لا بدَّ له من تغير في المعنى، وإلّا بقيت البنية كما هي.

ومّما أورده في هذا الجانب قوله:" والخريف: الرُّطَب الَمجْنّي، فعيل بمعنى مفعول."[3] ويبدو أّن الزبيديّ اعتمد على الصّغانّي في معنى هذه المفردة،[4] واكتفى ابن منظور بذكر الخريف بهذا المعنى، ولكّنه لم يشر إليها بأنَّها تأتي بصيغة فعيل بمعنى مفعول،[5] وأهملها الجوهريّ في الصّحاح.[6]

ومعنى قول الصّغانّي في مجيء صيغة فاعل بمعنى فعيل أنَّ صيغة فاعل تدل على التجديد والحدوث خلافًا لصيغة فعيل، فإنَّها تدل على اللزوم والثّبوت، فهي صفة مشبهة، كما أنَّها صيغة مبالغة تدل على الكثرة والمبالغة،[7] ومن هنا تختلف هذه الصّيغ التي جاءت بلفظ فعيل ويقصد بها فاعل؛ لأنَّ الزّيادة في البناء لزيادة المعنى،[8] وإنْ كان هناك تقاربٌ في المعنى.

وقد علّل ابن خالويه العدول عن صيغة (مفعول) إلى (فعيل)، تعليلًا صوتّيا؛ لأنَّ "الياء" أخفّ من "الواو"، فيقال: كفّ خضيب، ولّمة دَهِين، ورجل جريح، وصريع،

---

[1] الصّغانّي ، **العباب**، 147 (السين) (دخس).

[2] الصّغانّي ، **العباب**، 323 (السين) (فرس).

[3] الصّغانّي ، **العباب**، 132 (الفاء) (خرف).

[4] الزبيديّ، **تاج العروس**، ج192/23 (خرف).

[5] ابن منظور ، **اللسان**، ج64/9 (خرف).

[6] الجوهريّ، **الصّحاح**، ج1350/4 (خرف).

[7] انظر : البكريّ، حسين محيسن ختلان، **البحث اللغويّ في فتح الباري بشرح البخاريّ لابن حجر العسقلانّي**، منشورات دار دجلة، عّمان، الطّبعة الأولى، 2013.ص 237.

[8] الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ الخوارزمّي (ت538هـ)، **الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، دار المعرفة، الطّبعة الأولى، بيروت، لبنان ج41/1.

والأصل: مخضوبة، ومدهونة، ومجروح، ومصروع، كلّ ذلك أصله "الواو"؛[1] لأنّه (مفعول)، ومنه قوله تعالى: ﴿ وإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.[2] وكقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾.[3]

فقال "رجيم" ولم يقل (مرجوم)؛ لأنّ الرّجيم أبلغ من المرجوم؛ لأنَّ الصّفة تلازمه في مثل هذه الصّفة فضلاً عمّا فيها من خفّة.[4]

وقال يحيى عبابنه : إنَّ استعمال صيغة فعيل في اللغة العربيّة، للتعبير بها عن اسم المفعول، وهو ما عبّر عنه القدامى بقولهم: فعيل بمعنى مفعول، ويعود السّبب في هذه التّسمية إلى أنَّ هؤلاء العلماء لم يقبلوا أنْ يكون لاسم المفعول أكثر من صيغة قياسيّة واحدة؛ لأنّهم عدّوا صيغة (مفعول) صيغة قياسيّة يلتزم بها في هذا الباب، ولذا فإنّ أيّ صيغة أخرى لا يمكن أنْ يوضع لها قاعدة منفصلة إلّا على أساس أنّها تابعة لصيغة مفعول تبعًا دلاليًّا على الأقل، فهي ليست صيغة لاسم المفعول، ولكنّها صيغة بمعنى (مفعول).[5]

3.3.2.3 فعيل بمعنى فاعل

تتماز صيغة فعيل بتنوع في الدّلالة، فهي تأتي مصدرًا، نحو: صهيل، وشهيق، وأنين، وحنين، وقد تأتي بمعنى اسم الفاعل، نحو: نذير، وأمين، ووجيع، أو صيغة

---

(1) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت370هـ)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1985، ص8.

(2) سورة **آل عمران**، آية 36.

(3) سورة **الحجر**، آية 34.

(4) سامي عوض، وعادل نعامة، **جماليات تحوُّل الوحدة الصّرفيَّة لدى النُّحاة والبلاغيين**، ص71. ص71.

(5) عبابنه، يحيى، **دارسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربيّة** ، دار الشّروق للنّشر والتوزيع، عمّان–عمّان–الأردن، الطّبعة الأولى 2000، ص76.

المبالغة، كعليم، وقدير، أو صفة مشبهة، نحو: كريم، وطويل، وقصير، وقد تأتي بمعنى اسم المفعول، نحو: قتيل، وأسير، وجريح.(1)

تأتي صيغة (فاعل) على (فعيل) إذا قصد بها الدّلالة على الحدوث في الصّفات.(2) ومن هذا التحّول قول الصّغانّي: النبأ: الخبر، ونّبأ وأنبأ: أي أخبر، ومنه اشتقَّ النبيء؛ لأنّه أنبأ عن الله تعالى عزَّ وجلَّ، وهو فعيل بمعنى فاعل، غير أنَّهم تركوا الهمز في النّبّي والبرّية والذرّية والخابية، إلّا أهل مكّة -حرسها الله تعالى- فإنَّهم يهمزون هذه الحروف ولا يهمزون غيرها، ويخالفون العرب في ذلك.(3)

فمعنى نبيء (فعيل) بمعنى (فاعل) أي قام بالإخبار. وعندما أرادوا إضافة صفة الثّبوت في فاعل جاءت على صيغة (فعيل).

وذلك أنَّه عندما استخدم صيغة (فعيل) بمعنى صفة اللزوم والثّبات لصفة الفاعل، أراد أنْ تكون صفات مطلقة دائمة.

في حين أنَّهم عدّوا (فَعِيْل) بمعنى فاعل قياسيًّا في باب (فَعُل)، نحو: كُرم فهو كريم، وجُمل فهو جميل، وشُرف فهو شريف،(4) كما أنَّهم عدّوا هذه الصّيغة من أوزان المبالغة الخمسة القياسّية أو المشهورة،(5) واتّفقوا على دلالتها على الصّفة المشّبهة.(6)

4.3.2.3 التعاقب بين صيغتي فَعُل وأفْعل

(1) الفقراء، **المشتقّات الدّالة على ا لفاعلّية والمفعولّية**، 129.

(2) الزمخشريّ، **المفصّل في صنعة الإعراب**، ج1/293.

(3) الصّغانّي، **العباب**، 174 (الهمزة) (نبأ).

(4) انظر: يوسف الشّيخ البقاعّي، **شرح ابن عقيل على ألفّية ابن مالك**، بهاء الدّين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، ومعه كتاب منتخب ما قيل في شرح ابن عقيل، دار لفكر، بيروت، 1401هـ-1991م، ج3/105.

(5) انظر: ابن عصفور، **المُقّرب**، 41، وابن هشام، **أوضح المسالك**، ج3/219 ، والسّيوطّي، **همع الهوامع**، ، ج5/68.

(6) الفقراء، **المشتقّات الدّالة على الفاعلّية والمفعولّية**، 129.

قال الصّغانّي:" أَعْلَفَ الطّلّح: خرج لُعُّفُه. وقال ابن عّباد: عَلَّفَ الطّلّح تعليفًا: إذا نبت عُلَّفُه، قال: هذا نادر؛ لأنّه إنّما يجيء لهذا المعنى أفعل."[1]

فالصّغاني يعدُّ ما أورده ابن عّباد في هذا الفعل (علَّف) نادرًا، فاستعمال هذا الفعل لهذا المعنى نادر، وتصحيح الصّغانّي أنْ يستعمل لهذا المعنى (أفعل). وهذا ما أورده الصّغانّي عندما ذكر (أعلف الطّلح).

4.2.3 اسم الجمع

لم يكن مصطلح اسم ا لجمع مستخدمًا عند القدماء، فقد عّبر كلٌّ منهم عنه بعبارات توضح هذا المفهوم، فذكره سيبويه تحت باب الاسم الذي لم يُكسّر عليه واحده للجمع،[2] وتبعه ابن السّراج في ذلك،[3] ويبدو أنَّ المبرِّد أّول من عّبر عنه باسم الجمع، إذ قال: أسماء الجمع التي ليس لها واحد من لفظها.[4]

وقد ورد اسم الجمع عند الصّغانّي في معجمه العباب، وقد ذكره تحت باب (ما لا يجمع على لفظه) ومن أسماء الجمع التي وردت عنده قوله:" الَمْرء: الّرجل، يقال هذا مَرْء صالح، ورأيت مرءً صالحًا ومررت بمرءٍ صالح. وضّم الميم في الأحوال الثلاث لغة، وهما مَرْآن صالحان، ولا يجمع على لفظه."[5]

قال السّيوطّي:" وفي فصيح ثعلب: يقال: امرؤ وامرؤان، وامرأة وامرأتان، ولا يجمع امرؤ ولا امرأة."[6]

وهناك ألفاظ لا تجمع مثل الطّرف، قال الصّغانّي :" الطّرف: العين، ولا يجمع؛ لأنّه في الأصل مصدر فيكون واحدًا ويكون جماعة، قال الله تعالى: ﴿لاَ يَرْتَدُّ إِلَيْهِمْ

(1) الصّغانّي، **العباب**، 456 (الفاء) (علف). وانظر أيضًا: الزبيدّي، **تاج العروس**، ج185/24(علف). الفيروزآبادّي، **القاموس المحيط**، ج178/17(علف).

(2) سيبويه، **الكتاب**، ج494/3.

(3) ابن السّراج، **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ج31/3.

(4) المبّرد، **المقتضب**، ج292/2.

(5) الصّغانّي، **العباب**، 167 (الهمزة) (مرأ).

(6) السّيوطّي، **المزّهر**، ج200/2.

﴿طَرْفُهُمْ﴾،[1] وقال ابن عباد: الطّرف اسم جامع للبصر، لا يثنى ولا يجمع، وقيل: أطراف، ويردّ ذلك قوله تعالى: ﴿فِيهِنَّ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾،[2] ولم يقل الأطراف."[3] وقد قال بذلك الجوهريّ،[4] الفيروزآباديّ.[5]

ومن الألفاظ التي لا تجمع عرفات، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَاتٍ﴾،[6] وهي اسم في لفظ الجمع، فلا تُجمع. وقال الفّراء: لا واحد لها بصحةٍ، وقول النّاس: نزلنا عَرَفَة، شبيهٌ بمولَّدٍ وليس بعربّي محض، وهي معرفة وإنْ كانت جميعًا؛ لأنَّ الأماكن لا تزول، فصارت كالشّيء الواحد."[7]

وعلى العكس من ذلك أنْ تكون الكلمة جمعًا، ولا واحد لها من لفظها، نحو: الحناطيط: جماعات متفرقة، مثل كباديد. لا واحد لها من لفظها.[8]

---

(1) سورة **إبراهيم**، آية43.

(2) سورة **الرحمن**، آية 56.

(3) الصّغانّي، **العباب**، 381 (الفاء) (طرف).

(4) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج746/2.

(5) الفيوزآباديّ، **القاموس المحيط**، ج831/1.

(6) سورة **البقرة**، آية 198.

(7) الصّغانّي ، **العباب**، 423-424 (الفاء) (عرف).

(8) الصّغانّي ، **العباب**، 58 (الطاء) (حنط).

الفصل الرابع

قضايا لغويّة لهجيّة

1.4 المستوى الدلالي

تعد الدّراسة اللغويّة لدلالة الكلمة من أصعب الدّراسات اللغويّة، فهو من أعقد فروع علم اللغة،[1] وخاصّة عندما تكون هذه الدّراسة للغة قبيلة بيننا وبينها مئات السّنين، ولهذا أهمل كثير من الدّارسين المحدثين دراسة هذا الجانب، "فإنَّ كثيرًا من الكتب المهمة في علم اللغة التي ظهرت خلال السّنين الثلاثين الأخيرة لم تهتم بعلم الدّلالة إلّا قليلًا، بل إنَّ بعضها أغفله كليًّا، ويعود السّبب في هذا إلى أنَّ الكثير من اللغويين يشكّكون في الوقت الحالي –على الأقل– بإمكانيّة دراسة المعنى بنفس الموضوعيّة والدّقة التي يدرس فيها النّحو والصّوت.[2]

ومادة الدّلالة التي بين أيدينا تندرج تحت مظهرين:

الأوّل: يندرج تحته ما يتعدد معناه ولفظه واحد، ويشمل المشترك اللفظي والأضداد.

والقسم الثاني: يضمّ ما يختلف لفظه، ويتّحد في المعنى، ويشمل الترادف.

1.1.4 المشترك اللفظي

المشترك اللفظي: هو دلالة الكلمة على أكثر من معنى، أو كما عرّفه السّيوطيّ بقوله: هو اللفظ الواحد الدّال على معنيين فأكثر.[3]

---

(1) انظر: خرما، نايف، (1978)، **أضواء على الدّراسات اللغويّة المعاصرة**، المجلس الوطنّي للثّقافة والفنون والآدآب، عالم المعرفة، الكويت، الطّبعة الثّانية، ص314.

(2) لاينز، جون، (1980)، **علم الدّلالة**، ترجمة عبد الحليم الماشطة، وحليم حسين فالح، وكاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة، ص9–10. وانظر: كريستل، دافيد، (1993)، **التّعريف بعلم اللغة**، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة القاهرة، ص147–148.

(3) السّيوطيّ، **المزهر**، ج1/369.

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى أنَّ هذه الظاهرة هي طارئة على اللغة، وأنَّ المشترك اللفظّي ليس من أصل اللغة، حيث قال: فالأصل في كل اللغات أنْ يعبر اللفظ عن المعنى الواحد..وقد تَقبل لفظًا واحدًا للدّلالة على أمرين مختلفين اختلافًا بيِّنًا، وهو ما يسّمى بالمشترك اللفظي، ويقع مثل هذا في كل اللغات دون إسراف فيه، دون أنْ يتجاوز عددًا ضئيلًا جدًا من ألفاظ اللغة.[1]

ومن أسباب وجود المشترك اللفظي اختلاف لغات العرب والمجاز، قال ابن سيده ناقلًا عن أبي علي الفارسّي: "اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألّا يكون قصدًا في الوضع ولا أصلًا، ولكنّه من لغات تداخلت، أو أنْ تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشّيء؛ فتكثر وتغلب؛ فتصير بمنزلة الأصل."[2]

وقد اجتهد بعض الدّارسين في ربط المشترك اللفظي ورده إلى أصلٍ واحد، فكلمة (الضَّبِس) تعني في لغة قيس الدّاهية، وعند تميم بمعنى الخَبّ،[3] والخَبُّ: الخَدّاع.[4] وبين المعنيين علاقة قد تبرز في أنّ الدّاهية لا بدَّ أنْ يكون ذا مكر وحيلة، وذا خِداع للأعداء، فكأنّ معنى هذه الكلمة (الضَّبس) عند قيس هو المعنى العام، في حين أنّه انحصر عند تميم في الخِداع خاصّة.[5]

وسبب هذه التغيرات التي تطرأ على الكلمات من حيث المعنى يمكن ردها إلى التضييق والاتساع والانتقال، فالاتساع والتضييق ينشآن من الانتقال في أغلب الأحيان.[6]

---

(1) أنيس، إبراهيم، **دلالة الألفاظ**، مكتبة الانجلو المصرّية، القاهرة، الطّبعة الثالثة، ص212.

(2) ابن سيده، **المخصص**، ج259/13.

(3) الصّغانّي، **العباب**، السّين 232 (ضبس).

(4) ابن منظور، **اللسان**، ج341/1 (خبب).

(5) العمرّي، محّمد أحمد سعيد، **لغات قيس**، رسالة دكتوراه، جامعة أُم القرى، السّعودّية، 1982، ص347.

(6) ج. فندريس، (1950)، **اللغة**، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الانجلو المصرّية، القاهرة، ص231.

فمعنى التضييق تخصيص الدّلالة من دلالة عامّة إلى دلالة خاصّة، أمّا الاتّساع "فهو اطلاق اسم نوع خاصّ من أنواع الجّنس على الجّنس كلّه،"[1] وذلك من باب التعميم، كاطلاق الورد على كلّ زهر، واطلاق البأس على كلّ شدة وهي في الأصل بمعنى الحرب.[2]

ولعلَّ من الواضح أنَّ مسائل المشترك اللفظي ردَّها الصّغانّي إلى تقارب اللهجات، ومن خلال النّصّ الصريح على ذلك وتأصيل بعض الاستعمالات من خلال النّصّ عليها بالسماع.

وقد ذكر الصّغانّي بعض الألفاظ التي تندرج تحت المشترك اللفظي، ومن هذه الألفاظ قولهم: السَّلِيْط، الذي يدلّ على الزَّيت عند عامّة العرب،[3] وقد ذكر الصّغانّي إلى جانب ذلك أنَّه يدلّ على دهن السّمسم أيضًا، ونسب هذه اللهجة إلى أهل اليمن،[4] وهو بذلك يتبع الجوهريّ،[5] وأيدهما ابن منظور في ذلك،[6] وقد خالفهم ابن دريد،[7] وابن فارس،[8] حين عدَّا السّليط الزّيت بلغة أهل اليمن، ودهن السّمسم بلغة من سِواهم من العرب.

ونجد أنَّ معنى السليط في اللهجتين متقارب (الزّيت، ودهن السّمسم)، غير أنَّ إحداهما أتخذت تخصيصًا في بعض القبائل، مثل أهل اليمن لتدلّ بذلك على دهن السّمسم خاصّةً، وبقيت تدلّ على الزّيت عند عامّة العرب.

---

(1) ج. فندريس، **اللغة**، 257.

(2) عبد التّواب، رمضان، (1995)، **التّطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الثانية، ص197.

(3) الصّغانّي، **العباب**، الطّاء، 88 (سلط). وانظر: الجوهريّ، **الصّحاح**، ج1134/3 (سلط).

(4) الصّغانّي، **العباب**، الطّاء، 88 (سلط).

(5) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج1134/3 (سلط).

(6) ابن منظور، **اللسان**، ج320/7 (سلط).

(7) ابن دريد، **الجمهرة**، ج836/2 (سلط).

(8) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج95/3 (سلط).

ونرى أنَّ للصّغانّي دورًا واضحًا في طرح هذه المسألة، حيث صحّح قول ابن دريد، فقال: والأمر على خلاف ما قاله ابن دريد، فإنّي سمعت أهل مكّة–حرسها الله تعالى– وأهل تهامة واليمن يسّمون دهن السّمسم: السّليط.[1]

2.1.4 الأضداد

تعريف الأضداد لغةً: الضِّدُّ كل شيء ضادَّ شيئًا ليغلبه، فالسّواد ضدّ البياض، والموت ضدّ الحياة، والجمع أضداد.[2]

الأضداد اصطلاحًا:

لم يتفق دارسو العربيّة على تعريف واحد لمفهوم التّضاد، وإنْ كانت تدلّ هذه المفاهيم في مجملها على دلالة متقاربة. ولعلّ سيبويه أّول من أشار إلى مفهوم الأضداد، حيث قال:" اعلم أنَّ من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف، كقولك: وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضّالة، وأشباه هذا كثير."[3] وأطلق قطرب مصطلح الأضداد على ما اتفق لفظه واختلف معناه.[4]

وبهذا فإنَّ مفهوم التّضاد: هو تلك الألفاظ التي لكلّ منها معنيان، أحدهما ضدُّ الآخر. أيْ إنّ الاختلاف بينهما تضاد، لا اختلاف تغاير.[5] وقد استعمل العرب هذه الألفاظ في لغتهم، وأطلقوا على الشّيئين المتضادين اسمًا واحدًا؛ ليتسعوا في كلامهم.

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، الطّاء، 88 (سلط).

(2) ابن منظور، **اللسان**، ج3/263 (ضدد).

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج1/24.

(4) قطرب، أبو عبد الله محّمد بن المستنير (ت206هـ)، (1405–1984) **كتاب الأضداد**، تحقيق حنّا حداد، دار العلوم للطّباعة والّنشر، الرّياض، الطّبعة الأولى، ص244.

(5) الأصيفر، صالح خلف صالح، **الأضداد في المصباح المنير للفيوميّ**، تجريد وتوثيق ودراسة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانّية، 2013، ص140.

كما أنَّ هناك عددًا من العلماء قد ألّف في الأضداد، مثل: أبي الطّيب اللغويّ، وقطرب، وأبي حاتم السّجستانّي، ومحمّد بن قاسم ابن الأنباريّ.

وتتفق الأضداد مع المشترك اللفظي من حيث أنّ اللفظ الواحد يدلّ على أكثر من معنى، ولكن تمتاز الأضداد عن المشترك اللفظي بأنَّ الكلمة التي تعدُّ من الأضداد تدلّ على معنيين متضادين، في حين أنّ ألفاظ المشترك اللفظّي قد تدلّ على معنيين غير متضادين أو أكثر.

وقد تطرق الصّغانّي إلى ذكر بعض الألفاظ المتضادة في معجمه، ومن هذه الألفاظ قوله:" لفأه حقه: إذا أعطاه كلّه، عن أبي عمرو، قال:ولفأه حقّه: أعطاه أقلّ من حقّه، وقال أبو تراب: أحسب هذا الحرف من الأضداد، قال أبو الهيثم: ومنه قولهم:رضي من الوقاء باللّفاء."[1] فجاء معنى لفأه بمعنيين متضادين، الأّول: بمعنى التّمام، والآخر: بمعنى النّقصان.

فالصّغانّي يشكل مرجعًا لكثير من العلماء بعده، فقد ذكر أصحاب المعجمات –بعده– ما ذكره الصّغانّي في العباب، فأورد الزبيديّ ما ذكره الصّغانّي في معنى هذه الكلمة،[2] في حين لم يذكر الجوهريّ في الصّحاح بأنَّها من التّضاد، وقال إنَّ معناها الخسيس من الشّيء، ولفأه حقّه، أيْ بخسه،[3] فهي عنده بمعنى واحد، فأخرجها من دائرة التّضاد، وعلى ذلك أيضًا ابن منظور.[4]

وقال الصّغانّي:" وراء بمعنى خلف، وبمعنى قّدام، وهي مؤّنثة، وقال ابن السّكّيت يُذكّر ويُؤنّث، وهي من الأضداد، وتصغيرها وُرَيْئة، قال الله تعالى: ﴿ وَمِن وَرَآئِهِ

(1) الصّغانّي، **العباب**، (الهمزة) 164 (لفأ).

(2) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج424/1 (لفأ).

(3) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج2484/6 (لفا).

(4) ابن منظور، **اللسان**، ج252/15 (لفا).

عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾،[1] أيْ: من أمامه، وقال جلَّ ذكره: ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾،[2] أيْ: أمامهم. وقال عزَّ من قائل: ﴿مِّن وَرَآئِهِ جَهَنَّمُ﴾،[3] أيْ: من أمامه.[4]

قال ابن الأنباريّ:" وراء من الأضداد. يقال للّرجل: وراءك، أيْ: خلفك، ووراءك، أيْ: أمامك."[5]

لقد نصَّ معظم العلماء، مثل: الأزهريّ[6] والقرطبّي[7] والسّمين الحلبّي؛[8] على أنَّ (وراء) من الأضداد، ويأتي معناها للخلف والأمام. وقد خالفهم في ذلك الزّجاج، حيث قال:" وراء تكون كخلف وقّدام ومعناها ما توارى عنك، أيْ: ما استتر ع نك، وليس من الأضداد كما زعم بعض أهل اللغة، وأّما أمام فلا يكون إلّا قّدام أبدًا."[9] وقال ابن سيده في تفسير قوله تعالى: ﴿مِّن وَرَآئِهِ جَهَنَّمُ﴾،[10] أي: بين يديه.[11]

---

[1] سورة **إبراهيم**، آية 17.

[2] سورة **الكهف**، آية 79.

[3] سورة **إبراهيم**، آية 16.

[4] الصّغانّي ، **العباب**، (الهمزة) 190، (ورأ).

[5] ابن الأنباريّ، محّمد بن قاسم (ت328هـ)، **كتاب الأضداد**، تحقيق: محّمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة، صيدا-بيروت، 1407-1987، ص 68-69.

[6] انظر: القرطبّي، **تفسير القرطبّي**، ج9/351.

[7] انظر: القرطبّي، **تفسير القرطبّي**، ج9/351.

[8] انظر: السّمين الحلبّي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، (1408هـ-1987م) **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد محّمد الخّراط، دار القلم، دمشق، الطّبعة الأولى، ج1/514.

[9] ابن سيده، **المحكم**، ج10/350. وانظر أيضًا: ابن منظور، **اللسان**، ج1/193. (ورأ)

[10] سورة **إبراهيم**، آية 16.

[11] ابن سيده، **المحكم**، ج10/350. وانظر أيضًا: ابن منظور، **اللسان**، ج1/193. (ورأ)

وقال الشّهاب الخفاجّي ناقلًا عن الآمديّ:" وراء ليست من الأضداد إنّما هو من الموارة والاستتار، فما استتر عنك فهو وراء، خلفًا كان أو قدّامًا، إذا لم تره، ولم تشاهده، فأّما إذا رأيت فلا يكون وراء،[1] وأّما قول لبيد:[2]

أَلْيَس ورائي إنْ تراخَتْ مَنّيتي   لزُومُ العَصا تُحْنى علَيها الأصابعُ

بمعنى أليس أمامي؛ لأنّه قاله قبل أنْ يشاهده، وكذلك قوله تعالى: ﴿ **وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا**﴾،[3] قالوا: إنّه كان أمامهم وصحّ ذلك؛ لأنّهم لم يعاينوه ولم يشاهدوه.[4]

ويرجّح الباحث أنْ تكون وراء من الأضداد، إذا كانت تحمل معنى الخلف والأمام، وذلك لوروده في القرآن الكريم، كما أنّها وردت في كلام العرب، أّما إذا كانت بمعنى الاستتار، فقد تنّبه العلماء إلى أنّها ليست من الأضداد.

ومن الكلمات المتضادة عند الصّغانّي الَحميم، حيث قال:" الَحميم عند ابن الأعرابّي من الأضداد."[5]

قال ابن الأنباريّ:" قال بعض النّاس: الَحميم من الأضداد، يقال: الَحميم للحاّر، والَحميم للبارد، ولم يذكر لذلك شاهدًا، والأشهر في الَحميم الحاّر، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿ **إِلَّا حَمِيمًا وَغَسَّاقًا**﴾،[6] فالحميم الحاّر، والغسّاق البارد الُمْنتِن بلسان التّرك. ويقال: الغسّاق البارد الذي لا يقدرون على شربه من بَْرده، كما لا يقدرون على شرب الحميم من حرارته."[7]

---

[1] الشّهاب الخفاجّي، **حاشية الشّهاب الخفاجّي على تفسير البيضاويّ عناية القاضي وكفاية الراضي**، ج203/2.

[2] لبيد بن ربيعة، **الدّيوان**، ص89.

[3] سورة **الكهف**، آية 79.

[4] الشّهاب الخفاجّي، **حاشية الشّهاب الخفاجّي على تفسير البيضاويّ عناية القاضي وكفاية الراضي**، ج203/2.

[5] الصّغانّي ، **العباب**، (الغين) 49، (سوغ).

[6] سورة **النبأ**، آية 25.

[7] ابن الأنباريّ، **الأضداد**، 138.

وقال ابن القطّاع: "أحممتُ الماء: سخّنته، وحّمت الألية: أذبتها، والماء سخّنته...، وأحممت الرَّجل غسَّلته بالحميم، وهو الماء الحارّ."[1] فنرى أنَّ ابن القطّاع لم يذكر هذه الكلمة بمعنى الماء البارد، فأخرجها من الأضداد.

ومن الكلمات المتضادة عند الصّغانّي شفَّ، حيث قال:" شفَّ الشّيء يشفّ شفًا... أي زاد... وقال ابن السّكّيت: الشّفُّ –أيضًا–: النّقصان، وهو من الأضداد. يقال: هذا درهم يشفّ قليلًا أي: ينقص."[2]

وقال ابن الأنباريّ: الشّفُّ حرف من الأضداد. يقال للزّيادة: شِفّ، وللنّقصان شِفّ."[3] وقال ابن القطّاع:" والشِفَّ الرّبح، و"شَفَّ الثوبُ على المرأة شَفوفًا وشَفيفًا وصف ما خلفَه، والشّيُء على الشّيء زاد شِفًّا وأيضًا نقص."[4] فنرى أنَّ الشفّ قد ذكره العلماء بأنَّه من الأضداد ولا خلاف في ذلك.

وقد ورد (الشفّ) عند الأزهريّ[5] والجوهريّ[6] وابن منظور.[7] والزبيديّ[8] بهذا المعنى، فهو من الأضداد بإجماعهم.

وقال ابن الأنباريّ:" إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتّساع."[9]

---

(1) ابن القطّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السّعديّ الصّقلّي (ت515هـ)، **كتاب الأفعال**، عالم الكتب، بيروت–لبنان، الطّبعة الأولى 1983، ج242/1.

(2) الصّغانّي ، **العباب**، (الفاء) 327، (شفف).

(3) ابن الأنباريّ، **الأضداد**، 166.

(4) ابن القطّاع، **كتاب الأفعال**، ج211/2.

(5) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج195/11 (شف).

(6) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج1382/4 (شفف) الحاشية.

(7) ابن منظور، **اللسان**، ج181/9 (شفف).

(8) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج519/23 (شفف).

(9) ابن الأنباريّ، **الأضداد**، 8.

وقد عزا إبراهيم أنيس التّضاد إلى اختلاف اللهجات بين القبائل، فقال:" قد تكون الكلمة الواحدة يتخصّص معناها في لهجة من اللهجات بشكل خاص يكون مضادًا للكلمة في لهجة أخرى."[1]

3.1.4 الترادف

الترادف هو توالي الألفاظ المفردة الّدالة على شيءٍ واحدٍ باعتبار واحد.[2] فالترادف هو الّدلالة على المعنى بأكثر من لفظ وهذا ليس أصلًا، يقول ستيفن أولمان: إنّ الترادف التّام نادر الوقوع إلى درجة كبيرة.[3]

وسبب هذه الظاهرة عند ابن جنّي اختلاف القبائل واختلاط الأقوام، حيث قال:" فإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد، فإنّ أحرى ذلك أنْ يكون قد أفاد أكثها أو طرفًا منها من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ في المعنى الواحد على ذلك كلّه، هذا أمر، وإنْ كان الاحتمال الآخر: أي تعدد الألفاظ في القبيلة في وجه القياس جائزًا، وذلك كما جاء عنهم في أسماء الأسد والسّيف والخمر وغير ذلك، كما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد، كان ذلك أولى بأنْ تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد من هنا ومن هنا."[4]

وممّا ورد عند الصّغانّي في هذا المجال، قولهم: القَدْف، بمعنى الكرب،[5] فلهذا المعنى أكثر من لفظ يدلّ عليه، فهو عند ابن دريد (الدَّفَّوج): أصول السّعف

---

[1] أنيس، إبراهيم، **في اللهجات العربيّة**، المطبعة الفنّيّة الحديثة، القاهرة-مصر، الطّبعة الثانية(1965)، 211-212.

[2] السّيوطّي، **المزهر**، ج402/1.

[3] ستيفن، أولمان، (1969م)، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال محّمد بشير، نشر مكتبة الشّباب، الطّبعة الثانية، ص97.

[4] ابن جنّي، **الخصائص**، ج373/1.

[5] الصّغانّي، **العباب**، (الفاء) 491-492 (قدف).

بالفارسيّة،[1] وقد نسب ابن دريد مَن يقول عن القَدْف الكرب إلى الأزد.[2] وغيرهم يسمّونه: الكَراديف.[3]

فنرى أنّ هناك عدّة ألفاظ تستخدم للدّلالة على معنًى واحد، فباختلاف قبائلهم وأماكنهم يختلف اللفظ عندهم، وتبقى الدّلالة واحدة.

ومن الكلمات المترادفة، قولهم: غسَّ، بمعنى دخل فيها ومضى، وهي لغة تميم،[4] قال رؤبة:

كالحُوتِ لّما غَسَّ فِي الأُنهارِ[5]

فأظن أنّ هذا الفعل من المترادف؛ لأّنه يرادف الفعلين: دخل، ومضى.

أّما قولهم الزحلوفة بمعنى آثار تزلج الصّبيان من فوق التّل إلى أسفله فهي لغة أهل العالية، وتميم تقوله بالقاف.[6]

وبما أّنه لا يوجد تقارب في مخرج الفاء والقاف فلا يمكن أنْ يكون هناك إبدال بين هذين الحرفين، وهذا ما أكده قول الشعراء في قصائدهم فقد وردت رويًّا في قصائد فائّية وأخرى قافّية، مثل قول أوس بن حجر:[7]

قَلّبُ قَدِيوداً كأَنَّ سَراتَها صَفاُمُدْهٍن، قَدْ زَلَّقَتْه الزَّحالِفُ

وقول العجّاج:[8]

والشمسُ قد كادتْ تكون دَنفا أَدْفعُها بالراحِ كي تَزَحْلقا

---

[1] انظر: ابن دريد، **الجمهرة**، ج327/1 (كرب).

[2] انظر: ابن دريد، **الجمهرة**، ج672/2 (دفق).

[3] ابن دريد، **الجمهرة**، ج214/1.

[4] الصّغانّي، **العباب**، (السّين) 308-309 (غسس).

[5] انظر: الأزهرّي، **تهذيب اللغة**، ج9/8 (غس) ، لم أجده في ديوان رؤبة.

[6] الصّغانّي، **العباب**، (الفاء) 236-237 (زحلف).

[7] أوس بن حجر، (1400-1980)، **الّديوان**، تحقيق محّمد يوسف نجم، دار بيروت، ص67.

[8] العجّاج، **الّديوان**، 494.

فإنّ هذا يدّلنا على أنّ كلًّا من الكلمتين أصل، ليس تطور إحداهما عن الأخرى، فإذا المادتان أصليتان فإنَّهما تدخلان في المترادف.(1)

2.4 المستوى الصّوتّي

1.2.4 الإبدال بين الصّوامت

الإبدال لغة: مصدر أبدلت الشّيء بالشّيء، وَبَدَلُ الشّيء:غيرُه ُ، واستبدل الشّيء بغيره، وتبدّلَه، إذا أخذ مكانه.(2)

واصطلاًحا هو: إقامة حرف مكان حرف في بعض الكلمات، مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة.(3)

والإبدال ظاهرة مشهورة، فهي من سنن العرب في كلامها، فقد كانوا يقيمون الحروف مقام بعض، فيقولون: مَدَحَه، ومَدَهَه.(4)

ويبدو أنَّ مصطلح الإبدال ظهر في القرن الثالث الهجريّ، فيُعدّ الفّراء من أوائل اللغويين الذين اصطلحوا على هذه الظاهرة إبدالًا.(5)

والإبدال ظاهرة عفويّة، تسير الحروف ناحية المخرج الأسهل؛ لأنَّ غاية الإبدال التّجانس الصّوتّي.(6)

وتُعدّ ظاهرة الإبدال من الظواهر الهاّمة في اللغة، فقد أولاها العلماء عنايةً كبيرة، فألّفوا كتًبا فيها، مثل: القلب والإبدال لابن السّكّيت، وكتاب الإبدال والمعاقبة

---

(1) انظر: أنيس، إبراهيم،(1975)، **من أسرار اللغة**، مكتبة الانجلو المصرّية، الطّبعة الخامسة، 82-83.

(2) الجوهريّ، **الصّحاح**، ج1632/4 (بدل).

(3) انظر: المبارك، محّمد، (2005)، **فقه اللغة وخصائص العربّية**، دراسة تحليلّية مقارنة للكلمة العربّية، وعرض لمنهج العربّية الأصيل في التّجديد والتّوليد، دار الفكر، بيروت- لبنان، ص66.

(4) ابن فارس، **الصاحبي في فقه العربّية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، ص154. وانظر: الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة التاسعة، ص212.

(5) آل ياسين، محّمد حسين، (1400هـ-1980م)، **الّدراسات اللغوّية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، دار مكتبة الحياة، بيروت -لبنان، الطّبعة الأولى، ص409.

(6) أبو الطّيب اللغويّ، **الإبدال**، ج6/1 المقدمة.

والنظائر لابي القاسم الزّجاجّي، وكتاب الإبدال لابي الطّيب اللغويّ، وغيرهم من العلماء الذين أفردوا فصولًا وأبوابًا في كتبهم لهذه الظاهرة، مثل: ابن جنّي في الخصائص،[1] وابن فارس في الصاحبي.[2]

واقتصرت هذه الدّراسة على الإبدال السّماعيّ (غير المطّرد)، وهو الإبدال الذي لا يخضع لقواعد مطّردة ولا يقع في حروف معيّنة،[3] ويطلق عليه الإبدال اللغويّ، فهو يحصل في الألفاظ المتقاربة في أصواتها.

لقد اختلف العلماء قدامى ومحدثون في عدّ ظاهرة الإبدال ظاهرة صوتّية؛ لأنّهم لم يشترطوا قرب المخرج في الصّوتين المبدلين إلّا أنَّ منهم من رأى ذلك.[4]

فاشترط أغلب المحدثين وجود علاقة صوتّية بين المبدل والمبدل منه، كقرب المخرج، أو الاشتراك في بعض الصّفات الصّوتّية كالجهر والهمس.[5]

أّما أسباب الإبدال فمتعددة، منها: التّوهم السّمعّي نتيجة ضعف الإصغاء،[6] واختلاف اللهجات نتيجة لاختلاف البيئة،[7] والميل إلى التّقريب بين الصّوتين المتجاورين،[8] وقيل: إنَّ من أهم أسباب حدوثه هو التّطور الصّوتّي.[9]

---

(1) ابن جنّي، **الخصائص**، ج82/2.

(2) ابن فارس، **الصاحبي**، 154.

(3) الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، 216.

(4) الصيغ، عبد العزيز، (1988-1408هـ) ، **المصطلح الصّوتّي في الدّراسات العربيّة**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ص148.

(5) انظر: أنيس، **من أسرار العربيّة**، ص75. والجندي، **اللهجات العربيّة في التّراث**، ج472/2.

(6) أبو الطّيب اللغويّ، **الإبدال**، ج37/1.

(7) السامرائّي، إبراهيم، (1981م)، **التّطور اللغويّ التاريخّي**، دار الأندلس، بيروت، الطّبعة الثانية، ص111،

(8) الجندي، **اللهجات العربيّة في التّراث**، ج349/1.

(9) أنيس، **من أسرار اللغة**، ص75.

فيقع الإبدال في الأصوات المتدانية المخرج أو المتجاورة المخرج أو المتقاربة في الحيز والمخرج، أو بين المتباعدة أيضًا،[1] ومن أمثلة الإبدال في العباب:

إبدال التاء طاءً

التّاء صوت لثويّ أسنانيّ، مهموس، شديد، مرقق،[2] وهو عند علماء اللغة المحدثين النّظير المرقّق لصوت الطّاء في مخرجه وجميع صفاته، سوى صفة الإطباق.[3]

وممّا جاء في العباب من إبدال التّاء طاءً ما أورده الصّغانيّ من أنَّ بني تميم يقولون: أفلطني الرّجل: مثل أفلتني، وقد تبع الصّغانيّ في نسبة اللهجة إلى تميم كلًّا من الفراهيديّ،[4] وابن سيده.[5] وقد وصفاها بالقبح.[6]

قال إبراهيم أنيس إنّ أصوات الإطباق أصوات مفخّمة، لها وقع في السّمع، ورنّة قويّة في الآذان، وهذا يلائم طباع قبيلة تميم البدويّة وخشونتها، بعكس الأصوات المرقّقة، التي تلائم طباع القبائل المتحضّرة ورقّتها.[7]

وما قاله إبراهيم أنيس لا يجعلنا نطلق حكمًا عامًّا، بأنَّ القبائل البدويّة تؤثر النّطق بالأصوات المفخّمة، والقبائل الحضريّة تؤثر النّطق بالأصوات المرقّقة؛ لأنّه قد يحدث العكس.

---

(1) السامرائيّ، **التّطور اللغويّ التاريخيّ**، 102. النعيميّ، حسام سعيد، (1980)، **الدّراسات اللهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي**، دار الرّشيد للنّشر، ص98.

(2) انظر: حسّان، تمّام، (1979) **مناهج البحث في اللغة**، دار الثّقافة، الدّار البيضاء، المغرب، ص123.

(3) انظر: أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغويّة**، مكتبة الأنجلو المصريّة، الطّبعة الرابعة، ص58. وبشر، كمال محمّد (1969) **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، مصر، ص132.

(4) الفراهيديّ، **العين**، ج430/7 (فلط). والصّغانيّ، **العباب**، الطّاء، 154 (فلط).

(5) ابن سيده، **المحكم**، ج175/9 (فلط).

(6) الفراهيديّ، **العين**، ج430/7 (فلط). و ابن سيده، **المحكم**، ج175/9 (فلط).

(7) أنيس، إبراهيم، **في اللهجات العربيّة**، مكتبة الانجلو المصريّة، القاهرة، 127.

وقد ذكر سيبويه أنَّالطّاء أُبدلت من التّاء في (فعلت) إذا كانت بعد صوت من أصوات الإطباق، فيقولون: فَحَصْطَ برِجْلِك وحِصْطَ، يريدون حِصْتَ وفَحَصْت. وأشار إلى أنَّ هذا الإبدال لغة تميم.[1]

ويُفسّر هذا في ضوء قانون المماثلة الصّوتيّة، أو التّقريب بين الأصوات،[2] إذ تأثرت التّاء المرققة بالصّاد المفخّمة قبلها، فأخذت التّاء درجة من التّفخيم لتماثل الصّاد تماثلًا مقبلًا جزئيًّا متّصلًا.

إبدال الضّاد شّينًا

الضّاد عند علماء اللغة القدماء: صوت جانبيّ رخو، وعند المحدثين: صوت لثويّ أسنانيّ شديد. أمّا الشّين فوصفه علماء اللغة المحدثون بأنَّه: صوت غاري، مهموس، رخو، مرقق،[3]

وممّا جاء عند الصّغانيّ من قبيل هذا كلمة (الُضْط) بمعنى الُشْط، وقولهم: اضْدَرِلي:في معنى اشْدَرِلي، لفظًا ومعنًى.[4] قال الصّغانيّ: منهم يجعلون الشّين ضادًا بين السّين والضّاد. ليست بضادٍ صحيحة، ولا شين صحيحة، وهي لغة ربيعة واليمن.[5]

وقد ذهب الخليل إلى أنَّ مخرج الجيم، والشّين، والضّاد، من حّيز واحد،[6] فكلام الخليل يؤكد أنّ الشّين كانت تنطق صوتًا جانبيًّا إلى جانب الضّاد؛ لأّنهما من

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4/239-240.

(2) انظر: كانتينو، جان، (1966)، **دروس في علم أصوات العربيّة**، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، الجامعة التونسيّة، 53.

(3) انظر: عبد التّواب، رمضان، (1983)، **التّطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرّفاعيّ الرّياض، الطّبعة الأولى، ص54.

(4) الصّغانيّ **العباب**، الطّاء، 197 (مضط).

(5) الصّغانيّ **العباب**، الطّاء، 197 (مضط).

(6) الفراهيديّ، **العين**، ج1/58.

حيز واحد، وما زال الصّوتان ينطقان جانبيين في اللهجات العربّية الجنوبّية الحديثة، كما تنطق الضّاد صوتًا جانبيًّا في بعض نواحي اليمن في عصرنا الحاضر.[1]

ويبدو أنَّ الصّغانّي انفرد بذكر هذه الكلمة، فقد أهملها ابن دريد،[2] والجوهريّ،[3] وابن فارس،[4] وابن منظور.[5] وقد تبع الفيروزآبادي،[6] والزبيديّ،[7] الصّغانّي في ذكر هذه الكلمة.

إبدال الواو همزةً

تُبدل الواو من الهمزة إبدالًا مطّردًا إذا انضّمت ضمًّا لازمًا، نحو: أُجوه (وجوه)، أو تُبدل من المكسورة، نحو: وسادة وإسادة.[8]

واختص هذا الإبدال بـ(تميم) فإّنهم يصّيرون كل واو تجيئ في مثل هذا ألفًا.[9]

ومّما أورده الصّغانّي في العباب، قولهم: الَوقِيط والَوقْط: وهي حفرة في غلظ من الأرض أو جبل يجتمع فيها ماء المطر، والجمع وِقَاط، ووِقطان. فيقولون في جمعه: الإقاط.[10]

إبدال العين همزةً

صوت العين والهمزة متقاربان في المخارج،[11] وذلك مسوغ كافٍ لحدوث التّبادل بينهما، على الّرغم من الاختلاف في بعض الصّفات الأخرى.

---

(1) انظر: رابين، تشيم، (1986)، **اللهجات العربّية الغربّية القديمة**، ترجمة عبد الرحمن أيوب، مطبعة ذات الّسلاسل، الكويت، ص72.

(2) انظر: ابن دريد، **الجمهرة**، مادة (مضط).

(3) انظر: الجوهريّ، **الصّحاح**، مادة (مضط).

(4) انظر: ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مادة (مضط).

(5) انظر: ابن منظور، **اللسان**، مادة (مضط).

(6) الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، ج688/1 (مضط).

(7) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج107/20 (مضط).

(8) ابن جنّي، **سّر صناعة الإعراب**، ج110/1.

(9) الصّغانّي، **العباب**، الطّاء، 228، (وقط).

(10) انظر: الفراهيدي، **العين**، ج194/5 (وقط).

(11) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج433/4-434. وحسّان، **مناهج البحث في اللغة**، 117-119.

ويعدّ هذا الإبدال من باب العنعنة وهي إبدال الهمزة عينًا، فقد قال ابن السّكّيت: قال الفرّاء سمعت بعض العرب من بني نبهان من طيء يقول: دأني يريد دعني، وقال تأله يريد تعاله، فيجعلون مكان العين همزة، كما جعلوا مكان الهمزة عينًا في قوله: لعنّك قا ئم، وأشهد عنّك رسول الله.[1]

وقد ذكر الصّغانيّ هذا الإبدال في العباب في قولهم (دأني) بدلًا من (دعني)، ونسب هذه اللهجة إلى بعض بني نبهان.[2]

إبدال العين حاءً

صوت العين والحاء من الأصوات الحلقيّة،[3] ومخرجهما من أوسط الحلق،[4] إلّا أنّ الفرق بينهما أنَّ العين مجهورة، والحاء مهموسة،[5] قال الخليل: ولولا بحّة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين.[6] وهذا القرب في المخرج جعل من السّهل أنْ تُبدل إحداهما من الأخرى.

وممّا ورد عند الصّغانيّ من هذا الإبدال، قوله: قَعَفْتُ النّخلة: قلعتُها من أصلها. والقَعْفُ لغة في القَحْف، وهو اشتفافك ما في الإناء أجمع.[7]

ففي كلمة (القعف) أبدلت العين حاءً (القحف) ، ولم يشر الصّغانيّ إلى أهل هذه اللغة.

ويطلق على هذا النّوع من الإبدال الفحفحة، وهو إبدال العين حاءً أو الحاء عينًا. قال ابن جني: إنّ العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في

---

(1) ابن السّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق (ت244هـ)، (1978)، **القلب والإبدال**، تحقيق حسين محمّد محمّد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الخيريّة، القاهرة، ج1/7.

(2) الصّغانيّ، **العباب**، الهمزة، 189 (ودأ).

(3) عبد التّواب، رمضان، (1417هـ-1997م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ**، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الثالثة، ج1/32.

(4) عبد التّواب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ**، ج1/223.

(5) بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطّباعة والنّشر والتّوزيع، ص 195.

(6) الخليل، **العين**، ج1/57.

(7) الصّغانيّ، **العباب**، الفاء، 513 (قعف).

المخرج، كقولهم: بحتر ما في القبور، أي بعثر..فعلى هذا يكون عتّى وحتّى، ولكن الأخذ بالأكثر استعمالًا، وهذا الآخر جائز غير خطأ.[1]

فابن جنّي يطلق حكمه على مثل هذه الألفاظ، فيرجح التّكلم على الأصل، أي اللغة التي تكلم بها معظم العرب، وأنْ لا يتكلم النّاس بما اختصّ في قبيلة أو منطقة محددة، وعلى الرّغم من هذا فإنّ ابن جنّي لم يُخطّئ من يستعمل مثل هذه الكلمات.

ويُنسب هذا الإبدال إلى تميم،[2] فيقول الفراء: سمعت بعض أعراب بني أسد، وقرأها فقال: (بحتر)، وهما لغتان: بحتر وبعثر.[3]

فالقصد من المماثلة بين الأصوات اتجاههم للخفّة والسّهولة في النّطق، وهذا من أهم أسباب الإبدال.

ومن إبدال العين حاءً عند الصّغانيّ قولهم: جِئْ بالمال من عَسِّكَ وَبسِّكَ: لغة في حَسِّكَ وَبسِّكَ.[4]

إبدال الدّال ذّالًا

يبدل الدّال ذالًا لقرب المخرج والصفة، فمخرج الدّال ممّا بين طرف اللسان وأصول الثنايا، ومخرج الذّال مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، والدّال مجهور شديد، والذّال مجهور رخو.[5]

ومما جاء من هذا الإبدال عند الصّغانيّ قولهم: مجداف السّفينة بالدّال والذّال، والدّال أكثر.[6]

وقد علّل إبراهيم أنيس إبدال الدّال ذالًا فنسبه إلى التأثير البدويّ على لسان المتكلم، فقال: نحن في هذه الرّواية أمام كلمة رويت بروايتين، وهي (عدوفة) بالدّال أو الذّال، وهما حرفان متناظران، الأول منها: شديد، والثاني: نظيره الرّخو، وقد نسبت

---

(1) ابن جنّي، **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، ج343/1.

(2) انظر: الاستراباذي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج266/3.

(3) الفرّاء، **معاني القرآن**، ج286/3.

(4) الصّغانيّ **العباب**، السّين، 275 (عسس).

(5) سيبويه، **الكتاب**، ج433/4-435.

(6) الصّغانيّ **العباب**، الفاء، 54-55 (جدف).

الصّيغة المشتملة على الذّال لشعب عظيم هو ربيعة، وفيها البدو، وفيها من تأثر بحضر الحيرة كـ(إياد) و(النّمر)؛ لذلك نُؤثر أنْ ننسب النّطق بالذّال لهاتين القبيلتين.[1]

إبدال الثّاء فاءً

الثّاء والفاء صوتان مجهوران،[2] ومخرج الثّاء من بين طرف اللسان وأطراف الثنايا، والفاء من بطن الشّفّة السّفلى وأطراف الثنايا العُلى،[3] والثّاء والفاء من الأصوات الرّخوة.[4]

ومن شواهد إبدال الثّاء فاءً عند الصّغانّي، قولهم: الجَدف في الجَدث: بمعنى القبر.[5] وهذا الإبدال بلا نسبة عند الصّغانّي، وقد نسبه ابن جنّي لبني تميم.[6]

وقد عدَّ الفّراء هذا من باب التّعاقب، فقال: العرب تعقب بين الفاء والثّاء في اللغة، فيقولون: جدف وجدث، وأجداف وأجداف،[7] قال رؤبة:[8]

بالمَرْءِ ذُو عَصْفٍ وَذُو انْصِرافِ لو كانَ أحْجَارِي معَ الأجْدَافِ

ومن إبدال الفاء ثاءً قولهم: الكِرْثِئ -بالكسر- وهو السّحاب المرتفع المتراكم، وقشر البيض الأعلى الذي يقال له: القَيْض: لغة في الكِرْفِئ.[9]

إبدال الفاء باءً

أُبدلت الفاء من الباء في قولهم: الجِفْس، بدلًا من الجِبْس، وهو الضّعيف القَدم.[10]

---

[1] أنيس، إبراهيم، **في اللهجات العربيّة**، 90.

[2] سيبويه، **الكتاب**، ج2/489.

[3] ابن جنّي، **سرّ صناعة الإعراب**، ج1/61.

[4] سيبويه، **الكتاب**، ج2/490.

[5] الصّغانّي، **العباب**، الفاء 55-56 (جدف).

[6] ابن جنّي، **المحتسب**، ج2/66.

[7] الصّغانّي، **العباب**، الفاء 55 (جدف).

[8] رؤبة، **الدّيوان**، ص100.

[9] الصّغانّي، **العباب**، الهمزة 152 (كرثأ).

[10] الصّغانّي، **العباب**، السّين 74 (جفس).

قال الأزهريّ: سمعت أعرابيًّا من بني حنظلة يُسمّي المصطبة: المصطفة بالفاء،[1] وبنو حنظلة من تميم،[2] وهذا يؤيّد أنْ يكون هذا الإبدال في بني تميم، ولعلّ قرب مخرج الفاء من مخرج الباء،[3] أدى إلى إبدال الباء فاءً.

إبدال الضّاد ظّاءً

صوت الضّاد والظّاء يتفقان في أكثر الصّفات، فهما يتفقان في الإطباق والاستعلاء والرّخاوة والجهد.[4] فقال سيبويه عن مخرج الضّاد إنّه من بين أّول حافة اللسان وما يليه من الأضراس، أّما مخرج الظّاء فمّما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا.[5]

وهذان الصّوتان يشكلان مشكلة من جهة الكتابة والّطق، مّما دفع بعض العلماء للتأليف في هذين الصّوتين للتفريق بينهما،[6] وقد تردد مثال واحد في معظم كتب اللغة، وهذا ما وجدناه عند الصّغانّي أيضًا وهو (فاض). فقال: ولغة نُكّين: فاضت بالضّاد ولغة غيره فاظت بالظّاء،[7] فقد جاء بلغة تميم بالضّاد كما في بعض الّصوص،[8] وتعليل مجيء هذا اللفظ بالضّاد والظّاء، بما يأتي بعدهما في التعبير،

---

(1) ابن منظور، **اللسان**، ج9/193 (صطف).

(2) ابن حزم، أبو محّمد عي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسّي القرطبّي الظاهريّ (ت451هـ)، (1962م)، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق عبد السّلام هارون، دار المعارف، ص467.

(3) ابن جنّي، **سّر صناعة الإعراب**، ج1/61.

(4) انظر: القسطلانّي، شهاب الّدين، (1972م)، **لطائف الإشارات لفنون القراءات**، تحقيق عامر السّيد عثمان وعبد الصّبور شاهين، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامّية، القاهرة، الطّبعة الأولى، ج1/206–207.

(5) سيبويه، **الكتاب**، ج2/489.

(6) انظر: ابن مالك، **التّسهيل**، 32. دراسة المحقق.

(7) الصّغانّي، **العباب**، السّين، 271 (عرس).

(8) انظر: الأزهريّ، **التهذيب**، ج14/397 (فاظ). وابن سيده، **المخصص**، ج15/36. وابن منظور، **اللسان**، ج7/211–212 (فيض)، و(فوظ) ج7/452–453، و(فيظ). والسّيوطّي، **المزهر**، ج1/561.

قال الزّجاجّي: يقال فاظ الميّت، وفاضت نفسه، بالضّاد، وفاظت نفسه بالظّاء، جائز عند الجميع إلّا الأصمعّي فإنّه لا يجمع بين الظّاء والّنفس..."[1]

إبدال السّين والصّاد

السّين والصّاد صوتان مهموسان من مخرج واحد،[2] وهما من الأصوات الأسلّية الصّفيرّية،[3] فالصّاد صوت مطبق،[4] ويخرجان من بين طرف اللسان، وفوق الثنايا.[5]

ووقع الإبدال بينهما؛ لأنّهما أسليان اشتركا في المخرج والهمس والإصمات والصّفير، والّرخاوة.[6] واشتهر الإبدال بين السّين والصّاد في بعض بني تميم. [7]

والإبدال بين السّين والصّاد قياس لكّنه غير واجب، قال الّرضي: اعلم أّن هذه الحروف –العين والخاء والقاف والطّاء– مجهورة مستعلية، والسّين مهموس مستفل، فكرهوا الخروج منه إلى هذه الحروف، لثقله، فابدلوا من السّين صادًا؛ لأّنها توافق السّين في الهمس والصّفير، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء، فتجانس الصّوت بعد القلب.[8]

وقد أشار إبراهيم أنيس إلى أّن هذا الإبدال في هذه الحالة مّما مالت إليه القبائل البدوّية من تفخيم الأصوات.[9]

ومّما ورد عند الصّغانّي من إبدال السّين صادًا قولهم:قُرِنس–على ما لم يُسمَّ فاعله– والصّاد فيه لغة.[10]

---

[1] ابن منظور، **اللسان**، ج454/7 (فيظ).

[2] انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج489/2.

[3] أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوّية**، 66.

[4] سيبويه، **الكتاب**، ج436/4.

[5] سيبويه، **الكتاب**، ج436/4.

[6] أبو الطّيب اللغوّي، (ت351هـ)، (1380هـ–1961م)، **الإبدال**، تحقيق عزّ الّدين التنوخي، نشر مجمع اللغة العربّية بدمشق، ج172/2. الهامش.

[7] انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج44/8 (صدغ).

[8] الاستراباذّي، **شرح الشافية**، ج230/3.

[9] أنيس، **في اللهجات العربّية**، 116.

[10] الصّغانّي، **العباب**، السّين 345 (قرس).

ومن ذلك قولهم: قانسة الطير في قانصة،[1] والدِّعس في الدِّعص،[2] والفِفْسة في الفِصْفِصَة أي الرطبة.[3]

2.2.4 الإبدال بين الصوائت

يُقصد بالإبدال بين الصوائت الاختلاف الذي يقع بين المصوّتات القصيرة (الحركات)، واختلافها في حركة حرف معين من الكلمة الواحدة، يأتي نتيجة لاختلاف اللهجات، واختلاف المعاني أو اتفاقها، وفيه تتقارب اللفظتان في اللغتين لمعنى مختلف أو متّفق حتّى لا يختلفا إلّا في الحركات، تكون في إحدى صورتيه لغة، وفي الثانية لغة أخرى، ولكلّ لغة مذهب في العربيّة.[4]

وقد ارتبط تناوب الحركة في الجانب الصرفيّ على فاء الكلمة وعينها في التمييز بين الأسماء والأفعال والصّفات والمصادر.[5]

ولم يُغفل القدماء صفتي القوة والضعف واتصالهما بالمعنى،[6] فالضّمّة أقوى الحركات، تليها الكسرة، وأخفهنَّ الفتحة، وسبب التّغير الحركي هو اختلاف لغات العرب، واختلاف المعنى،[7] وهذا الإبدال بين الحركات بين لهجة وأخرى يدلّ على وجود تحوّل في اللهجات، وتحور في الأفعال والمصادر، وسبب ذلك البحث عن لهجة مستقلة في قبيلة ما أو في مجموعة قبائل، ومن آثار ذلك انحراف أوزان الكلمات

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، الطّاء 183 (لقط).

(2) الصّغانّي، **العباب**، السّين 159 (دعس).

(3) الصّغانّي، **العباب**، السّين 327 (فسس).

(4) انظر: الفرّاء، **معاني القرآن**، ج5/1.

(5) انظر: أنيس، **دلالة الألفاظ**، ص86. أنيس، **في اللهجات العربيّة**، 81. عمر، أحمد مختار، (1998)، **علم الدّلالة**، عالم الكتب، الطّبعة الخامسة، ص35.

(6) انظر: سيبويه، **الكتاب**، ج37/4-167. المبرّد، **المقتضب**، ج189/2. ابن جنّي، **الخصائص**، ج69/1.

(7) انظر: السامرائّي، فاضل صالح، (1401-1981)، **معاني الأبنية في العربيّة**، نشر جامعة بغداد، الطّبعة الأولى، ص18 وما بعدها.

وانقلاب أشكالها، واختلاف الحركة من الخلافات المهمة بين الأسماء والأفعال في اللهجات.(1)

الكسر والضّم

ينسب دارسو اللهجات القديمة الضّم إلى اللهجات البدويّة، كتميم، وأسد، وبكر بن وائل، وينسبون الكسر إلى اللهجات الحضريّة، كالحجاز، وقريش.(2)

ويقول بعض الدّارسين: إنَّ صيغة (فَعِل) هي الأصل، ثم تطورت لقصد المبالغة إلى (فُعُل)، فتكون صيغة (فُعُل) لقبائل حضريّة؛ لأنّها اهتمت بالمعنى أكثر من القبائل البدويّة، وممّا يؤيد ذلك قول سيبويه: "عَقُرت عُقُرًا كما قالوا سَقُمت سُقْمًا، وقد عُزي عُقُرًا إلى أهل الحجاز".(3)

وممّا ذكره الصّغانّي فيما جاء بالضّم والكسر دون تغيّر في الدّلالة، قولهم: البِرْس–بالكسر– ومعناه: القُطن، وجاءت بالضّم أيضًا (البُرْس).(4) ولم ينسب الصّغانّي الكسر أو الضّم لقوم من الأقوام.

وذكر أيضًا: (عَجُفَ المال) بالضّم: لغة في عَجِف–بالكسر.(5) وهذا الاختلاف لهجي، فلا تتغير دلالة الكلمة مع هذا الاختلاف الحركي.

الفتح والكسر

تعاقبت الفتحة والكسرة في بعض الأفعال دون أنْ تحدث أيّ تغيير في المعنى، فنجد بعض اللهجات مالت إلى استخدام صيغة بالفتح، ولهجات أخرى استخدمتْ

---

(1) انظر: علي عبد الواحد وافي، **علم اللغة**، دار نهضة مصر، القاهرة، الطّبعة السابعة، ص281. داود سلّوم، (1396–1976)، **دراسة اللهجات العربيّة القديمة**، المكتبة العلميّة، لاهور، باكستان، الطّبعة الأولى، ص9–10.

(2) الجندي، أحمد علم الدّين، (1983)، **اللهجات العربيّة في التّراث**، الدّار العربيّة للكتاب، ج252/1.

(3) انظر: آل غنيم، صالحة راشد غنيم، **اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتًا وبنية**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعوديّة، 1402–1403، ص 302.

(4) الصّغانّي، **العباب**، السّين 39 (برس).

(5) الصّغانّي، **العباب**، الفاء 415 (عجف).

صيغة الكسر، ومردُّ هذا الاختلاف الحركي مع بقاء الدلالة هو الاختلاف اللهجي ليس إلّا.

وقد ورد الاختلاف في الفتح والكسر في عدة مواضع عند الصّغانّي، ومن ذلك قوله: عَنِسَت –بالكسر–: لغة في عَنَسَت بالفتح،[1] قال الأعشى:[2]

ولَقَد أُرَجِّلُ لِمَّتي بِعَشِيَّةٍ   للشَّرْبِ قَبْلَ سَنابِكِ المُرتاد

والبِيضِ قد عَنَسَتْ وطالَ جِراؤها   وَنَشَأْنَ في قِنٍّ وفي أَذْوادِ

وقال أيضًا: نَكَفْت –بالفتح– لغة في نَكِفْت –بالكسر.[3] وقَرَسَ البرد يقرس قَرْسًا: أي اشتدَّ، وفيه لغة أخرى، وهي: قَرِسَ البرد –بالكسر– قَرَسًا، بالتّحريك.[4]

3.2.4 الإتباع والمزاوجة

عند البحث في المعجمات اللغوّية نجد ابن فارس ينفرد بتعريف الإتباع، فهو أّول من عّرف الإتباع بقوله:للعرب الإتباع، وهو أنْ تُتبع الكلمة الكلمة على وزنها، أو روّيها إشباعًا وتأكيدًا.[5] أّما غيره من العلماء مثل: الجوهرّي، وابن منظور، فقد عّرفاه بقولهم: والإتباع في الكلام، مثل: حسن بسن، وشقيح قبيح.[6] فالذي نجده أمثلة على الإتباع، وكأنَّه معروف في كلامهم، لا يحتاج إلى توضيح.

فمصطلح الإتباع محلّ خلاف، فلم يتّفق على تعريفه العلماء، يقول عزّ الّدين التنوخّي: إنَّ علماء العربّية قد اختلفوا في الإتباع وتعريفه وتصنيفه، والتبست على بعضهم حقيقته فجعله من باب الإبدال.[7]

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، الّسين 297–298 (عنس).

(2) الأعشى، **الّديوان**، 131.

(3) الصّغانّي، **العباب**، الفاء 615 (نكف).

(4) الصّغانّي، **العباب**، الّسين 345 (قرس).

(5) ابن فارس، **الصاحبي**، 209.

(6) الجوهرّي، **الصّحاح**، ج1190/3 (تبع). ابن منظور، **اللسان**، ج32/8 (تبع).

(7) أبو الطّيب اللغوّي، **الإتباع**، ص3 مقدمة المحقق.

وقال أبو السعود الفخرانّي: الإتباع مصطلح حائر في الّدراسات العربّية المختلفة إذ تختلف دلالته بين علوم الحديث والّنحو واللغة.[1]

فالإتباع في الأصل أنْ تُتبع الكلمة كلمة مأخوذة منها بتغيير بعض الحروف، وترك بعضها الآخر، لتكون هذه المجانسة في الصّوت وسيلة لتأكيد معنى الكلمة الأولى، والغالب أنْ تقتصر المخالفة على حرف واحد.[2]

وقد ألّف القدماء كتبًا خاصّة في هذه الظاهرة، مثل: أبي الطّيب اللغويّ،[3] وابن فارس،[4] ومنهم من اكتفى بإفراد باب للإتباع في كتابه، مثل: ابن دريد،[5] والقالي،[6] وابن سيده،[7] والّسيوطّي،[8] وغيرهم.

ومن خلال استقراء أمثلة الإتباع نجد أنَّ الكلمة الأولى هي المقصودة في المعنى، وهي التي تحمل مُراد القول، أّما الكلمة الثانية فكانت محلّ خلاف قديمًا وحديثًا، يقول الكسائّي: إنَّما سُّمي إتباعًا؛ لأنَّ الكلمة الثانية إنَّما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد، وليس يتكلم بالثانية مفردة، فلهذا قيل إتباع.[9]

واشترط بعض العلماء أنْ لا يكون بين التابع والمتبوع واو فاصلة، ومنهم أبو عبيد القاسم بن سلّام، حيث يرى أنَّ التابع لا معنى له، ولا يُفصل بينه وبين المتبوع بواو، وقد نهج الأصمعّي في هذا.[10]

---

[1] أبو السعود الفخرانّي، **دراسات صوتّية في روايات غريب الحديث والأثر**، 32.

[2] السيد يعقوب بكر، **نصوص في فقه اللغة العربّية**، ج332/2.

[3] كتاب **الإتباع**، لأبي الطّيب عبد الواحد بن علي اللغويّ الحلبّي (ت351هـ)، حققّه وشرحه وقدَّم له عزّ الّدين التنوخّي، دمشق، 1380-1961م.

[4] كتاب **الإتباع والمزاوجة** لأبي الحسن، أحمد بن فارس، حققّه وضبطه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه كمال مصطفى، مطبعة الّسعادة، مصر 1366-1947.

[5] ابن دريد، **جمهرة اللغة**، ج1253/3 وما بعدها.

[6] القالي، أبو علي، **الأمالي في اللغة**، 71 وما وبعدها.

[7] ابن سيده، **المخصص**، ج214/4.

[8] الّسيوطّي، **المزهر**، ج323/1.

[9] الّسيوطّي، **المزهر**، ج324/1.

[10] عطية سليمان أحمد، **الإتباع والمزاوجة في الّدرس اللغويّ الحديث**، 15.

أمّا الكلمة الثانية فيُشترط فيها ألّا تكون مشتقّة من مادة لغويّة، وليس لها معنى في نفسها، ولا يمكن استعمالها مفردةً، وأنْ تكون على زِنَة المتبوع؛ وذلك للحفاظ على التّجانس الصّوتي، فإنْ كان لها معنًى مستقلٌ وأمكن إفرادها سُمّيت توكيدًا، وليس إتباعًا، وذلك مثل: (قسيم وسيم)، و(خاسر دامر)، وبذلك يتّضح الفرق بين الإتباع والتوكيد.[1]

وإذا كان للكلمة الثانية معنًى، فلا يكون هذا المعنى مقصودًا بذاته، وليس هدفًا في تلك العبارة الاتباعيّة، بل الأساس في إحداث هذا النغم أو الانسجام الصّوتيّ بين الكلمتين، سواء حملت الكلمة الثانية معنًى أم لا.[2]

وبهذا فإنَّ الأغلب في الإتباع أنْ يكون طرفاه اسمين لا فاصل بينهما، والكلمة الثانية لا معنى لها، حتّى يكون الأسلوب أدخل في باب الإتباع.[3]

أمّا المزاوجة فقد ذكرها الزبيديّ في تاج العروس، فقال: المزاوجة هو والازدواج بمعنى واحد. وازدواج الكلام وتزاوج: أشبه بعضه بعضًا في السّجع أو الوزن أو كان لإحدى القضيتين تعلّق بالأخرى.[4]

وقال السّيد يعقوب بكر: المزاوجة فهي أنْ تُتبع الكلمة الأولى كلمة ثانية مجانسة لها مع ربطها بواو العطف، مثل: (حيّاك الله وبيّاك)، فبيّاك مزاوجة، وليست إتباعًا، ولا توكيدًا لوجود الواو،[5] وفي حديث العبّاس: وزمزم: لست أُحِلُّها لمغتسل، وهي للشارب حِلٌّ وبِلٌّ، الحِل –بالكسر– الحلال ضدّ الحرام.[6]

وقد خلط القدماء بين الإتباع والمزاوجة ولم يفصلوا بينهما، فيقول ابن فارس: هذا كتاب الإتباع والمزاوجة وكلاهما على وجهين: أحدهما أنْ تكون كلمتان متواليتين على رويٍّ واحد، والوجه الآخر أنْ يختلف الرّويّان ثم تكون بعد ذلك على وجهين:

---

(1) يعقوب، **نصوص في فقه اللغة العربيّة**، ج333/2.

(2) عطية سليمان أحمد، **الإتباع والمزاوجة في الدّرس اللغويّ الحديث**، 13.

(3) ابن فارس، **الإتباع والمزاوجة**، 27.

(4) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج24/6 (زوج).

(5) انظر: السّيد يعقوب بكر، **نصوص في فقه اللغة العربيّة**، ج337/2.

(6) ابن الأثير، **النهاية في الغريب والأثر**، ج429/1.

أحدهما: أنْ تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف، إلّا أُنها كالإتباع لما قبلها، والآخر أنْ تكون الثانية واضحة المعنى، ولا بنية الاشتقاق.(1)

وقد حاول التنوخّي للتّفريق بين الإتباع والمزاوجة، فالإتباع عنده: أنْ يتبع فيه الثاني الأّول، والمزاوجة أنْ يتبع فيه الأّول الثاني، وهذا هو أساس التّفريق بين الإتباع والمزاوجة، ولكن وجد العكس، حيث تبع الثاني الأّول، وليس بإتباع، لهذا لا يصلح أنْ يكون أساسًا للتّفريق بينهما.(2)

ويعرض عطية سليمان في كتابة الإتباع والمزاوجة في الّدرس اللغوّي الحديث، لظاهرة الإتباع والمزاوجة من ناحية صوتّية، بقوله: إنَّ التناسب الموسيقي من الكلمتين في الإتباع مصدره فقط الاتفاق بينهما في الوزن والروّي، والكلمة الثانية أتت لتحدث إيقاعًا صوتيًّا وتنلسبًا صوتيًّا مع الكلمة الأولى ولهذا فهي لا تحمل معنى، ولا يُفصل بينها وبين أختها بفاصل ولو كان الواو. ولهذا فموسيقى الإتباع تختلف عن موسيقى المزاوجة، فهي تصدر من الّجناس النّاقص، نحو: (مأجور–مأزور)، ولو كان جناسًا تاًما لم يكن لهما نفس الإيقاع الموسيقي أو المشاكلة في الّسجع أو ارتباط بوزن، حيث ترتبط كلمات المزاوجة مًعا بوزن واحد في الإتباع.(3)

ولم يهتم أبو الطّيب، والقالّي، وابن سيده، بالفرق بين الإتباع والمزاوجة، حيث جعلوه كلّه من قبيل الإتباع.(4)

أّما ابن فارس في كتابه الإتباع والمزاوجة كان يشير في بعض الأحيان للمزاوجة، فيقول–مثلًا–: ومن المزاوجة قولهم:نعوذ بالله من التّرح بعد الفرح.(5)

---

(1) ابن فارس، **الإتباع والمزاوجة**، 28.

(2) عطية سليمان أحمد، **الإتباع والمزاوجة في الّدرس اللغوّي الحديث**، 18–19.

(3) عطية سليمان أحمد، **الإتباع والمزاوجة في الّدرس اللغوّي الحديث**، 20–21. شرح كلام محّمد أديب جمران محقّق كتاب الإتباع والمزاوجة لابن فارس.

(4) الإدريسّي، فوزّية محّمد الحسن، **ظاهرة الإتباع في اللغة العربّية**، رسالة دكتوراه (1407–1987) ، جامعة أّم القرى، الّسعودّية، ص561.

(5) ابن فارس، **الإتباع والمزاوجة**، 36.

والفائدة من الإتباع والمزاوجة توكيد المعنى، وذلك عن طريق المجانسة الصّوتّية.(1)

ويظهر من تعريف الإتباع والمزاوجة انعدام الّدقة والشّمولّية، في تعريف المزاوجة فهي ليست بالضّرورة أنْ تربط فيها الكلمتان برابط إذ إنَّ هناك أمثلة كثيرة في المزاوجة خالية من الّرابط (الواو)،(2) كقول الّنبّي -صلّى الله عليه وسلّم-: أرجعْنَ مأزورات غير مأجورات.(3)

وعند مطالعة العباب نجد الصّغانّي يذكر هذا الأسلوب في غير موضع، ولم يشر إلى مصطلح المزا وجة، فهو لم يفرق بين الإتباع والمزاوجة، وأظن أنَّ الصّغانّي مثل غيره من العلماء القدماء لم يهتم كثيًرا لقضّية الفصل بين الإتباع والمزاوجة، وربَّما أنَّ ظاهرة المزاوجة كانوا يطلقون عليها إتباعًا، ومن ثمَّ أصبح التفصيل فحاولوا فصل الإتباع عن المزاوجة، وكان البحث في الفروق بينهما، للفصل بين الإتباع والمزاوجة على الّرغم من صعوبة الأمر؛ لأنّهم سرعان ما يجدون ما ينقض الفروق التي أوجدوها.

وخلاصة القول في المزاوجة أنَّها مثل الإتباع، ولا تختلف عنه في شيء، وكلّ ما يُسّمى إتباعًا يصحّ أنْ يُسّمى مزاوجة، والعكس صحيح، ولا يوجد فرق واقعّي بينهما يقوى على التّطبيق في التّفريق بينهما في كلّ العبارات التي تُعرف بالمزاوجة أو التي تُعرف بالإتباع، إلّا أنَّ الإتباع تكون الكلمة الثانية بمعنى، وقد تكون دون معنى.(4)

ومّما ورد عند الصّغانّي في باب الإتباع:

---

(1) الإدريسّي، **ظاهرة الإتباع**، 561.

(2) الزياديّ، تراث حاكم مالك، وواثق غالب هاشم، **المزاوجة اللفظّية في العربّية**، العدد العاشر 2008، مركز دراسات الكوفة، ص24.

(3) ابن الأثير، **الّنهاية في غريب الحديث والأثر**، ج189/5.

(4) عطية سليمان أحمد، **الإتباع والمزاوجة في الّدرس اللغوّي الحديث**، ص26.

حطيء بطيء

حطيء بطيء، ويُقصد بها الرّذال من الرّجال. فالحِطْء بقية الماء في الإناء.[1] وقال الزبيديّ: هو حرف غريب.[2] فالصّغانيّ من القلائل الذين ذكروا هذا الإتباع، فقد أهمل ابن دريد هذا الإتباع –حطيء بطيء–،[3] والجوهري،[4] وذكره ابن منظور بتغيير الكلمة الثانية، فقال: حطيء نطيء.[5]

جوعًا له وجوسًا له

قال الصّغانيّ: جوعًا له وجوسًا له، إتباع.[6] قال ابن فارس: الجُوس ليس أصلًا؛ لأنّه إتباع للجوع.[7] وفسّر الزبيديّ الجوس بقوله: والصّحيح أنَّ الجوس هو الجوع في لغة هذيل، يُقال جوسًا له وبوسًا، كما يُقال: جوعًا له ونُوعًا.[8] وقال ابن منظور النُّوع –بالضّم–: الجوع، وقال أيضًا: ولو كان الجوع نوعًا لم يَحسن تكريره، وقيل: إذا اختلف اللفظان جاز التكرير.[9]

رِجْسٌ نِجْسٌ

قال الصّغانيّ: رِجْس نِجْس، إتباع.[10] وقال أبو عبيد: زعم الفرّاء أنّهم إذا بدأوا بالنَّجس ولم يذكروا الرّجس فتحوا النّون والجيم، وإذا بدأوا بالرّجس ثم أتبعوه بالنّجس

---

(1) الصّغانيّ، **العباب**، الهمزة 76 (حطأ).

(2) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج195/1 (حطأ).

(3) ابن دريد، **الجمهرة**، ج1095/2 (حطأ).

(4) انظر: الجوهريّ، **الصّحاح**، ج44/1 (حطأ).

(5) ابن منظور، **اللسان**، ج57/1 (حطأ).

(6) الصّغانيّ، **العباب**، السّين 82 (جوس).

(7) ابن فارس، **مقاييس اللغة**، ج495/10 (جوس).

(8) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج519/15 (جوس).

(9) ابن منظور، **اللسان**، ج364/8 (نوع).

(10) الصّغانيّ، **العباب**، السّين 185 (رجس).

كسروا النّون، فهم إذا قالوه مع الرّجس أتبعوه إياه، وقالوا: رِجْسٌ نِجْسٌ.[1] ويمكن أنْ يعكسون الكلمتين فيقولون: نِجْس رِجْس.[2]

حَيفس ليفس

وقال الصّغانّي من الإتباع: حَيفس لَيفس.[3] وقال الزبيديّ: ليفس: مهملة عن الجّماعة، وهو إتباع لحيفس، ومعناه: الشّجاع. والغليظ، والضّخم، والأكول البطين، والذي يغضب ويرضى من غير شيء.[4]

حطائط بطائط

قال الصّغانّي: حطائط بطائط، إتباع.[5] ويقولونها للصّبي إذا درج.[6] وقد عدَّ ابن جنّي همزة حطائط زائدة؛ لأنّه الشّيء الصّغير المحطوط، وأنشد بيت الأعرابّية:[7]

إنَّ حِرِي حُطَائِط بُطَائِط   كَأَثَرِ الظَّبِي بِجَنْبِ الغَائِطِ

فمعنى حطائط: الصغير من النّاس، وغيرهم.[8] أّما بطائط فهي إتباع، ومعناها الضَخْم.[9]

عابس كابس

قال الصّغانّي: وفلان عابس كابس، إتباع.[10] وقال ابن فارس: هو عابس كابس، والكابس: الذي يضرب لحيته على عظم زَوْرِه.[11]

---

(1) ابن منظور، **اللسان**، ج226/6 (نجس).

(2) ابن سيده، **المحكم**، ج276/7.

(3) الصّغانّي، **العباب**، السّين 98 (حفس).

(4) الزبيديّ، **تاج العروس**، ج482/16 (لفس).

(5) الصّغانّي، **العباب**، الطّاء 23 (بطط).

(6) ابن فارس، **الإتباع والمزاوجة**، 53.

(7) ابن جنّي، **سر صناعة الإعراب**، ج123/1.

(8) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج269/3 (حطط).

(9) الصّغانّي، **العباب**، الطّاء 38 (حطط).

(10) الصّغانّي، **العباب**، السّين 382 (كبس).

(11) ابن فارس، **الإتباع والمزاوجة**، 49.

جبس لبس

وقولهم للئيم: جِبْس لِبْس.[1] وقال في موضع آخر: هو جِبْسٌ عِبْسٌ لِبْس.[2] قال الأزهريّ في معنى الجِبْس: إنَّه الرديّ الدنّي الجبان.[3] وقال ابن دريد: الجبس من الرّجال: الثقيل الوخم.[4]

عكاس ومكاس

قال الصّغانّي: وقولهم: عِكاس ومِكاس، وهو أن تأخذ بناصيته ويأخذ بناصيتك.[5]

أخرس أضرس

ورجل أخرس أضرس.[6] فمعنى الضَّرْس: صمت يومٍ إلى الليل... وأصله من العَضّ، كأنَّه عَضَّ على لسانه فصمت.[7]

ضعيف نعيف

ومن الإتباع أيضًا قولهم: ضعيف نَعيف.[8] ولم أقف على معنًى لنعيف في المعجمات اللغويّة، أو كتب الإتباع.

3.4 قضايا الهمزة

يعد صوت الهمزة من الأصوات التي اختلف فيها العلماء من حيث المخرج وبعض الصّفات، ولهذا كان لها نصيب وافر في الدّراسات الصّوتيّة الحديثة، وتكمن أهميتها في أنَّها تشكل بنية كثير من المفردات، فضلًا عن صعوبة النّطق بها.

---

(1) الصّغانّي **العباب**، السّين 404 (لبس).

(2) الصّغانّي **العباب**، السّين 258 (عبس).

(3) الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج315/10 (جبس).

(4) ابن دريد، **الجمهرة**، ج267/1 (جبس).

(5) الصّغانّي **العباب**، السّين 288 (عكس).

(6) الصّغانّي **العباب**، السّين 234 (ضرس).

(7) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج118/6 (ضرس).

(8) الصّغانّي **العباب**، الفاء 608 (نعف).

واختلف اللغويون القدماء والمحدثون في هذه الظاهرة تحقيقًا وتخفيفًا، فالهمزة عند القدماء: صوت شديد مجهور، يخرج من أقصى الحلق.[1] أمّا عند المحدثين فهي صوت حنجري، يحدث بانطباق الوترين الصّوتيين انطباقًا تامًا ثم انفراجهما فجأة، وهذه العمليّة تتطلب جهدًا عضليًا أكثر من أيّ صوت آخر.[2]

وصوت الهمزة ذو قيمة فونيميّة في العربيّة، لإحداثه أثرًا في الكلمة التي يدخل فيها، في حين أنه مجرد صوت لا قيمة فونيمية له في لغات أخرى غير ساميّة، لعدم إحداثه مثل هذا الأثر.[3]

ولم يقف الاختلاف بين القدماء والمحدثين فقط، بل اختلف المحدثون فيما بينهم في صفة الهمزة، فهي عند بعضهم: صوت مهموس شديد مرقق لا يتذبذب الوتران الصّوتيان عند النّطق بها،[4] فلا يسمح بوجود الجهد عند النّطق بها،[5] ويرى القسم الآخر أنّها صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس؛[6] لأنَّ وضع الوترين عند النّطق بها لا يسمح بالقول بوجود ما يُسمّى بالجهر أو الهمس.[7]

ولصعوبة الهمزة في النّطق فقد تعامل معها العرب بثلاث طرق، وهي: التّحقيق والتّسهيل والحذف.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج4/433. وابن عصفور، **المقرّب**، ج2/605.

(2) أنيس، **الأصوات اللغويّة**، 77.

(3) انظر: السّامرائي، إبراهيم، (1983)، **فقه اللغة المقارن**، دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة الثالثة، ص 41.

(4) كانتينو، جان، (1966)، **دروس في علم أصوات العربيّة**، ترجمة صالح القرمادي، مركز البحوث والدّراسات، الجامعة التونسيّة، ص121، النعيميّ، حسام، (1989)، **أصوات العربية بين التّحول والثّبات**، سلسلة بيت الحكمة، بغداد، ص31، حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، 97.

(5) حسّان، **مناهج البحث في اللغة**، 97. المطلبيّ، غالب فاضل، (1978)، **ولهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة**، منشورات وزارة الثّقافة العراقيّة، ص84.

(6) أنيس، **الأصوات اللغوية**، 77. أنيس، **في اللهجات العربيّة**، 68.

(7) السّعران، **علم اللغة**، 138. الراجحيّ، عبده، (1996)، **اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة**، دار المعرفة الجامعيّة، الاسكندريّة، الطّبعة الأولى، ص95.

1.3.4 تحقيق الهمزة

التّحقيق ضد التّسهيل،[1] والمقصود بتحقيق الهمزة هو إعطاؤها حقّها من الأداء النّطقّي، والنّطق بها نطقًا موفيًا لها صفاتها التي تُعرف بها. أي نطقها من غير تغيير فيها.[2]

وتحقيق الهمزة يتناسب ونطق القبائل البدويّة؛ إذ يحتاج نطق الهمزة إلى جهد وقوة وهذا يتناسب مع البدويّ أكثر من غيره، فالقبائل البدويّة تميل إلى السّرعة في النّطق، فتلمس أيسر السّبل إلى هذه السّرعة.[3]

والأصل في اللغة تحقيق الهمزة، وقد جاءت عليه اللغة الفصحى، فأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا،[4] وهذا ما قاد بعض المتفاصحين إلى همز ما ليس بمهموز.[5]

وقد كان تحقيق الهمز بارزًا في الأساليب الأدبيّة؛ لأنّه أقرب إلى الفصحى من تسهيلها، وقد جاء القرآن الكريم بنبر الهمزة، دليلًا على أنّ تحقيق الهمزة أعلى من تسهيلها، فاللغة المثالّية قبل الإسلام استحسنته واتخذته صفة من صفات نطقها الفصيح.[6]

ومن أسباب اللجوء إلى الهمز –أحيانًا– لبيان أصل الهمزة في الكلمة، وعدم اختلاطها مع كلمات أخرى غير مهموزة في الأصل.[1]

فالاضطرار الذي لجأت إليه بعض القبائل، مثل الحجاز، هو الرّغبة في الوصول إلى اللغة الأدبيّة المشتركة التي من أشهر سماتها الهمز.[2]

---

[1] الحمويّ، ابن أبي الرضا، **القواعد والإشارات في أصول القراءات**، ج49/1.

[2] انظر: الجنديّ، **اللهجات في التّراث**، 13.

[3] أنيس، إبراهيم، **في اللهجات العربيّة**، 120.

[4] الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج497/15.

[5] النيسابوريّ، إعجاز حسين، (1409هـ)، **كشف الحجب والأستار**، مكتبة المرعشي، الطّبعة الثانية، ج80/1.

[6] الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، 78.

[1] النواصرة، توفيق لافي علي، **قضايا الهمزة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة العربيّة**، رسالة، جامعة مؤتة 2002، ص26.

[2] أنيس، **في اللهجات العربيّة**، ص67-69.

فيذكر المطلبي أنَّ التميميين مالوا إلى تحقيق الهمزة في كثير من الألفاظ على وزن (فَعْل) إذا كان في موضع العين من الفعل ألف ساكنة، ما قبلها مفتوح، نحو: (رأس) و(كأس) في (راس) و(كاس)، أو ياء ساكنة، ما قبلها مكسور، نحو: (ذئب) و(بئر) في (ذيب) و(بير)، أو واو ساكنة ما قبلها مضموم، نحو: (شؤم) و(لؤم) في (شوم) و(لوم).[1] فقوم تميم أصحاب نبر،[2] وإليهم عزا العلماء تحقيق الهمزة.[3]

وقد ورد تحقيق الهمزة عند الصّغانّي في كلمة الأناس، فقال: الأناس لغة في النّاس وهو الأصل، وهذا يعني أنَّها نمط لهجّي من باب التّنوع، ولم يجعلوا الألف واللام فيه عوضًا من الهمزة المحذوفة؛ لأنَّه لو كان كذلك لما اجتمع مع المعوَّض منه، قال الشاعر:[4]

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـ ... ـنَ على الأُناسِ الآمِنِينَا

وقال آخر:[5]

وإنَّا أُناسٌ لا نَرى القَتْلَ سُبَّةً ... إذا ما رَأَتْهُ عامِرٌ وسَلُولُ

فقد حقق الشاعران الهمزة مع اتفاق معظم العرب على حذفها والتعويض عنها بـ(أل).[1]

وممّا جاء عند الصّغانّي في تحقيق الهمزة قوله: إنَّ أهل مكّة يهمزون: النبي والبرية والخابية، فهم يهمزونها ولا يهمزون غيرها، ويخالفون العرب في ذلك.[2] وقد وصفه سيبويه بأنَّه قليل رديء.[3]

---

(1) المطلبي، **لهجة تميم**، 82-83.

(2) ابن منظور، **لسان العرب**، ج1/22.

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج3/542.

(4) الصّغانّي **العباب**، السّين 471 (نوس).

(5) التبريزّي، **شرح الحماسة**، ج1/111.

(1) النّواصرة، **قضايا الهمزة**، 27.

(2) الصّغانّي **العباب**، الهمزة 174 (نبأ).

(3) سيبويه، **الكتاب**، ج3/555.

2.3.4 تخفيف الهمزة (تسهيلها)

تحقيق الهمزة من صفة القبائل البدوّية، وتسهيلها من صفة القبائل المتحضّرة في الحجاز، وبخاصّة قريش في مكّة، والأوس والخزرج في المدينة، وتمثلها قراءة أبي جعفر وبعض قراءات نافع قارئ المدينة أصدق تمثيل.[1]

فالتّسهيل صفة الحجازيين إلّا إذا أرادوا محاكاة التميميين استلطافاً لهذه الصّفة التي اشتهرت بها تميم.[2]

فالقبائل الحضريّة متأنية في نطقها، متئدة في أدائها، ولم يشتهر عنها إدغام، أو إمالة، ولذا لم تكن بها حاجة إلى إلتماس المزيد من مظاهر الأناة، لذلك مالت إلى التخلي عن الهمزة.[3]

وظاهرة تخفيف الهمز هي نوع من الميل إلى السّهولة، وهي ظاهرة من ظواهر التّطور الصّوتّي في كل اللغات السّاميّة.[4]

وتنوَّع العرب في تخفيف الهمزة فيكون بتسهيل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ، والبدل والحذف،[1] والمقصود بتسهيل الهمزة بَيْنَ بَيْنَ: جعلها بين الهمزة والحرف الذي منه حركتها، والبدل: هو إبدال الهمزة إلى أحد حروف العلة، وهو الشائع في اللهجات، أمّا الحذف فيعني إسقاطها من الكلمة.

3.3.4 إبدال الهمزة

يكون إبدال الهمزة بقلبها إلى أحد حروف اللين وهو من باب التسهيل، فالهمزة قبلها، والهمزة المتحركة وما قبلها متحرك يتخلص منها بطرقتين:

الأولى: سقوطها من الكلام والاستعاضة عنها بإطالة صوت اللين قبلها كما في قراءة (مستهزون) في (مستهزئون).

---

(1) الراجحي، **اللهجات العربية**، 113.

(2) انظر: الصالح، **دراسات في فقه اللغة**، 77.

(3) انظر: أنيس، **في اللهجات العربيّة**، 67.

(4) انظر: أنيس، **من أسرار اللغة**، 77.

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج541/3.

والثانية: تسهيل الهمزة بين بين.

ومن شواهد إبدال الهمزة ألفاً قول الصّغانّي: "المنسأة: العصا: تهمز ولا تهمز."[1] وفي قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ﴾.[2] قال أبو علي: والأصل في همز منسأة إذا خفّفت الهمزة منها أن تجعل بين بين إلّا أنّهم خفّفوا همزتها على غير قياس، وكثر فيها التخفيف.[3]

4.3.4 حذف الهمزة

قال الصّغانّي: الرَّوْف مصدر راف يروف رَوْفاً لمن ترك الهمز، قال: وقال قوم: بل الرَّوْف من السكون وليس من قولهم: رؤفٌ رحيم؛ ذاك من الرَّأفة مهموز إلّا أنّه في لغة من لم يهمز: رَوْفٌ، وقرأ الحسن البصريّ والزُّهريّ: (لَرَوْفٌ) بالتليين، وظنه بعضهم أنّهما قرآه بالواو؛ وهو وَهْمٌ؛ لأنَّ الكلمة مهموزة، والهمز المضموم إذا لُيِّن أشبه بالواو، وقرأ أبو جعفر: (لَرَوُوف) بتليين همزة مشبعة.[4]

5.3.4 إقحام الهمزة

يقصد بالهمزة المقحمة هي تلك الهمزة التي تكون مجودة في البنية العميقة لبعض الأنماط التي وصلت إلينا مهموزة في بعض الاستعمالات اللغويّة، سواء على المستوى الفصيح أم في المستويات اللهجيّة، على الرّغم من خلو بنُاها العميقة من وجود صورة صوتّية للهمزة وهذا يعني أنَّ البنية السّطحّية تكون مهموزة أحيانًا، وغير مهموزة في أحيان أخرى.[1]

ومن شواهد إقحام الهمزة كلمة (العألم) الواردة في قول الحجّاج:[2]

---

[1] الصّغانّي، **العباب**، الهمزة 178-179 (نسأ).

[2] سورة **سبأ**، آية14.

[3] الفارسّي، أبو علي، **الحجّة**، ج292/3.

[4] الصّغانّي، **العباب**، الفاء 231 (روف).

[1] عبابنه، يحيى، (1999)، **الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة دراسة في القراءات القرآنّية**، مجلة مؤتة للبحوث والدّراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الخامس، ص206.

[2] ابن عصفور، (1996)، **الممتع الكبير في التّصريف**، تحقيق فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطّبعة الأولى، ص216.

يا دارَ سلَمى،يا اسلَمي ثم اسلَّمي   فخندفُ هامةُ هذا العألِم

فقد ذكر الصّغانيّ (العألم) و(الخأتم) على همز ما ليس بمهموز، والحاصل في هاتين الكلمتين هو تقصير الحركة الطويلة ، ممّا أدى إلى حدوث فجوة مُخلّة بالكلمة، فتخلصوا منها عن طريق إغلاق المقطع الأخير بإقحام الهمزة.[1] وما حدث في (عالَم) كالآتي:

<a>lamun ← <alamun ← <ãlamun

إقحام الهمزة لإغلاق المقطع القصير المفتوح ← بعد تقصير الحركة الطويلة ← الأصل وفيه الحركة الطويلة

وما حدث في (خاتم) كالآتي:

ẖa>lamun ← ẖalamun ← ẖãtamun

إقحام الهمزة لإغلاق المقطع القصير المفتوح ← بعد تقصير الحركة الطويلة ← الأصل وفيه الحركة الطويلة

4.4 القلب المكاني

لغة: تحويل الشّيء عن وجهه، وقلبه يقلبه قلًبا وأقلبه، وقد انقلب وقلب الشّيء، وقلبه: حوّله ظهرًا لبطن.[1]

أمّا في الاصطلاح: فقد ذكر القدماء مفهوم القلب المكاني، ولم يكن المصطلح قد تحدد بعد، فقد ذكره ابن جنّي تحت باب: "الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير."[2]

قال الثعالبّي: إنَّ من سنن العرب القلب في الكلمة وفي القصَّة. أّما في الكلمة فكقولهم :جَذَبَ وجَبَذَ، وضَبَّ وَبَضَّ، وَبَكَلَ ولبكَ، وطَمَسَ وطَسَمَ. وأّما القصَّة فكقول الفرزدق: كما كانَ الزَّنا فريضَةَ الرَّجْم. أي كما كان الرَّجُم فريضَةَ الزّنا.[3]

---

[1] النواصرة، توفيق لافي، (2011)، **الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث**، دار جليس الزّمان، الطّبعة الأولى، ص 128.

[1] ابن منظور، **اللسان**، ج 169/12 (قلب).

[2] ابن جنّي، **الخصائص**، ج69/2.

[3] الثعالبّي، **فقه اللغة وسر العربيّة**، 263.

وبهذا فإنَّ مفهوم القلب المكاني هو: تقديم أو تأخير بعض الأصوات على بعض في كلمتين متفقتين في المعنى.[1]

والقلب المكاني من الظواهر التي تشترك فيها لغات كثيرة من لغات البشر.[2] فهي ظاهرة لغويّة صوتيّة، وتكاد تشيع هذه الظاهرة في معظم اللغ ات السّاميّة.[3] قال إبراهيم أنيس: يحكم اللغويون بالقلب المكاني على كل كلمتين مختلفتين في ترتيب بعض الحروف، متفقتين في المعنى، فنحو: (جذب) و(جبذ) من القلب عندهم، إنْ تساوى اللفظان في التّصريف، ووجد المصدر لكلّ منهما. أمّا الصّرفيون، فلا يقولون بالقلب المكاني في الصّيغ المختلفة بالترتيب، نتيجة لاختلاف اللغات، فنحو: (صاعقة) و(صاقعة) ليس من القلب المكاني عندهم.[1]

ويعللّ إبراهيم أنيس ظاهرة القلب المكاني؛ بأنّها في الأصل من أخطاء السّمع بين الكبار، أو من أخطاء الأطفال، ثم صار الخطأ صوابًا.[2]

فالقلب المكاني ضرب من التيسير لنطق اللفظ، يقوم به الجهاز الصّوتّي، ويتم ذلك بتقديم صوت على آخر، بحيث تصبح آليّة الجهاز الصّوتّي في نطق الصّورة الجديدة للكلمة أيسر من الأولى.[3].

---

(1) انظر: الاستراباذيّ، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج21/1. والسّيوطّي، **الهمع**، ج276/6. والجندي، **اللهجات العربيّة في التراث**، ج647/2. والحموز، (1986)، **ظاهرة القلب المكاني في العربيّة عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها**، مؤسسة الرّسالة، دار عمّار، الطّبعة الأولى، ص16.

(2) انظر: **أنيس، في اللهجات العربيّة**، 155.

(3) انظر: عبد الجليل، عبد القادر، (1998) **الأصوات اللغويّة**، دار صفاء، عمان، الطّبعة الأولى، ص303.

(1) غريب عبد المجيد نافع، (1394)، **القلب المكاني في ضوء الفكر اللغويّ**، دار الطّباعة المحمّديّة، القاهرة، الطّبعة الثالثة، ص17.

(2) عبده، داود، (1973)، **أبحاث في اللغة العربيّة**، مكتبة لبنان، بيروت، 131.

(3) العمريّ، محمّد بن أحمد بن سعيد، (1396هـ)،**خصائص لغة تميم أصواتًا وبنية ودلالة**، رسالة ماجستير، مكّة المكرمة، اشراف خليل محمود عساكر، جامعة الملك عبد العزيز، ص138.

وقد عزا إبراهيم أنيس، وغريب عبد المجيد القلب المكاني إلى اختلاف القبائل، أو اختلاف القبيلة الواحدة.(1)

وبقيت قضيّة المقلوب والمقلوب عنه، تشغل بال الكثير من المهتمين في هذا المجال، فرأى اللغويون أنَّ المفردة التي لها مصدر هي الأصل، يقول ابن جنّي: ومن المقلوب، قولهم: امضحلّ وهو مقلوب عن اضمحلّ، ألا ترى أنَّ المصدر إنَّما هو على اضمحل، وهو الاضمحلال ولا يقولون امضحلال.(2)

وممّا ذكره الصّغانّي من القلب المكاني قوله: تَبَيَّغ الدّم إذا هاج وغلب، ويقال أصله تَبَغى: من البغي.(3) فهو مقلوب عنها، فجعل الصّغانّي (تَبَيَّغ) مثل جذب وجبذ.

ولعلّ صعوبة الحركة المزدوجة في آخر الكلمة قد أسهم في عملية القلب المكاني، ولا سيّما أنَّ التشديد يخفّف من نطق الحركات المزدوجة.

وقال أيضًا: الخشّاف: الخفّاش، وحدد الصّغانّي الخشّاف أفصح من الخفّاش.(1)

وقال طعام مَسْهَفَةٌ، وَمَهْسَفَةٌ، إذا كان يَسْقي الماءَ كثيرًا.(2) وتبسبس الماء: أي جرى وهو مقلوب تَسَبْسَبْ.(3) والدِّقْمس والمِدْقَس مقلوب الدِّمقس.(4) والجَعَانِس: الجِعْلان، وهي مقلوبة من العَجَانِس.(5) وقيل الكّوس، والوَكْس مقلوب منه.(6)

وعدَّ البصّريون مثل هذا القلب من اللهجات، أي كلّ من اللفظتين أصل في بيئة.(7) وهم بهذا أخرجوها من دائرة القلب المكاني. فذهبوا إلى التفريق في الكلمات التي رُوي فيها القلب.

---

(1) انظر: أنيس، **اللهجات العربيّة في التّراث**، 647. وغريب عبد المجيد، **القلب المكاني**، 18.

(2) ابن جنّي، **الخصائص**، ج75/2.

(3) الصّغانّي، **العباب**، الغين 27 (بيغ).

(1) الصّغانّي، **العباب**، الفاء 140 (خشف).

(2) الصّغانّي، **العباب**، الفاء 300 (سهف).

(3) الصّغانّي، **العباب**، السّين 47 (بسس).

(4) الصّغانّي، **العباب**، السّين 162 (دقمس).

(5) الصّغانّي، **العباب**، السّين 264 (عجنس).

(6) الصّغانّي، **العباب**، السّين 396 (كوس).

(7) السّيوطّي، **المزهر**، ج371/1.

ونخلص من ذلك أنَّ القلب يسير بطريقة لا تضبطها قاعدة، فتسلك الأصوات الطريق الأسهل في النطق، فيكون بتقديم اللام على العين أو العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن اللام.[1]

وممّا جاء في العباب (البَغْس) بمعنى السَّواد، ونسب هذه الكلمة إلى لغة اليمن،[2] وهي عند ابن دريد بالمعنى نفسه،[3] وقد تبعهما ابن منظور،[4] والزبيديّ،[1] والفيروزآباديّ[2] وأهملها الجوهريّ[3] والأزهريّ.[4]

وبالبحث في المعجمات اللغويّة نجد (الغُبَسة) في اللون ومعناها لون الرّماد،[5] أو لون بين الطـُلْسة والغُبرة.[6] فمعناهما متقارب، فيبدو أنَّه قد حصل قلب في هذه الكلمة بين الغين والباء، فقد ذكرها غير مصّف (الغُبَسة) بتقديم الغين على الباء.

وقد اجتهد اللغويون قدامى ومحدثون في تفسير هذه الظاهرة، وفي أسباب وجودها، فمنهم من عزا ذلك إلى اختلاف اللهجات، ومنهم من رده إلى أخطاء السّمع، ومنهم من أنكره وأجهدنفسه في البحث عن فروق دقيقة بين الألفاظ حتّى ينفى القلب بينها. وأظنّ أنَّ سبب هذا الظاهرة مجموعة الأسباب الآنفة الذكر أدت إلى وجود القلب المكاني، وظاهرة القلب هي ظاهرة عفويّة؛ لأنّ الناطق يبحث عن أيسر السبل في نطقه للكلمات حسب بيئته والعوامل المحيطة به، وبما أنَّ ظاهرة القلب موجودة إلى عصرنا الحالي فلا يمكن إنكارها كما أنكرها البصريون.

---

[1] الحموز، **ظاهرة القلب المكاني**، 77. وأنيس، **اللهجات العربيّة في التّراث**، 647.

[2] الصّغانيّ، **العباب**، السّين، 48 (بغس).

[3] ابن دريد، **الجمهرة**، ج338/1 (بغس).

[4] ابن منظور، **اللسان**، ج29/6 (بغس).

[1] الزبيديّ، **تاج العروس**، ج460/15 (بغس).

[2] الفيروزآباديّ، **القاموس المحيط**، ج533/1 (بغس).

[3] الجوهريّ، **الصّحاح**، مادة (بغس). (البَغْس بمعنى السّواد غير موجود في الصّحاح).

[4] الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، مادة (بغس).

[5] ابن منظور، **اللسان**، ج153/6 (غبس).

[6] الزبيديّ، **تاج العروس**، ج300/16 (غبس).

4.5 فَعَلَ وأَفْعَلَ

لقد حظيت الأفعال التي جاءت على وزن (فَعَلَ وأَفْعَلَ) بعناية القدماء، فألّفوا فيها كتبًا، مثل: كتاب فعلت وأفعلت لأبي إسحاق الزّجاج وأبي حاتم السجستانّي، كما عقدوا أبوابًا في مصنّفاتهم، مثل باب فعلت وأفعلت باتفاق المعنى لابن قتيبة.[1]

ولقد وردت طائفة من الأفعال تناوبت فيها (فعل وأفعل) للدّلالة على المعنى نفسه، فوقف اللغويون مواقفًا متباينة من ذلك، فمنهم مَن عدَّ المعنى في الصّيغتين واحدًا، وبما أنَّ المعنى واحدٌ فسبب اختلاف الصّيغة عائد إلى اختلاف اللهجات، قال الخليل: قد يجيء (فعلت وأفعلت) والمعنى فيهما واحد، إلّا أنَّ اللغتين اختلفتا، فيجيء به قوم على (فعلت)، ويُلحق قوم فيه الألف فيبنونه على (أفعلت).[1]

وقد أشار أيضًا كلٌّ من ابن جنّي،[2] وابن درستويه،[3] وابن سيده،[4] وغيرهم، إلى اتفاق (فعل وأفعل) في المعنى، فهما يتعاقبان على معنًى واحد، وسبب ذلك اختلاف اللهجات.

ونستطيع القول بأنَّ الاختلاف في صيغتي (فعل وأفعل) بمعنى واحد عائد إلى اختلاف اللهجات في المقام الأوّل، أمّا إذا اختلف المعنى فلكلِّ صيغة استخدامها الخاصّ، فاستخدام الفعل المزيد يدلّ على معنى غير معنى الفعل المجرد؛ لأنَّ الزيادة في المبنى لا بدَّ من زيادة تقابلها في المعنى، فمن المحال أنْ يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظن كثير من اللغويين والنّحويين، إلّا أنْ يكون لغة قوم آخرين.[5]

---

(1) ابن قتيبة، (1377هـ)، **أدب الكاتب**، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، الطّبعة الثالثة، ص333-341.

(1) سيبويه، **الكتاب**، ج61/14.

(2) ابن جنّي، **الخصائص**، ج82/2.

(3) السّيوطّي، **المزهر**، ج384/1-385.

(4) ابن سيده، **المخصص**، ج305/4.

(5) انظر: السّيوطّي، **المزهر**، ج384/1/386.

وأنكر الأصمعيّ أنْ تكون (فعل وأفعل) بمعنى واحد، وهذا ليس غريبًا على الأصمعيّ، فقد عُرِف عنه ولعه بالجيّد المشهور، ويضيق فيما سواه ممّا ورد من الصيغتين.[1]

وقد حذا اللغويون المحدثون حذو من سبقهم من القدماء في هذه المسألة، فقد عدّوا اختلاف (فعل وأفعل) من اختلاف اللهجات.[2]

أمّا نسب هذه اللهجات، فقد عزا القدماء استخدام صيغة (فعل) إلى البيئة الحضريّة وهي البيئة الحجازيّة، في حين اشتهر استخدام (أفعل) في البيئة البدويّة وهي بيئة تميم، بشرط اتفاق المعنى في الصيغتين.[3]

أمّا الصّغانيّ فلا يبتعد شأنه عمّن سبقه، فنراه يذكر صيغة (فعل وأفعل) جنبًا إلى جنب -باتفاقهما في المعنى- ، وعيًا منه بالاختلاف اللهجيّ الحاصل بين القبائل، ومن المواد التي ذكرها في العباب، قوله: أجزأت عنك شاة: لغة في جَزَت،[1] وأَبْسَسْتُ الإبل: إذا زجرتَها لغة في بَسَسْتها،[2] وأخلفت الثّوب: لغة في خلفتها إذا اصلحته،[3] وأوكف البيت لغة في وَكَفَ،[4] وأساس الطّعام أي ساس،[5] وأردفه أمر: لغة في ردفه مثل: تبعه وأتبعه،[6] ودنف وأدنفه المرض: لازمه.[7]

فيتّضح لنا ممّا سبق أنَّ صيغتي (فعل وأفعل) يتفقان في المعنى إذا كان ورود هما سببه الاختلاف اللهجيّ، حيث آثرت القبائل البدويّة صيغة (أفعل)، في حين مال الحضر إلى صيغة (فعل) ، وهذا ليس قانونًا، فربَّما جاء العكس من ذلك؛ لأنّه لا

---

(1) السجستانيّ، (1996)، **فعلت وأفعلت**، تحقيق خليل عطية، دار صادر، بيروت، ص59.

(2) المطلبي، **لهجة تميم**، 187. الجندي، **اللهجات العربيّة في التّراث**، 613-623.

(3) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج319/13 (فتن).

(1) الصّغانيّ، **العباب**، الهمزة، 65 (جزأ).

(2) الصّغانيّ، **العباب**، السّين، 43 (بسس).

(3) الصّغانيّ، **العباب**، الفاء، 172(خلف).

(4) الصّغانيّ، **العباب**، الفاء، 644 (وكف).

(5) الصّغانيّ، **العباب**، السّين، 214 (سوس).

(6) الصّغانيّ، **العباب**، الفاء، 209 (ردف).

(7) الصّغانيّ، **العباب**، الفاء، 191 (دنف).

يمكن وضع القبائل في معزل عن بعضها، فالاختلاط بينها –خاصّة القبائل المتقاربة جغرافيًّا– يؤدي إلى استخدام الصّيغتين في البيئة نفسها، نتيجة التّبادل اللهجّي فيما بينها.

ولم يكن الصّغانّي يهتم بذكر القبيلة التي تستخدم صيغتي (فعل وأفعل) فمعظم الألفاظ التي ذكرها دون عزو، فكان يشير إليها بأنّها لغة، وأظنّ سبب ذلك أنَّ هذه الألفاظ أصبحت مستعملة في البيئة نفسها دون الاهتمام إلى البيئة التي تُنسب إليها. فهي أقرب إلى الصّيغ الاختياريّة في الاستعمال، وليس نمطًا لهجيًّا خاصًّا بقبيلة بعينها.

التّذكير والتّأنيث

تنّبه علماء العربّية لمسألة التّذكير والتّأنيث، فنجدهم ألّفوا كتًبا اختصت بالمذكّر والمؤّنث، وحاولوا فيها وضع ضوابط للتمييز بينهما، لما يشوب هذه المسألة من غموض، فما نراه مذكّرا عند قوم، نجده مؤّنثًا عند غيرهم، فالتّذكير والتّأنيث يعتمد في كثير من الأحيان على عقائد وانطباعات غير محددة، أو على أفكار قديمة لا يستطيع علم اللغة تحديدها ومناقشتها.[1]

ونجد من استقراء كتب اللغة أنَّ معظم المواد اللغوّية التي ذُكرت بالتّذكير والتّأنيث دون عزو لأيِّ قبيلة أو منطقة معينة، فكان العلماء يذكرون اللفظة ويشيرون إليها بأنَّها تُذكّر وتُؤنَّث، وهذا دليل على شيوع هذه الظاهرة، فمن الصعب حصرها في بيئة لهجّية معينة، أو عند قوم مخصوصين.

وقد وردت طائفة من الكلمات بالتّذكير والتّأنيث عند الصّغانّي، وبالّنظر في هذه المفردات، لم أجدها على درجة واحدة في التّأنيث والتّذكير، فمنها ما يتساوى فيها التّذكير والتّأنيث، ومنها يغلب عليها التّذكير، وأخرى يغلب عليها التّأنيث.

ومن الألفاظ التي يتساوى فيها التّذكير والتّأنيث حروف الهجاء، قال الصّغانّي: والكاف حرف من حروف المعجم، يُذكّر ويُؤنَّث، وكذلك سائر حروف الهجاء، قال الرّاعي:[2]

---

[1] انظر: المطلبي، **لهجة تميم**، 274–275.

[2] الصّغانّي **العباب**، الفاء 555 (كوف).

أشَاقَ تْكَ آياتٌ تَ عَفَّتْ رُسُومُها   كما بَيَّنَتْ كافٌ تَ لُوحُ وميمُها

قال ابن أُم قاسم المراديّ: اعلم أنَّ حروف الهجاء تذكّر وتؤنّث، فباعتبار تذكيرها تثبت التّاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التّاء من عددها، فلذلك قال: "فما سبعا عدا".[1]

ويُفسّر الصّبان سبب التّذكير والتّأنيث في حروف الهجاء بقوله: فحروف الهجاء تذكّر باعتبار الحرف وتُؤنّث باعتبار الكلمة.[2]

فحروف الهجاء يتساوى فيها التّذكير والتّأنيث، وهذا بإجماع العلماء،[1] فلا خلاف في تأنيثها وتذكيرها.

وممّا ورد عند الصّغانيّ أيضًا: الكلّاء: شاطئ النّهر، تُذكّر وتُؤنّث، قال سيبويه: هو فعَّال مثال جبَّار، والمعنى: أنّ الموضع يدفع الرّيح عن السُّفُن ويحفظها، وهو على هذا مذكّر مصروف. وقال الأصمعيّ: المُكلأ والكلّاء: موضع تُرفأ فيه السُّفن، وهو ساحل كلّ نهر.[2]

قال ابن منظور: والكَلّاُء: مرفأ السُّفن، وهو عند سيبويه فعَّال، مثل جبَّار؛ لأنّه يَكْلأ السُّفن من الرّيح، وعند أحمد بن يحيى: فعْلاء؛ لأنَّ الرّيح تَكلُّ فيه، فلا ينخرق، وقول سيبويه مُرجَّح، وممّا يرجحه أنَّ أبا حاتم ذكر أنَّ الكَلّاء مذكّر لا يؤنّثه أحد من العرب.[3]

---

(1) المراديّ، ابن أُم قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، ج3/1511. وانظر: الأشمونّي، **شرح الأشمونّي لألفيّة ابن مالك**، ج4/42.

(2) الصّبان، **حاشية الصّبان على شرح الأشمونّي لألفيّة ابن مالك**، ج3/375.

(1) انظر: المعجمات اللغويّة، مثل: الجوهريّ، **الصّحاح**، ج4/1425. والزبيديّ، **تاج العروس**، ج33/371. وغيرها.

(2) الصّغانيّ، **العباب**، الهمزة 158(كلأ).

(3) ابن منظور، **اللسان**، ج1/146 (كلأ).

وقال أيضًا: الدّنف –بالتحريك–: المرض الملازم، يقال: رجل دَنفٌ، وامرأة دَنَفٌ، وقوم دَنفٌ ، يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، والتثنية والجمع؛ لأنّك تخرجه على المصادر.[1]

وموسى بمعنى الحديد فتذُكّر وتُؤنَّث، وتصغيرها مُوَيْسِية فيمن قال: هذه مُوسىً، ومُوَيْسٍ فيمن قال: هذه مُوسى.[2] ومُوسى الحديد عند الأنباريّ مؤنّثة،[3] فنفى الأنباريّ عنها التّذكير.

وقال ابن السّكّيت: يقال هذه مُوسى جديدة، وهي فُعْلى عن الكسائيّ. قال: وقال الأمويّ: هو مذكّر لا غير. يقال: هذا مُوسىً كما ترى، وهو مُفْعَل، من أوْسَيْتُ رأسه: إذا حلقتَه بالموسى.[1]

كما اختلف تصنيف العلماء لبعض الألفاظ في التّذكير والتّأنيث، ومن ذلك كلمة (السّلطان)، فقد انقسموا إلى فريقين: الأول منهم يُغلّب التّذكير، مثل: أبي البركات الأنباريّ، حيث قال: والسّلطانُ يُذكّر ويُؤنّث، حكى الفراء أنّه سمع بعض العرب يقول: قضتْ علينا السّلطان، والتّذكير أعلى، ومن أنّث ذهب إلى أنّه حجّة.[2] وقال ابن التستري الكاتب:السّلطان يُذكّر ويُؤنّث، وتذكيره أصحّ وأكثر.[3]

وقال السّمين الحلبيّ: السّلطان: يُذكّر ويؤنّث، فتذكيره باعتبار البرهان، وتأنيثه باعتبار الحجّة، إلّا أنَّ التّأنيث أكثر عند الفصحاء، كذا قال الفرّاء، وحكى: (قضتْ علينا السّلطان)، و(وأخذتْ فلانًا السّلطان) ، وعلى هذا فكيف نُكّرت صفته، فقيل: مبينًا دون: مبينة؟ والجواب أنَّ الصّفة هنا رأس فاصلة، فلذلك عَدَلَ إلى التّذكير دون

---

(1) الصّغانيّ، **العباب**، الفاء 191 (دنف).

(2) الصّغانيّ، **العباب** ، السّين 436 (موس).

(3) الأنباريّ، أبو البركات، **البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث**، 82.

(1) الصّغانيّ، **العباب** ، السّين 435 (موس).

(2) الأنباري، أبو البركات، **البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث**، 84.

(3) ابن التستري الكاتب، **المذكّر والمؤنّث**، ص5.

التّأنيث، وقال ابن عطية ما يخالف ما حكاه الفرّاء فإنّه قال:والتّذكير أشهر، وهي لغة القرآن.[1]

أمّا الفريق الثاني فيغلب التّأنيث على التّذكير ومنهم ابن السّكّيت، فكلمة السّلطان عنده مؤنّثة، لم يذكر فيها التّذكير مستدلًا بقولهم: (قضتْ به عليه السّلطان)، و(وقد آمَنَتْه السّلطان).[2]

والصّغانيّ من الذين غلّبوا التّأنيث على التّذكير، فقال: السّلطان:الوالي، يُذكّر ويُؤنّث، والتّأنيث أغلب، فمن أنّث قال: (قضتْ به عليك السّلطان)، و(قد أمنته السّلطان)، ومن ذكّر قال: سلطان جائر. قال الفرّاء: من ذكره ذهب به إلى معنى الرّجل ومن أنّثه ذهب به إلى معنى الحجّة، وقيل: من ذكره ذهب به إلى معنى الواحد ومن أنثه ذهب به إلى معنى الجمع. وقال محمّد بن يزيد: ومعنى الجمع في ذلك أنّه جمع (سَليط) مثال قفيز وقفزان، وبعير وبعران، قال الأزهريّ: ولم يقل هذا غيره، وقد جمع على سلاطين، مثل برهان؛ لأنّ مجراه مجرى المصدر، وقوله تعالى: ﴿**سُلْطَانًا مُّبِينًا**﴾[1] أي حجّة، وقوله جلّ ذكره: ﴿**هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهْ**﴾[2] أي حُجَّتِيْه.[3]

وهي مؤنّثة عند الأزهريّ، ولكّنه يجد مبرِّرا لتذكير (السّلطان) بقوله: وربّما ذُكر السّلطان؛ لأنَّ لفظه مذكّر.[4]

قال ابن سيده: السّلطان يذكّر ويؤنّث، والتّأنيث أكثر، فأمّا كلّ ما جاء منه في القرآن الكريم يُراد به الحُجّة.[5]

القوس: يُذكّر ويُؤنّث، فمن أنّث قال في تصغيرها: قُوَيْسة، ومن ذكر قال: قُوَيْس، والغالب التّأنيث، لقوله –صلى الله عليه وسلم–: من اتّخذ قوسًا عربيّة وجفيرها

---

(1) السّمين الحلبيّ، **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، ج130/4.

(2) انظر: ابن منظور، **اللسان**، ج321/7 (سلط).

(1) سورة **النّساء**، آية 91، 144، 153.

(2) سورة **الحاقة**، آية 29.

(3) الصّغانّي، **العباب**، الطّاء 87 (سلط).

(4) انظر: الأزهريّ، **تهذيب اللغة**، ج235/12 (سلط). وابن منظور، **اللسان**، ج321/7 (سلط).

(5) ابن سيده، **المخصص**، ج140/5.

نفى الله عنه الفقر.والتّأنيث هو الاختيار. وفي المثل: هو من خير قُوَيْس سَهمًا... وقال أبو الهيثم: يقال صار خير قُويس سهمًا، يضرب مثلًا للذي يخالفك ثم ينزع عن ذلك ويعود لك إلى ما تحب.(1) والقوس عند الأنباريّ مؤنّثة.(2) وهي مؤنّثة عند ابن التستري، فقال: القوس أنثى، وتصغيرها قويس بإسقاط الهاء.(3)

الإبط: ما تحت الجناح، يذكّر ويؤنّث، وحكى الفرّاء عن بعض الأعراب: فرفع السّوط حتّى برقت إبطه.(4)والتّذكير فيه أكثر.(5)

فالإبط عند الفرّاء والصّغانّي يتساوى فيها التّذكير والتّأنيث، أمّا الأنباريّ فالتّذكير عنده أكثر.(1) أمّا الأصمعيّ فلا يجيز تأنيث الإبط.(2)

العُرْس: العُرْس والعُرُس –مثال خُلْق وخُلُق– طعام الوليمة، يذكر ويؤنث.(3) وقال بذلك كلّ من ابن سيده،(4) والرضي،(5) وغيرهم. وهي عند ابن التستري مؤنّثة، وتصغيرها عُريسة.(6)

---

(1) الصّغانّي، **العباب**، السّين 367–368 (قوس).

(2) الأنباريّ، أبو البركات، **البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث**، ص80.

(3) ابن التستري، **المذكّر والمؤنّث**، 7.

(4) الصّغانّي، **العباب**، الطّاء 12 (إبط) .

(5) الصاحب بن عباد، **المحيط في اللغة**، ج332/2.

(1) الأنباري، أبو البركات، **البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث**، 84.

(2) ابن التستري، **المذكّر والمؤنّث**، 2.

(3) الصّغانّي، **العباب**، السّين 271 (عرس).

(4) ابن سيده، **المخصص**، ج144/5.

(5) الرضي، **شرح شافية ابن الحاجب**، ج242/1.

(6) ابن التستري، **المذكّر والمؤنّث**، 6.

الخاتمة

لقد خلصت الدّراسة إلى جملة من النتائج والفوائد إذ كشفت لنا عن سعة إطلاع الصّغانّي، فكان عارفًا بمسائل اللغة، مبادرًا في كثير من الأحيان بتوجيه المسائل، منفردًا ببعض الآراء، ومعرجًا على آراء غيره ببسطها في كتابه، لتعميم الفائدة، وتحقيق الغاية المنشودة، وكان أسلوب الصّغانّي ينماز بتحليله الخاص، مؤيدًا تارة، ومحايدًا أخرى، ومنتقدًا أو معترضًا تارة ثالثة، وقد برز دور الصّغانّي في ترجيح الآراء، بعد ذكر آراء العلماء في المسألة. ولعلّ من أهم النتائج التي خلصت إليها الدّراسة أنّ الصّغانّي انفرد في بعض الأحيان بذكر بمفردات لم يذكرها غيره من أصحاب المعجمات اللغويّة، فكان مصدرًا أساسيًا لها ومرجعًا للآخرين فيها.

لقد تعددت الشّواهد عند الصّغانّي، فمنها القرآن الكريم، والسّنّة النّبويّة الشّريفة، وأشعار العرب، والأمثال، واتخذها دليلًا على الاستعمال والمعنى في معجمه.

لم يكن الصّغانّي متعصبًا لمذهب، بل اتّسم في أغلب الأحيان بالاعتدال، والنّظرة الموضوعيّة، وهذا يتّضح من خلال ردوده على العلماء، وغياب التزّمت بالآراء، وعدم عنايته بالاختلافات ومناصرة فريق على آخر.

يُعدُّ الصّغانّي من العلماء الثّقات في نقل النّصوص، فيشير إلى أصحابها، ويصحّح نقل العلماء، ويسند النّصوص إلى أهلها، وهذا دليل أمانته، ومرآة على دقّته، وهذا أسهم في تعميق قيمة المعجم الذي حظي باهتمام العلماء.

و امتاز أسلوب الصّغانّي بضبط المفردات الغربية كتابةً، وهذا يؤكد حرصه على الدّقة والأمانة.

بيَّن البحث أثر معجم العباب في المعجمات اللغويّة، حيث إنّه يشكل مرجعًا لكثير من العلماء بعده، لا سيَّما أنّه يعتمد أصحّ الرّوايات في نقله.

لقد بيَّن البحث أنَّ الصّغانّي ذكر عددًا غير قليل من الألفاظ المُعرَّبة والدَّخيلة في معجمه مشيرًا إلى عجمتها صراحةً، كما انفرد الصّغانّي بذكر بعض المفردات التي لم يشر إليها أحدٌ ممّن ألّفَ في المُعرَّب والدَّخيل من القدماء، أو أصحاب المعجمات اللغّوية. و يرى الصّغانّي المعرَّب والدّخيل حقيقة واقعة في العربّية، على الرّغم من تردد العلماء في قبولها.

لقد بيَّن البحث جهد الصّغانّي في عزو الألفاظ إلى أهلها، مُعرَّبةً أم دخيلة، كما شكّ في عربّية بعض الألفاظ، فأطلق عليها ليست عربّية محضة، ووردت طائفة من المفردات التي لم يعطِ الصّغانّي حكمًا بحقّها.

ولعلَّ الفارسّية لها النَّصيب الأكبر من بين الألفاظ الُمعرَّبة التي نصَّ عليها الصّغانّي ونثرها في معجمه.

لعلَّ شيوع المسائل اللغوّية والصّوفّية والّنحوّية مظهر بارز في معجم الصّغانّي، وكشفت الّدراسة أنَّ الصّغانّي كان يعتمد التّحليل اللغويّ ويركّز على الظواهر اللغوّية، وشكلت آراؤه مصدرًا للعلماء من بعده، فتحدّث عن الشّذوذ، والتّصغير، والّنوادر، واللهجات، والُممات، والتّعاقب والإبدال، والتّقارب الّدلالّي في اللهجات، وكان مصدرًا مهمًا لإسناد اللهجات إلى القبائل العربّية.

ولعلّ من الظواهر اللغوّية البارزة في المعجم حديثه عن الإتباع والمزاوجة، وبيان أسبابها وبعض مظاهرها ودلالتها، وحرصه على التّنويه بها في كثير من المفردات التي حصل فيها إتباع، وأيضًا كان الصّغانّي مصدرًا للآخرين في الحديث عن بعض المفردات التي حصل فيها إتباع، بل ربَّما كان ممن انفرد ببعض الألفاظ.

ولقد كان للهمزة ومسائلها مساحة شاسعة في معجم الصّغانّي إذ تحدّث عن تخفيفها وتحقيقها، وحذفها وزيادتها وإبدالها، وعن كثير من الظواهر اللهجّية فيها، وهذا يدلّ على سعة اطلاع الصّغانّي وعمق تحليله للمسائل اللغوّية، وحرصه على استيفاء المسائل اللغوّية التي يعرّج عليها.

كما دلّت الّدراسة على عناية الصّغانّي بالّدلالة والمعنى، فقد وضّحت الّدراسة اهتمام الصّغانّي بمجموعة من الظواهر الّدلالّية كالمشترك اللفظّي والأضداد والترادف، كما أنَّه أقرَّ بوقوعها في اللغة، وشكل معجمه مصدرًا للآخرين في هذه المسائل.

المراجع

الأتابكي، جمال الدّين أبي المحاسن يوسف بن تغْري بَرْدي (813هـ-ت874هـ)،(1413هـ -1992م)، **النّجوم الزّاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، تحقيق محمّد حسين شمس الدّين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى.

ابن الأثير، مجد الدّين أبي السعدات المبارك بن محمّد الجزريّ (ت606هـ)، (1421) **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أشرف عليه وقدّم له علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبّي الأثريّ، دار ابن الجوزيّ- المملكة العربيّة السعوديّة، الطّبعة الأولى.

ابن الأثير، عزّ الدّين ابن الأثير الجزريّ (ت630هـ)، **اللباب في تهذيب الأنساب**، مكتبة المثّنى- بغداد.

الأخفش الأوسط، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت215هـ)، (1411-1990) **معاني القرآن**، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الأولى.

الأزهريّ، زين الدّين خالد بن عبد الله الجرجاويّ (ت905هـ)، (2000) **شرح التّصريح على التّوضيح لألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمّد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (282-ت370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق يعقوب عبد النّبيّ، مراجعة محمّد علي النّجار، الدّار المصريّة للتأليف والتّرجمة.

الاستراباذيّ، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن (ت686هـ)، (1402-1982) **شرح شافية ابن الحاجب**، مع شرح شواهده لعبد القادر البغداديّ صاحب خزانة الأدب، حقّقها وضبط غريبها وشرح مبهما محمّد نور الحسن، ومحمّد الزّقراف، ومحمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلمّية ، بيروت-لبنان.

الأشمونّي، نور الدّين أبي الحسن علي بن محمّد(ت838هـ)، (1998) **شرح الأشمونّي لألفيّة ابن مالك** ، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان.

الأصيفر، صالح خلف صالح (2013)، **الأضداد في المصباح المنير للفيوميّ**، تجريد وتوثيق ودراسة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانّية.

الأعشى، ميمون بن قيس (ت7هـ)، **ديوانه** ، شرح وتحقيق محّمد حسين، مكتبة الآداب، المطبعة النّموذجّية، الجماميز، الطّبعة الأولى.

الآلوسي، أبو الفضل شهاب الّدين السّيد محمود الآلوسّي البغداديّ (ت1270هـ)، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني**، عني به إدارة الطّباعة المنيرّية، دار إحياءالتّراث العربّي، بيروت- لبنان.

آل ياسين، محّمد حسين، (1400هـ-1980م)، **الّدراسات اللغوّية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، دار مكتبة الحياة، بيروت -لبنان، الطّبعة الأولى.

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ (520م-565م)، (1425-2004) **ديوانه**، ضبطه وصّححه مصطفى عبد الشّافي، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الخامسة.

الأنباريّ، أبو البركات محّمد بن أبي سعيد (ت577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق جودة مبروك محّمد مبروك، راجعه رمضان عبد التّواب، مكتبة الخانجّي، القاهرة، الطّبعة الأولى.

الأنباريّ، أبو البركات (ت577هـ)، (1377-1957) **أسرار العربّية**، عني بتحقيقه محّمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمّي العربّي بدمشق، مطبعة الّزقي، دمشق.

ابن الأنباريّ، محّمد بن قاسم (271هـ-ت328هـ)، (1407-1987) **كتاب الأضداد**، تحقيق: محّمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرّية، صيدا-بيروت.

أنيس، إبراهيم (1965م)، **في اللهجات العربّية**، المطبعة الفّنّية الحديثة، القاهرة-مصر، الطّبعة الثانية.

أنيس، إبراهيم (1961)، **الأصوات اللغوّية**، دار الّنهضة العربّية، القاهرة.

أنيس، إبراهيم،(1975)، **من أسرار اللغة**، مكتبة الانجلو المصرّية، الطّبعة الخامسة.

أنيس، إبراهيم، **دلالة الألفاظ**، مكتبة الانجلو المصرّية، القاهرة، الطّبعة الثالثة.

أوس بن حجر، (1400-1980)، **الّديوان** ، تحقيق محّمد يوسف نجم، دار بيروت.

بشر، كمال، **دراسات في علم اللغة**، دار غريب للطّباعة والّنشر والتوزيع.

بشر، كمال محّمد (1969) **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف، مصر.

البطليوسّي، أبو محمّد عبد الله بن محمّد ابن السيد البطليوسّي (ت521هـ)، (1424-2003) **الحلل في شرح أبيات الجمل،** قرأه وعلّق عليه يحيى مراد، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

البغداديّ، إسماعيل بن محمّد أمين بن مير سليم البابانّي (ت1399هـ)، (1951م)، **هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين،** أعادت طبعه بالأوفست دار إحياء التّراث العربيّ، طُبع بعناية وكالة المعارف الجّليلة في مطبعتها البهيّة استانبول، بيروت- لبنان.

البغداديّ، عبد القادر بن عمر (1030-ت1093هـ)، (1418-1997) **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،** تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الرابعة.

البكريّ، حسين محيسن ختلان، (2013) **البحث اللغويّ في فتح الباري بشرح صحيح البخاريّ لابن حجر العسقلانّي،** منشورات دار دجلة، الأردن-عمّان، الطّبعة الأولى.

تقّي الدّين، محمّد بن أحمد الحسنّي الفاسّي المكّي (775-ت832هـ)، (1406هـ - 1986م) **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين،** تحقيق فؤاد السّيد، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، الطّبعة الثانية.

الجرجانّي، علي بن محمّد بن علي الزين الشّريف، (1403هـ-1983م)، **التعريفات،** ضبطه وصحّحه جماعة من العلماء بإشراف النّاشر، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.

جرير بن عطّية الخطفّي (33-114هـ)، (1406-1986) **الدّيوان،** دار بيروت، بيروت.

الجمحّي، محمّد بن سلّام بن عبيد الله الجمحّي (ت232هـ)، أبو عبد الله (ت232)، **طبقات فحول الشّعراء،** تحقيق محمود محمّد شاكر، دار المدنّي، جدة.

الجندي، أحمد علم الدّين، (1983)، **اللهجات العربيّة في التّراث** ، الدّار العربيّة للكتاب.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلّي (ت392هـ)، (1913) **الخصائص**، تحقيق محمّد علي النّجار، المكتبة العلمّية.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصلّي (ت392هـ)، (1960) **المنصف شرح لكتاب التّصريف لأبي عثمان المازنّي**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبّي، القاهرة.

ابن جنّي، **اللمع في العربيّة**، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثّقافّية، الكويت.

الجّواليقّي، موهوب بن أحمد بن محّمد بن الخضر، أبو منصور الجواليقّي (465-ت540هـ)، (1389-1969) **المُعَرَّب من الكلام الأعجمّي على حروف المعجم**، تحقيق وشرح محّمد أحمد شاكر، مطبعة دار الكتب، الطّبعة الثانية.

جوزيف، فندريس، (1950)، **اللغة**، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الانجلو المصريّة، القاهرة.

الجوهريّ، إسماعيل بن حّماد (ت393هـ)، (1404-1984) **تاج اللغة وصحاح العربّية**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطّبعة الثالثة.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ)، **كشف الظّنون عن أسامي الكتب والفنون**، تحقيق محّمد شرف الّدين، دار إحياءالتّراث العربّي، بيروت-لبنان.

ابن حجر العسقلانّي، شهاب الّدين أحمد بن علي بن محّمد بن محّمد بن علي أحمد الشّهير بابن حجر العسقلانّي (ت852هـ)، (1392-1972م) **الّدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة**، مراقبة محّمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة العثمانّية، صير أباد، الهند، الطّبعة الثانية.

الحريريّ، أبو محّمد القاسم بن علي البصريّ (ت516هـ)، (1998) **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق عرفات مطرجي، مؤّسسة الكتب الثقافّية، بيروت.

حسّان، تّمام، (1979) **مناهج البحث في اللغة**، دار الثّقافة، الّدار البيضاء، المغرب.

أبو الحسنات، محّمد عبد الحي اللكنويّ الهنديّ (1264-ت1304هـ)، (1324هـ) **الفوائد البهيّة في تراجم الحنفّية**، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه محّمد بدر الّدين أبو فراس الّنعسانّي، مطبعة الّسعادة، الطّبعة الأولى.

ابن حزم، أبو محمّد عي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسّي القرطبّي الظاهريّ (ت451هـ)، (1962م)، **جمهرة أنساب العرب** ، تحقيق عبد السّلام هارون، دار المعارف.

الحطيئة، جرول بن أوس بن مالك (600–ت678هـ)، (1958)، **الدّيوان**، شرح ابن السّكّيت، تحقيق نعمان محمّد أمين.

الحموز، عبد الفتّاح أحمد عبد الفتّاح، (1413–1993) **ظاهرة التّغليب في العربيّة ظاهرة لغويّة اجتماعيّة**، دار عمّار للنّشر والتوزيع، نشر بدعم من جامعة مؤتة، عمّان، الطّبعة الأولى.

الحموز، (1986)، **ظاهرة القلب المكاني في العربيّة عللها وأدلتها وتفسيراتها وأنواعها** ، مؤسسة الرّسالة، دار عمّار، الطّبعة الأولى.

الحمويّ، شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ الرّوميّ البغداديّ (ت626هـ)، (1404–1984) **معجم البلدان**، دار صادر، بيروت.

الحمويّ، شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحمويّ الرّوميّ البغداديّ (ت626هـ)، **معجم الأدباء**، دار إحياءالتّراث العربيّ، بيروت–لبنان.

أبو حيّان، محمّد بن يوسف الشّهير بأبي حيّان الأندلسّي (ت745هـ)، (1413هـ – 1993م) **تفسير البحر المحيط**، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، شارك في تحقيقه زكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلميّة، بيروت–لبنان، الطّبعة الأولى.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (ت371هـ)، (1399–1979) **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، مكّة المكّرمة، الطّبعة الثانية.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد (1985)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

خرما، نايف، (1978)، **أضواء على الدّراسات اللغويّة المعاصرة**، المجلس الوطنّي للثّقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، الطّبعة الثّانية.

الخطيب التبريزيّ، أبو زكريا يحيى بن علي بن محمّد بن حسن بن بسطام الشّيَبانّي (ت502هـ)، (1421–2000) **شرح ديوان الحماسة** لأبي تّمام، كتب حواشيه

غريد الشّيخ، وضع فهارسه العامة أحمد شمس الدّين، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

داود سلّوم، (1396-1976)، **دراسة اللهجات العربيّة القديمة**، المكتبة العلمّية، لاهور، باكستان، الطّبعة الأولى.

الدراميّ، مسكين ربيعة بن عامر بن أُنيف (ت89هـ)، (2000) **الدّيوان**، تحقيق كارين صادر، دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى.

ابن دريد، أبو بكر محّمد بن الحسن (ت321هـ)، (1987) **كتاب جمهرة اللغة**، حققّه وقّدم له رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

ابن دريد، أبو بكر محّمد بن الحسن (ت321هـ)، (1958) **الاشتقاق**، تحقيق عبد السّلام محّمد هارون، مؤّسسة الخانجي، القاهرة.

الذبيانّي، النابغة زياد بن معاوية (ت18ق.هـ)، (1411-1991) **الدّيوان**، شرح وتحقيق حنّا نصر الحتّي، النّاشر دار الكتاب العربّي، بيروت الطّبعة الأولى.

الذّهبّي، محّمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله شمس الدّين أبو عبد الله (ت748هـ)، (1405هـ-1985م)، **العبر في خبر من غبر**، تحقيق أبو هاجر محّمد السّعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

رؤبة بن العجاج (ت183هـ)، **الدّيوان، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجّاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسّي، دار ابن قتيبة للطّباعة والنّشر والتوّزيع الكويت.

رابين، تشيم، (1986)، **اللهجات العربيّة الغربيّة القديمة**، ترجمة عبد الرحمن أيوب، مطبعة ذات السلاسل، الكويت.

الراجحّي، عبده، (1996)، **اللهجات العربيّة في القراءات القرآنيّة**، دار المعرفة الجامعّية، الاسكندرّية، الطّبعة الأولى.

الّرازّي، أبو حاتم أحمد بن حمدان (ت322هـ)، (1415-1994) **كتاب الزّينة في الكلمات الإسلامّية العربّية** عارضه بأصوله وعلّق عليه حسين بن فيض الله

الهمدانّي اليعبريّ الحرازيّ، مركز الدّراسات والبحوث اليمنّي، صنعاء، الطّبعة الأولى.
الرّازيّ، محمّد الرّازيّ فخر الدّين ابن العلّامة ضياء الدّين عمر المشتهر بخطيب الرّيّ (544-604هـ)، (1401-1981) **تفسير الفخر الرّازيّ المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب**، دار الفكر للنّشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.
الرفايعة، حسين عبّاس، (1426-2006) **ظاهرة الشّذوذ في الصّرف العربيّ**، دار جرير- عمّان، الطّبعة الأولى.
ذو الرّمة، غيلان بن عقبة (ت117هـ)، (1415-1995) **ديوانه**، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلميّة، بيروت -لبنان، الطّبعة الأولى.
الزبيديّ الأندلسّي، أبو بكر محمّد بن الحسن (ت379هـ)، **طبقات النّحويين واللغويين**، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطّبعة الثانية.
الزّبيديّ، محمّد مرتضى الحسينّي الزّبيديّ (ت1205هـ)، (1269-1969) **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق حسين نصّار، مراجعة جميل سعيد وعبد السّتّار أحمد الفرّاج، مطبعة حكومة الكويت.
الزبيديّ، محمّد مرتضى الحسينّي (1205هـ)، (1397هـ-1977م) **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق مصطفى حجازيّ، راجعه عبد الستّار أحمد فرّاج، مطبعة حكومة الكويت.
الزرقانّي، محمّد عبد الباقي (ت1122هـ)، (1417-1996) **شرح الزرقانّي على المواهب اللدنّية بالمنح المحمّديّة للقسطلانّي**، ضبطه وصحّحه محمّد عبد العزيز الخالديّ، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.
الزّركلّي، خير الدّين بن محمود بن محمّد بن علي بن فارس (ت1396هـ)، (1999م)، **ترتيب الأعلام على الأعوام** رتبه وعلّق عليه زهير ظاظا، دار الأرقم، بيروت.
الزّركلّي، **الأعلام، قاموس ترجم لأشهر الرّجال والنّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين.

الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشريّ الخوارزميّ (ت538هـ)، (1980) **الكشّاف عن حقائق التنّزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأّويل**، دار المعرفة، الطّبعة الأولى، بيروت، لبنان.

الزمخشريّ (ت538هـ)، **المفصّل في علم العربيّة**، وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصّل للنعسانّي، دار الجّيل، بيروت، الطّبعة الثانية.

الزمخشريّ، (1402هـ–1982م)، **أساس البلاغة**، تحقيق عبد الرحيم محمود، دار المعرفة، بيروت.

السامرائّي، إبراهيم (ت2001م)، (1983)، **فقه اللغة المقارن**، دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة الثالثة.

السامرائّي، إبراهيم، (1981م)، **التّطور اللغويّ التاريخّي**، دار الأندلس، بيروت، الطّبعة الثانية.

السّامرائّي، فاضل صالح، (1428–2007)، **معاني الأبنية في العربيّة**، دار عمّار، عمّان، الطّبعة الثانية.

السامرائّي، فاضل صالح، (1401–1981)، **معاني الأبنية في العربيّة**، نشر جامعة بغداد، الطّبعة الأولى.

ستيفن، أولمان، (1969م)، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمة كمال محمّد بشير، نشر مكتبة الشّباب، الطّبعة الثانية.

السّجستانّي، أبو حاتم سهل بن محمّد (ت255هـ)، (1418–1997) **المذكّر والمؤنّث**، تحقيق حاتم صالح الضّامن، مطبوعات مركز جمعة الماجد، دار الفكر، الطّبعة الأولى.

السجستانّي، (1996)، **فعلت وأفعلت**، تحقيق خليل عطية، دار صادر، بيروت، ص59.

ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن سهل بن السّرّاج النّحويّ البغداديّ (ت316هـ)، **الأصول في النّحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسّسة الرّسالة.

ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحق (ت244هـ)، **إصلاح المنطق**، شرح وتحقيق أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر.

ابن السّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق (ت244هـ)، (1978)، **القلب والإبدال**، تحقيق حسين محمّد محمّد شرف، الهيئة العامة لشؤون المطابع الخيريّة، القاهرة.

السّمعانّي ، أبو سعيد عبد الكريم بن محمّد بن منصور التميميّ (ت562هـ)، **الأنساب**، تحقيق محمّد عوّامة، مكتبة ابن تيميّة- القاهرة.

السَّمين الحلبّي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، (1408-1987) **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، الطّبعة الأولى.

السّمين الحلبّي، أحمد بن يوسف (ت756هـ)، (1408هـ-1987م) **الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، الطّبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت180هـ)، (1397هـ) **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السّلام هارون، مكتبة الخانجّي، القاهرة.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النّحويّ اللغويّ الأندلسّي (ت458هـ)، (1417-1996) **المخصص**، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التّراث العربّي-بيروت، الطّبعة الأولى.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت458هـ)، (1421-2000) **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق عبد الحميد هنداويّ، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

السّيوطّي، جلال الّدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ)، (1418-1998) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الّدين، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

السّيوطّي، عبد الرحمن جلال الّدين (ت911هـ)، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه وصحّحه وعنّون موضوعاته وعلّق حواشيه: محمّد أحمد جاد المولى بك، ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمّد البجاوي، مكتبة دار التّراث، القاهرة، الطّبعة الثالثة.

السّيوطّي، جلال الّدين، (1971) **المُهذّ ب فيما وقع من القرآن من المُوَّب**، تحقيق عبد الله الجبوريّ، مجلة المورد، بغداد.

السّيوطّي، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: مركز الّدراسات القرآنّية، المملكة العربّية السعودّية.

السّيوطّي، جلال الّدين عبد الرحمن، (1399هـ-1979م) **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنّحاة** ، تحقيق محّمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر،الطّبعة الثانية.

شاهين، عبد الصّبور (ت2010م)، (1400-1980) **المنهج الصّوتّي للبنية العربّية رؤية جديدة في الصّرف العربّي**، مؤّسسة الّرسالة، بيروت.

الشّهاب الأبذّي، أحمد بن محّمد بن محّمد البجائّي الأُبَّذّي(ت860هـ)، (1421-2001)، شهاب الّدين الأندلسّي، **الحدود في علم النّحو** ، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي ، الجامعة الإسلامّية بالمدينة المنّورة .

شير، اّدى، (1987-1988)، **الألفاظ الفارسّية المُعرَّبة**، دار العرب للبستانّي، القاهرة، الطبعة الثانية.

ابن الصَّائغ، محّمد بن حسن سباع بن أبي بكر الّجذامّي أبو عبد الله شمس الّدين (ت720هـ)، (1424-2004) **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق إبراهيم بن سالم الصّاعديّ، عمادة البحث العلمّي بالّجامعة الإسلامّية، المدينة المنّورة، المملكة العربّية السعودّية، الطّبعة الأولى.

صاعد البغدادّي، أبو العلاء صاعد بن الحسن الربعّي البغدادّي (ت417هـ)، (1413-1993) **كتاب الفصوص**، تحقيق عبد الوّهاب التّازّي سعود، الطّبعة الأولى.

الصّاعدّي، عبد الرّزاق بن فّراج (1418-1419)، **موت الألفاظ في العربّية**، الّجامعة الإسلامّية، المدينة المنّورة.

الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين، بيروت، الطّبعة التاسعة.

الّصغانّي، الحسن بن محّمد بن الحسن (ت650هـ)، (1981) **العباب الّزاخر واللباب الفاخر**، تحقيق محّمد حسن آل ياسين، دار الّرشيد للّشر، منشورات وزارة الثّقافة والإعلام- الجمهورّية العراقّية.

الصّغانّي، الحسن بن محمّد بن الحسن، (1398-1978) **العباب الزّاخر واللباب الفاخر**، تحقيق فير محمّد حسن، راجعته وأشرفت على طبعه لجنة مجمعّية، مطبعة المجمع العلميّ العراقيّ، الطّبعة الأولى.

الصّغانّي، الحسن بن محمّد بن الحسن، (1987) **العباب الزّاخر واللباب الفاخر**، تحقيق محمّد حسن آل ياسين، دار الشّؤون الثّقافية العامة (آفاق عربية)، وزارة الثّقافة والإعلام، العراق-بغداد، الطّبعة الأولى.

الصّفديّ، صلاح الّدين خليل بن أيبك (ت764هـ)، (1405هـ-1985م) **الوافي بالوفيات**، تحقيق الحسن بن داود، والحسين بن علي بن نما، باعتناء رمضان عبد التّواب، فرانز شتايز بفيسباندن.

الصيغ، عبد العزيز، (1988-1408هـ) ، **المصطلح الصّوتّي في الّدراسات العربّية**، رسالة ماجستير، جامعة بغداد.

الطّائّي، حاتم (ت46ق.هـ)، (1423-2002) **ديوان حاتم الطّائّي**، شرحه وقّدم له أحمد رشاد، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت- لبنان، الطّبعة الثالثة.

أبو الطّيب اللغويّ، (ت351هـ)، (1380هـ-1961م)، **الإبدال**، تحقيق عزّ الّدين التنوخي، نشر مجمع اللغة العربّية بدمشق.

أبو الطّيب اللغويّ، عبد الواحد بن علي (1380-1961)، كتاب **الإتباع** حققّه وشرحه وقدّم له عزّ الّدين التنوخّي، دمشق، 1380-1961م.

ظاظا، حسن،(1976)، **كلام العرب من قضايا اللغة العربّية**، دار النهضة العربّية، بيروت.

ابن عادل، أبو حفص سراج الّدين عمر بن علي بن عادل الحنبلّي الدّمشقّي الّنعمانّي (ت775هـ)، (1419-1998) **اللباب في علوم الكتاب**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محّمد معّوض، دار الكتب العلمّية، بيروت- لبنان، الطّبعة الأولى.

عبابنه، يحيى (2000)، **دارسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربّية**، دار الشّروق للّشر والتّوزيع، عّمان-الأردن، الطّبعة الأولى.

عبابنه، يحيى، (1999)، **الهمزة المقحمة ودورها في تشكيل بنية الكلمة دراسة في القراءات القرآنّية** ، مجلة مؤتة للبحوث والّدراسات، المجلد الرابع عشر، العدد الخامس.

عبد التّواب، رمضان، (1995)، **التّطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الثانية.

عبد التّواب، رمضان، (1983)، **التطور اللغويّ مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الّرفاعّي الّرياض، الطّبعة الأولى.

عبد التّواب، رمضان، (1417هـ-1997م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ**، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطّبعة الثالثة.

عبد الجليل، عبد القادر، (1998) **الأصوات اللغوّية**، دار صفاء، عمان، الطّبعة الأولى.

أبو عبيدة، معّمر بن المثّنى التيّمّي البصريّ (ت209هـ)، (1381هـ) **مجاز القرآن**، تحقيق محّمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عدي بن الّرقاع العاملّي (ت95هـ)، (1410-1990) **الّديوان**، جمع وشرح ودراسة حسن محّمد نور الّدين، دار الكتب العلمّية، بيروت -لبنان، الطّبعة الأولى.

عزة حسن، **كتاب الأضداد في كلام العرب**، دار طلاس للّدراسات والّشر.

ابن عصفور الإشبيلّي، أبو الحسن علّي بن مؤمن بن محّمد بن علّي (ت669هـ)، (1419-1998) **شرح جمل الزّجاجّي**، قّدم له ووضع هوامشه وفهارسه فّواز الشّعار، إشراف إميل بديع يعقوب، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

ابن عصفور، الإشبيلّي أبو الحسن علي بن مؤمن بن محّمد بن علي الحضرمّي (597- 669هـ) **المقّرب**، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محّمد معوض، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى.

ابن عقيل، بهاء الدّين عبد الله بن عبد الرّحمن الهاشميّ (ت769هـ)، (1922) **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك** ومعه منحة الجّليل بتحقيق شرح ابن عقيل، المكتبة الأزهريّة، القاهرة، الطّبعة الثانية.

علي عبد الواحد وافي، **علم اللغة**، دار نهضة مصر دار نهضة مصر، القاهرة، الطّبعة السابعة.

ابن العماد، أبو الفلاح عبد الحّي بن العماد الحنبلّي (ت1089هـ)، (1399هـ – 1979م) **شذرات الذّهب في أخبار من ذهب**، دار المسيرة– بيروت. الطّبعة الثانية.

ابن عصفور، (1996)، **الممتع الكبير في التّصريف**، تحقيق فخر الدّين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطّبعة الأولى.

عمر، أحمد مختار، (1998)، **علم الدّلالة**، عالم الكتب، الطبعة الخامسة.

العمريّ، محّمد بن أحمد بن سعيد، (1396هـ)، **خصائص لغة تميم أصواتًا وبنية ودلالة**، رسالة ماجستير، مكّة المكرمة، اشراف خليل محمود عساكر، جامعة الملك عبد العزيز.

العينّي، بدر الدّين محمود بن أحمد بن موسى (ت855هـ)،(1426هـ/2005م) **المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المشهور بـ(شرح الشواهد الكبرى)**، تحقيق محّمد باسل عيون السّود، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت، لبنان. الطّبعة الأولى.

العينّي، بدر الدّين، **شرح المراح في التّصريف**، تحقيق وتعليق عبد السّتّار جواد.

غريب عبد المجيد نافع، (1394)، **القلب المكاني في ضوء الفكر اللغويّ**، دار الطّباعة المحمّديّة، القاهرة، الطّبعة الثالثة.

ابن الغياث، لطف الله بن محّمد، **المناهل الصّافية إلى كشف معاني الشّافية**، تحقيق عبد الرّحمن محّمد شاهين، مكتبة الشّباب.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، (1418–1997) **الصّاحبّي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، علّق عليه ووضع

حواشيه أحمد حسن بسج، منشورات محّمد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، (1399-1979) **مقاييس اللغة،** تحقيق وضبط عبد السّلام محّمد هارون، دار الفكر للطّباعة والّشر والتوّزيع.

ابن فارس، أحمد بن فارس أبي الحسن (1366-1947)، **الإتباع والمزاوجة** حققّه وضبطه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه كمال مصطفى، مطبعة السّعادة، مصر.

الفارسّي، أبو علي الحسن بن أحمد (ت377هـ)، (1406-1986م) **المسائل العضديات،** تحقيق علي جابر المنصوريّ، عالم الكتب، مكتبة الّنهضة العربيّة، بيروت، الطّبعة الأولى.

أبو الفداء، عماد الّدين إسماعيل بن محّمد بن عمر المعروف بأبي الفداء صاحب حماة (ت732هـ)، (1840م) **تقويم البلدان،** اعتنى بتصحيحه وطبعه البارون ماك كوكين ديسلان، دار الطّباعة السّلطانّية، باريس، دار صادر- بيروت.

أبو الفداء، عماد الّدين إسماعيل بن محّمد بن عمر المعروف بأبي الفداء، (ت732هـ)،(1426-2005) **الكنّاش في الّنحو والتّصريف،** دراسة وتحقيق جودة مبروك محّمد، مكتبة الآداب، القاهرة، الطّبعة الثانية.

الفّراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت207هـ)، (1403-1983) **معاني القرآن الكريم،** دار عالم الكتب، بيروت، الطّبعة الثانية.

الفراهيدّي، أبو عبد الّرحمن الخليل بن أحمد (ت170هـ)، **كتاب العين،** تحقيق مهدي المخزومّي وإبراهيم السّامرائّي، دار ومكتبة الهلال.

الفرزدق، هّمام بن غالب بن صعصعة الّدرامّي التّميمّي (ت110هـ)، (1407هـ - 1987م) **ديوانه** ، شرحه وقّدم له علي فاعور، دار الكتب العلمّية، بيروت- لبنان، الطّبعة الأولى.

الفقراء، سيف الّدين طه، والّروابدة، محّمد أمين، **الفعل الممات: دراسة في معجم الجمهرة لابن دريد،** كلية الآداب، جامعة مؤتة.

الفقراء، سيف الدّين طه (1425-2004)، **المشتقّات الدّالة على الفاعليّة والمفعوليّة،** - دراسة صرفيّة دلاليّة إحصائيّة-، عالم الكتب الحديث، إربد عمّان، الطّبعة الأولى.

ابن الفوطيّ، كمال الدّين أبو الفضل عبد الرّزّاق بن أحمد بن محمّد الصّابونيّ (ت723هـ)، (1424-2003) **الحوادث الجّامعة والتّجارب النّافعة،** تحقيق مهدي النّجم، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

الفيروزآباديّ، مجد الدّين محمّد بن يعقوب (ت817هـ)، (1416-1996) **بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز،** تحقيق محمّد علي النّجار، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشّؤون الإسلاميّة لجنة إحياء التّراث الإسلاميّ، القاهرة، الطّبعة الثالثة.

الفيروزآباديّ، مجد الدّين محمّد بن يعقوب، (1429-2008) **القاموس المحيط،** نسخة منقحة وعليها تعليقات الشّيخ أبو الوفا نصر الهورينّي المصريّ الشافعيّ، راجعه أنس محمّد الشّاميّ، وزكريا جابر أحمد، دار الحديث- القاهرة.

الفيوميّ، أحمد بن محمّد بن علي (ت770هـ)، (1987) **المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير،** مكتبة لبنان، بيروت-لبنان.

الفيوميّ (1418هـ)، **المصباح المنير،** تحقيق يوسف الشّيخ محمّد ، المكتبة العصريّة، الطّبعة الثانية.

ابن قتيبة، (1377هـ)، **أدب الكاتب،** تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، مطبعة السّعادة، الطّبعة الثالثة.

القسطلانّي، شهاب الدّين، (1972م)، **لطائف الإشارات لفنون القراءات،** تحقيق عامر السّيد عثمان وعبد الصّبور شاهين، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، الطّبعة الأولى.

قدور، أحمد محمّد، **مدخل إلى فقه اللغة العربيّة** دار الفكر المعاصر، الطّبعة الأولى.

القرطبّي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاريّ (ت671هـ)، (1427هـ-2006م) **الجّامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمنه من السّنّة وآي الفرقان،** اعتنى به وصحّحه الشّيخ هشام سمير البخاريّ، تحقيق عبد الله بن عبد

المحسن التّركّي، دار عالم الكتب، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، الطّبعة الأولى.

ابن القطّاع، أبو القاسم علي بن جعفر السّعديّ الصّقلّي (ت515هـ)، (1983)، **كتاب الأفعال**، عالم الكتب، بيروت-لبنان، الطّبعة الأولى.

قطرب، أبو عبد الله محمّد بن المستنير (ت206هـ)، (1405-1984) **كتاب الأضداد**، تحقيق حنّا حداد، دار العلوم للطّباعة والنّشر، الرّياض، الطّبعة الأولى.

القلقشنديّ، أبو العبّاس أحمد (ت821هـ)، (1400-1980) **نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب**، تحقيق إبراهيم الأباريّ، دار الكتاب اللبنانيّ، بيروت، الطّبعة الثانية.

القمي، عبّاس، **الكنى والألقاب**، مكتبة الصّدر، طهران.

القيروانيّ، أبو علي الحسن ابن رشيق القيروانيّ الأزديّ (ت463هـ)، (1401-1981) **العمدة في محاسن الشّعر آدابه**، تحقيق محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الجّيل، بيروت، الطّبعة الخامسة.

كانتينو، جان، (1966)، **دروس في علم أصوات العربيّة**، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدّراسات والبحوث الاقتصاديّة والاجتماعيّة، الجامعة التونسيّة.

كريستل، دافيد، (1993)، **التّعريف بعلم اللغة**، ترجمة وتعليق حلمي خليل، دار المعرفة الجامعيّة القاهرة.

لبيد بن ربيعة بن مالك العامريّ، أبو عقيل (ت41هـ)، **الدّيوان**، دار صادر، بيروت.

لاينز، جون، (1980)، **علم الدّلالة**، ترجمة عبد الحليم الماشطة، وحليم حسين فالح، وكاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة.

المبارك، محمّد، (2005)، **فقه اللغة وخصائص العربيّة**، دراسة تحليليّة مقارنة للكلمة العربيّة، وعرض لمنهج العربيّة الأصيل في التّجديد والتّوليد، دار الفكر، بيروت- لبنان.

المُبرِّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد الأزديّ (ت285هـ)، (1999) **المقتضب**، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، دار الكتب، بيروت.

أبو مخرمة، أبو عبد الله الطّيب بن عبد الله بن أحمد (ت947هـ)، (1408هـ-1987م) **تاريخ ثغر عدن**، اعتنى به علي حسن علي عبد الحميد (الحلبيّ الأثريّ)، دار الجّيل-بيروت، دار عمّار-عمّان، الطّبعة الثانية.

المراديّ، ابن أمّ قاسم، أبو محمّد بدر الدّين حسن بن قاسم (ت749هـ)، (1422-2001)**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك**، شرح وتحقيق عبد الرّحمن علي سلمان، دار الفكر العربيّ، القاهرة، الطّبعة الأولى.

المطلبيّ، غالب فاضل، (1978)، **ولهجة تميم وأثرها في العربيّة الموحدة**، منشورات وزارة الثّقافة العراقيّة.

معروف، ناجي، (1959) **تاريخ علماء المستنصريّة**، ساعدت جامعة بغداد على طبعة، مطبعة العانّي، بغداد.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقّي المصريّ (ت711هـ)، (1414هـ)، **لسان العرب**، دار صادر-بيروت، الطّبعة الثالثة.

المؤدّب، أبو القاسم بن محمّد بن سعيد (ت بعد338هـ)، (1425-2004) **دقائق التصريف**، تحقيق حاتم صالح الضّامن، دار البشائر للطّباعة والنّشر والتّوزيع، دمشق، الطّبعة الأولى.

النّابغة، الجعديّ (ت50هـ)، (1998) **ديوانه** جمعه وحقّقه وشرحه واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، الطّبعة الأولى.

النّجّار، محمّد عبد العزيز (1422-2001)، **ضياء السّالك إلى أوضح المسالك**، مؤسّسة الرّسالة الطّبعة الأولى.

النّحّاس، أبو جعفر النّحّاس أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس المراديّ النّحويّ (ت338)، (1421هـ)، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلّق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطّبعة الأولى.

النعيميّ، حسام سعيد، (1989)، **أصوات العربية بين التّحول والثّبات**، سلسلة بيت الحكمة، بغداد، ص31، حسّان، **مناهج البحث في اللغة**.

النعيميّ، حسام سعيد، (1980)، **الدّراسات اللهجية والصّوتيّة عند ابن جنّي**، دار الرّشيد للّشر.

النّهالّي الحلبّي، محمّد بن يوسف (ت1185هـ)، (1411-1991) **الطّراز المذّهب في الدّخيل والمُعرّب**، دراسة وتحقيق صباح باجوك طّيب، رسالة ماجستير، السعوديّة-مكّة المكرّمة.

النواصرة، توفيق لافي، (2011)، **الهمزة في ضوء علم اللغة الحديث**، دار جليس الزّمان، الطّبعة الأولى.

النيسابوريّ، إعجاز حسين، (1409هـ)، **كشف الحجب والأستار**، مكتبة المرعشي، الطّبعة الثانية.

ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاريّ، (708-ت761هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** حقّقه وفصّله وضبط غرائبه محمّد محيي الدّين عبد الحميد، الطّبعة الأولى.

ابن هشام، أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله (ت761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربيّة، الطّبعة الأولى.

الهلالّي، حُميد بن ثور (ت70هـ)، (1384-1965) **ديوانه** وفيه بائّية أبي داؤد الإياديّ، تحقيق عبد العزيز الميمنّي، الدار القوميّة للطّباعة والّشر، القاهرة.

ابن الورّاق، محّمد بن عبد الله بن العبّاس، أبو الحسن (ت381)، (1420-1999)، **علل النّحو**، تحقيق محمود جاسم محّمد درويش، مكتبة الرّشد، الرّياض-السعوديّة، الطّبعة الأولى.

ابن أبي الوفاء، محيي الّدين أبي محّمد عبد القادر بن محّمد بن محّمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشّي الحنفّي(ت775هـ)، **الجواهر المضّية في طبقات الحنفيّة**، تحقيق عبد الفتاّح محّمد الحلو، هجر للطّباعة والّشر والتوزيع والإعلان.

الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، أبو العبّاس (ت126هـ)، (1325- 1937) **الدّيوان،** جمع وترتيب المستشرق الإيطالّي ف. جبريالي، مطبوعات المجمع العلمّي العربّي بدمشق، مطبعة ابن زيدون، دمشق.

اليافعّي، أبو محمّد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعّي اليمنّي المكّي (ت768هـ)، (1417هـ-1997م)، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزّمان،** وضع حواشيه خليل منصور، منشورات محمّد علي بيضون، دار الكتب العلمّية، الطّبعة الأولى، بيروت-لبنان.

اليمانّي، عبد الباقي بن عبد المجيد (ت743هـ)، (1406هـ-1986م) **إشارة التّعيين في تراجم النّحاة واللغويين،** تحقيق عبد المجيد دياب، الطّبعة الأولى.

الأبحاث المنشورة في المجلات

الأصيفر، صالح خلف صالح (2013)، **الأضداد في المصباح المنير للفيومّي،** تجريد وتوثيق ودراسة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانّية.

آل حسين، سعود بن عبد الله (1429)، **الأضداد عند الفيروزآبادّي في القاموس المحيط،** مجلة جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامّية، العلوم العربّية، المملكة العربّية السعودّية.

حمود ناصر نصّار(2013)، **أبنية صرفّية تحتمل معنى النّسبة،** مجلة جامعة الناصر، العدد الثاني، يوليو- ديسمبر2013.

الحموز، عبد الفتّاح (1987)، **مواضع اللبس في العربّية وأمن لبسها،** مؤتة للبحوث والدّراسات، المجلد الثاني، العدد الأّول. الأردن.

سامي عوض وعادل نعامة، **جماليات تحول الوحدة الصّرفّية لدى النّحاة والبلاغيين،** مجلة تشرين، الآداب والعلوم الإنسانّية، المجلد28، العدد 1، 2006

الشّهرانّي، سعيد بن عبد الله (2000)، **التّخفيف،** علوم اللغة، دراسات علمّية محكّمة، دار الغريب للطّباعة والنّشر، القاهرة-مصر.

العايد، سليمان بن إبراهيم (1407-1987)، **شواذ النّسب،** نشر ضمن بحوث ودراسات في اللغة العربّية بالرياض بجامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلامّية، الجزء الأّول.

العقيل، محمّد بن عمر بن عبد الرحمن (1409–1989)، **اشتقاق طيء**، مجلة اللغة العربّية الأردنّي، العدد 36.

عمّار أمين محمّد الدّدو، **المُعَّب في تفسير قوافي أبي الحسن لأبي الفتح عثمان بن جنّي، دراسة منهجيّة توثيقيّة** ، مجلة العلوم العربّية والإنسانيّة، جامعة القصيم، المجلد 5، العدد 2.

العمايرة، إسماعيل أحمد (1999)، **المشتقّات نظرة مقارنة**، مجلة مجمع اللغة العربّية الأردنّي، العدد56.

الرسائل الجامعية

الإدريسّي، فوزّية محمّد الحسن، **ظاهرة الإتباع في اللغة العربّية**، رسالة دكتوراه (1407–1987) ، جامعة أّم القرى، السّعودّية.

عطية محمّد عطية عبد الله، **الشاذّ في النّحو والصّرف** ، رسالة دكتوراه، جامعة أّم درمان الإسلامّية.

آل غنيم، صالحة راشد غنيم (1402-1403)، **اللهجات في الكتاب لسيبويه**، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، السعوديّة.

العمريّ، محمّد أحمد سعيد (1982)، **لغات قيس** ، رسالة دكتوراه، جامعة أّم القرى، السّعودّية.

مالك يحيا (1389–2010)، **ظاهرة التناوب اللغويّ بين المشتقّات الّدالة على الفاعلّية والمفعولّية والمصدر** ، مجلة دراسات في اللغة العربّية وآدابها، فصلّية محكّمة، العدد الثاني.

محّمد خالد أحمد كميل، (2012)، **شواذّ النّسب في العربّية، الظواهر والعلل**، جامعة الّنجاح الوطنّية، نابلس– فلسطين.

النواصرة، توفيق لافي علي، **قضايا الهمزة وأثرها في تشكيل بنية الكلمة العربّية**، رسالة، جامعة مؤتة 2002.